



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي للإراق والكويت والسعودية للمدة 1970 - 2020

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية

من قبل
غادة صالح عبود
بإشراف
أ.د. نبيل مهدي الجنابي

٢٠٢١م

١٤٤٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا

إِلَّا مَا عَلَّمْنَا

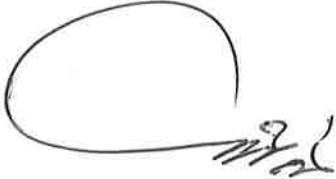
إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة- الآية (٣٢)

إقرار الأستاذ المشرف

اشهد أن إعداد الرسالة الموسومة (تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970 – 2020) والمقدمة من قبل طالبة الماجستير غادة صالح عبود قد جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



المشرف


الأستاذ الدكتور

نبيل مهدي كاظم

2021 / /

توصية رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



الأستاذ المساعد

سندس جاسم شعيب

رئيس لجنة الدراسات العليا

قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد

2021 / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والخبير اللغوي ، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :
الاسم: أ.م. سناس جاسم شعييث
التاريخ : / / 2021

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والخبير اللغوي و رئيس لجنة الدراسات العليا، أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :
الاسم: أ.م. سناس جاسم شعييث
التاريخ : / / 2021

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة (تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970 – 2020) والمقدمة من قبل طالبة الماجستير غادة صالح عبود ، تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية ، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع : 

الاسم: م.د. عايد محمد عبد

التاريخ : / / 2021

جامعة القادسية

إقرار المقوم الإحصائي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ((تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970 - 2020) والمقدمة من قبل طالبة الماجستير غادة صالح عبود ، تمت مراجعتها إحصائياً، وأجد أنهاصالحة للمناقشة .

التوقيع :
الاسم: أ. د. علي جواد كاظم
التاريخ : / / 2021

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة إننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ(تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970 - 2020) وبعد مناقشة الطالبة (غادة صالح عبود) في محتوياتها وفيما له علاقة بموضوعها ، وجدنا انها جديرة بنيل درجة الماجستير بتقدير (امتياز) في العلوم الاقتصادية.

ت	الإسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
1	د. عامر عمران كاظم	أستاذ		رئيساً
2	د. عادل سلام كشكول	أستاذ مساعد		عضواً
3	د. نادية خضير كناوي	أستاذ مساعد		عضواً
4	د. نبيل مهدي كاظم	أستاذ		عضواً ومشرفاً

ملاحظة (1): ضرورة متابعة كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة ملاحظاته ويكون مسؤولاً عنها وفي حال تعذر أحدهم متابعة الملاحظات فبإمكانه تخويل أحد الأعضاء ليكون بديلاً عنه ولا تروج الرسالة الا بعد استكمال جميع الملاحظات والإجراءات واستحصال توقيع جميع الأعضاء.

ملاحظة (2): يرجى التوقيع على الاستمارة بعد الاطلاع على التصحيحات واعادتها الينا مع التقدير.

مصادقة مجلس الكلية

نصادق على قرار لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

سوسن كريم هودان

عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

الإهداء

الى من ارسله الله تبارك اسمه رحمه للعالمين الرسول
الأكبر (صل الله عليه وآله وسلم)

الى من زرع في داخلي القيم والاخلاق امي وابي
..... ربي احفظهما فهما سر جناحي

الى اخواني واخواتي سندي يرعاهم الله

غادة

شكر وعرافان

بسم الله والحمد لله الذي وفقني لإتمام كتابه هذا الرسالة والصلاة والسلام على خير خلق الله واله الطيبين الطاهرين.

وانا أنهى هذه الرسالة لا يسعني الا ان اتقدم بالشكر الجزيل والامنتان الكبير الى مشرفي الاستاذ الدكتور نبيل مهدي الجنابي لما بذله من جهد كبير في توجيهي خلال مدة الكتابة هذا الرسالة وعلى ما قدمه من نصح وارشاد اذ كان له الاثر البالغ في خروج الرسالة بمظهرها النهائي فجزاه الله خير الجزاء عني.

واتقدم بالشكر الجزيل الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد واخص بالذكر منهم عميد الكلية الدكتورة سوسن كريم هودان الجبوري لما تقدمه لنا من نصائح وجهود مبذولة وموازنة في حل الاشكالات التي اعترضتنا في طريق البحث العلمي، كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى رئيس قسم الاقتصاد أ.م. سندس جاسم شعبيث التي لم تبخل علينا بنصيحة او مصدر او معلومة فلها فائق الشكر والامنتان

كما يقتضي واجب العرفان بالجميل ان اتقدم بالشكر الى الدكتور كريم سالم والى جميع الأساتذة، ولا انسى الى كل من ساعدني من زملائي واتمنى التوفيق للجميع وجزاهم الله خير الجزاء.

تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970-2020

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى بيان أثر الصدمات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة الزمنية الممتدة من عام 1970 الى عام 2020 بيانات سنوية وهي تشمل كل الصدمات النفطية التي حدثت من بداية سبعينات القرن الماضي ولحد وقتنا الراهن وبفرضية مفادها " ان درجة تأثير الصدمات النفطية الايجابية على النشاط الاقتصادي للعراق والكويت والسعودية تكون متفاوتة حسب درجة حساسية وتنوع اقتصادياتها وباستعمال الأساليب الحديثة في التحليل القياسي في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، فضلاً عن التعرف على الخصائص للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، إذ تم تطبيق اختبارات السكون (الاستقرارية) واختبار التكامل المشترك Co integration لمنهج الحدود Bound Test ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، ونموذج الفجوات المتباطئة ARDEL فضلاً عن دوال استجابة النبضة IRF. وظهرت نتائج نموذج العراق معارضة لفرضية وجود علاقة طردية للصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي وتعليل ذلك لكون تأثير الصدمات السلبية اكبر من الصدمات الايجابية فضلاً عن الحروب والعقوبات الدولية والصدمات الداخلية التي تعرض لها الاقتصاد خلال مدة البحث. وكانت نتائج النموذج الكويتي تشير لوجود علاقة طردية بين الصدمات النفطية والناتج وفي الآجلين القصير والطويل مع تأثير كبير للصدمة يكشف هشاشة وربعية الاقتصاد الكويتي اما النموذج السعودي كانت نتائجه تدعم فرضية وجود علاقة طردية للصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في الآجل الطويل، ووجود علاقة طردية قصيرة الاجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM. وان النتائج تدعم نجاح المملكة العربية السعودية ان السعودية في جهودها في تنويع الاقتصاد السعودي من خلال "رؤية السعودية 2030" وفي تقليل الاعتماد الكبير للقطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي. وختم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحتويات

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المستخلص
ب - د	المحتويات
هـ - و	قائمة الجداول
ز - ح	قائمة الاشكال
1	المقدمة
4-33	الفصل الأول الصدمات النفطية والنتاج المحلي الاجمالي: مدخل نظري
4	تمهيد
5	المبحث الاول: الاطار النظري للصدمات النفطية
5	المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للصدمة النفطية
6	المطلب الثاني: انواع الصدمات النفطية
8	المطلب الثالث: الأصول التاريخية للصدمات النفطية
15	المبحث الثاني: لاطار المفاهيمي والمعرفي للنتاج المحلي الاجمالي
15	المطلب الاول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي
18	المطلب الثاني: مساوئ الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي
19	المطلب الثالث: بدائل الناتج المحلي الاجمالي
21	المطلب الرابع: ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي
22	المبحث الثالث: العلاقة بين الصدمات النفطية والنتاج المحلي الاجمالي
23	المطلب الاول: العلاقة السببية بين اسعار النفط والنمو الاقتصادي
25	المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات وصدمات اسعار النفط والنشاط الاقتصادي
31	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الصدمات النفطية والنتاج المحلي الاجمالي في البلدان المصدرة للنفط
34-71	الفصل الثاني تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

الصفحة	الموضوع
34	تمهيد
35	المبحث الاول: واقع الناتج المحلي الاجمالي العراقي
35	المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد العراقي
38	المطلب الثاني: التطورات الاجمالية: الناتج المحلي الاجمالي العراقي (1970-2020)
42	المطلب الثالث: اتجاهات التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي
47	المبحث الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)
47	المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد الكويتي
48	المطلب الثاني: التطورات الاجمالية للناتج المحلي الكويتي
53	المطلب الثالث: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي
58	المبحث الثالث: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)
58	المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد السعودي
60	المطلب الثاني: التطورات الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي السعودي
64	المطلب الثالث: اتجاهات التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي
65	أولاً. قطاع الصناعة التحويلية
66	ثانياً. القطاع الزراعي
67	ثالثاً. قطاع الخدمات
68	رابعاً. قطاع الصناعة غير تحويلية (الاستخراجية)
72-127	الفصل الثالث قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والسعودية والكويت للمدة (1970-2020)
73	المبحث الأول: تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1970-2020)
73	أولاً. توصيف وصياغة النموذج القياسي
74	ثانياً: بيانات النموذج القياسي
75	ثالثاً. الوصف الاحصائي لبيانات النموذج

الصفحة	الموضوع
77	رابعاً. اختبار جذر الوحدة
81	خامساً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
90	سادساً. دالة استجابة النبضة Impulse Response Function
92	المبحث الثاني: تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)
93	أولاً. توصيف وصياغة النموذج القياسي
93	ثانياً. بيانات النموذج القياسي
94	ثالثاً. الوصف الاحصائي لبيانات النموذج
95	رابعاً. اختبار جذر الوحدة
99	خامساً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
108	سادساً. دالة استجابة النبضة Impulse Response Function
110	المبحث الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)
111	أولاً. توصيف وصياغة النموذج القياسي
111	ثانياً. بيانات النموذج القياسي
111	ثالثاً. الوصف الاحصائي لبيانات النموذج
113	رابعاً. اختبار جذر الوحدة
116	خامساً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
126	سادساً. دالة استجابة النبضة Impulse Response Function
128	الاستنتاجات والتوصيات
131	المصادر
139	الملاحق
A	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	الناتج المحلي الاجمالي العراقي الجاري والحقيقي ونصيب الناتج النفطي للمدة (1970-2020)	1
46	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1970-2020)	2
54	الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بالأسعار الثابتة ومعدل النمو ونصيب القطاعين النفطي وغير النفطي من الناتج للمدة (1970-2020)	3
57	نسبة مساهمة النفط وبعض القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)	4
69	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي السعودي والناتج غير النفطي للمدة (1970-2020)	5
77	الوصف الاحصائي لمتغيرات نموذج العراق للمدة (1970-2020)	6
78	اختبار جذر الوحدة: اختبار ADF لمتغيرات نموذج العراق للمدة (1970-2020)	7
78	اختبار جذر الوحدة: اختبار P-P لمتغيرات نموذج العراق للمدة (1970-2020)	8
81	نتائج اختبار الحدود لنموذج العراق	9
83	مرونة العلاقة طويلة الاجل لنموذج العراق	10
84	اختبار عدم تجانس التباين لنموذج العراق	11
85	اختبار الارتباط المتسلسل لنموذج العراق	12
86	العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL للعراق	13
87	نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل لنموذج العراق	14
95	الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج الكويتي	15
96	اختبار جذر الوحدة: اختبار ADF لمتغيرات نموذج الكويت للمدة (1970-2020)	16
96	اختبار جذر الوحدة: اختبار P-P لمتغيرات نموذج الكويت للمدة (1970-2020)	17

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
99	نتائج اختبار الحدود لنموذج الكويت	18
101	مرونيات العلاقة طويلة الاجل لنموذج الكويت	19
103	اختبار عدم تجانس التباين لنموذج الكويت	20
103	اختبار الارتباط المتسلسل لنموذج الكويت	21
104	العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL للكويت	22
105	نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل لنموذج الكويت	23
113	الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج السعودي	24
114	اختبار جذر الوحدة: اختبار ADF لمتغيرات نموذج السعودية للمدة (2020-1970)	25
114	اختبار جذر الوحدة: اختبار P-P لمتغيرات نموذج السعودية للمدة (2020-1970)	26
117	نتائج اختبار الحدود لنموذج السعودية	27
119	مرونيات العلاقة طويلة الاجل لنموذج العراق	28
120	اختبار عدم تجانس التباين لنموذج السعودية	29
121	اختبار الارتباط المتسلسل لنموذج السعودية	30
122	العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL السعودية	31
123	نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل لنموذج السعودية	32

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	التذبذب الاجمالي للنتاج المحلي العراقي للمدة (1970-2020)	1
50	تطور الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)	2
60	تطور الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)	3
66	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)	4
67	مساهمة القطاع الزراعي السعودي في الناتج المحلي للمدة (1970-2020)	5
68	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي السعودي للمدة (1970-2020)	6
69	مساهمة الصناعة غير تحويلية في الناتج المحلي السعودي للمدة (1970-2020)	7
76	الاتجاه الزمني لمتغيرات نموذج العراق للمدة (1970-2020)	8
80	استقرارية متغيرات النموذج العراقي للمدة (1970-2020)	9
82	النموذج الامثل للتباطؤ الامثل للعراق	10
85	اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لنموذج العراق	11
89	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM	12
89	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ	13
90	دوال استجابة النبضات لمتغيرات النموذج العراقي للمدة 1970-2020	14
94	الاتجاه الزمني لمتغيرات النموذج الكويتي للمدة (1970-2020)	15
98	استقرارية متغيرات النموذج الكويتي للمدة (1970-2020)	16
100	نموذج التباطؤ الامثل للكويت	17
104	اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لنموذج الكويت	18
108	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM	19
108	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ	20
109	دوال استجابة النبضات لمتغيرات النموذج الكويتي للمدة (1970-2020)	21

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
112	الاتجاه الزمني لمتغيرات النموذج السعودي للمدة (1970-2020)	22
116	استقرارية متغيرات النموذج السعودي للمدة (1970-2020)	23
118	تقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل	24
121	اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لنموذج السعودية	25
125	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM	25
125	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ	26
127	دوال استجابة النبضات لمتغيرات النموذج السعودي للمدة (1970-2020)	27

المقدمة

المقدمة:

تؤثر التقلبات في أسعار النفط العالمية والصدمات النفطية بشكل كبير على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي في كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط نتيجة لعولمة الاقتصاد العالمي والتكامل المتزايد للأسواق المالية العالمية. إن حدوث صدمات نفطية ايجابية او سلبية له تأثير على سياسات الاقتصاد الكلي وعلى النشاط الاقتصادي للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط. ويتناول البحث تحليل تأثير الصدمات النفطية وتقلبات أسعار النفط العالمية على الأداء الاقتصادي لأكثر من ثلاث مصدري للنفط في منظمة الأوبك: المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت. والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. وبدرجات متفاوتة حسب التطور لكل منها وان كانت البلدان الثلاثة بشكل عام حساسة لتلك الصدمات نظرا لانكشافها على الاقتصاد العالمي. ولما كانت هذه البلدان تعتمد بشكل اساس وفاعل على الايرادات النفطية، فأنها تتأثر بشكل مباشرة بتقلبات وصدمات السوق النفطية ومن ثم انعكاسها على الناتج المحلي الاجمالي ونموه. وفيما يتعلق بالأسواق النفطية شهدت حالة عدم الاستقرار من بداية سبعينات القرن الماضي والى وقتنا الراهن، فان القطاع النفطي في البلدان الثلاثة كانت يتأثر بالصدمات النفطية نظراً لاعتمادها على الاقتصاد الريعي. وجاءت الصدمات النفطية متأثرة بعوامل عدم استقرار السوق النفطية، ومن ثم احداث الركود الاقتصادي. فان تلك العوامل لا بد ان تتدخل سواء بالسلب او الايجاب بتأثير تلك العوامل في ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية او انخفاضها، الامر الذي يقضي بتغير المعروض النفطي وفقا للحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن آليات انتقال الصدمات في الدول المصدرة للنفط تختلف عن تلك الخاصة بالدول المستوردة.

اهمية البحث

تتأى أهمية البحث من كونه يعالج موضوعا مهما حول بيان أثر الصدمات النفطية في النشاط الاقتصادي لأكثر من ثلاث بلدان منتجة ومصدره للنفط في منظمة الأوبك، وما يترتب عليه من توجهات هذه البلدان لتعويض النقص في الايرادات و الامدادات النفطية والتوجه للاقتراض الخارجي.

مشكلة البحث

بالنظر لاختلاف أثر الصدمات النفطية الايجابية ودرجة قوتها على العراق والكويت والسعودية، فان المشكلة تتحدد في معرفة درجة تأثيراتها السلبية والايجابية في النشاط الاقتصادي لهذه البلدان ومدى قدرة اقتصادياتها على امتصاص هذه الصدمات وصد التأثيرات السلبية لها والحد منها. وهذا يعتمد بشكل اساس على طبيعة البلدان الثلاثة ودرجة حساسية وتنوع اقتصادياتها، وهنا تطرح التساؤلات الآتية:

- الى اي مدى تمكنت هذه البلدان من تخطي الاثار السلبية للصدمات النفطية؟
- هل ان هشاشة الاقتصاد او تنوعه لها تأثير كبير في امتصاص تلك الصدمات والتخفيف من تأثيراتها السلبية على مستوى النشاط الاقتصادي؟
- هل استطاعت البلدان الثلاثة من تكيف اقتصادياتها للتخفيف من حدة وقوة الصدمات النفطية ؟

هدف البحث

يهدف البحث الى الوصول الى الاهداف الآتية:

- عرض تأصيل نظري لطبيعة العلاقة بين الصدمات النفطية والنتائج المحلي الاجمالي
- تحليل طبيعة النشاط الاقتصادي للبلدان الثلاثة واتجاهات توزيعه وتركزه.
- بناء انموذج كمي لقياس تأثيرات الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الثلاثة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان درجة تأثير الصدمات النفطية الايجابية في النشاط الاقتصادي للعراق والكويت والسعودية تكون متفاوتة حسب درجة حساسية وتنوع اقتصادياتها".

حدود البحث

- الحدود المكانية: دولة العراق والكويت والمملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: 1970-2020, تشمل مدة البحث كل الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي من بداية السبعينات وحتى العام 2020.

منهجية البحث

استخدم كلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في جوانب البحث:

- **المنهج الاستنباطي:** وذلك عن طريق تكوين النماذج والفرضيات بالاستناد الى مجموعة من الحقائق المعروفة وباستخدام التحليل المنطقي لها. ويظهر استخدام هذا المنهج جليا في الجانب النظري للبحث.

- **المنهج الاستقرائي:** وتم استخدامه في الجانب التطبيقي من البحث بمعنى اخر استخدام البيانات الفعلية كأساس للتعميم وهكذا تم التوصل الى النماذج الخاصة بالبحث باستخدام طرق الاحصاء والقياس الاقتصادي.

هيكلية البحث

وفي مسعى للبحث لتحقيق اهدافه، فقد قسم الى ثلاثة فصول. تناول الاول الصدمات النفطية والنتاج مدخل نظري، ونظم في ثلاث مباحث، كان الاول: الاطار للصدمة النفطية ، والثاني، الاطار المفاهيمي والمعرفي للنتاج المحلي الاجمالي، والمبحث الثالث العلاقة بين الصدمات النفطية والنتاج المحلي. واختص الفصل الثاني بالجانب التحليل الوصفي وبعنوان تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة 1970-2020 وجاء تفصيله في ثلاث مباحث، تناول الاول واقع الناتج المحلي الاجمالي العراقي، والثاني واقع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي، وجاء المبحث الثالث واقع الناتج المحلي الاجمالي السعودي وجاء العمل مركزا في الفصل الثالث على قياس تأثير الصدمات على الناتج المحلي الاجمالي العراقي والكويتي والسعودي وبثلاث مباحث، تناول الاول قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي العراقي والثاني قياس تأثير الصدمات على الناتج المحلي الاجمالي الكويتي وجاء المبحث الثالث بعنوان قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي السعودي. وختم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الصدمات النفطية والنتاج المحلي الاجمالي: مدخل نظري

المبحث الاول: الاطار النظري للصدمات النفطية

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والمعرفي للنتاج المحلي الاجمالي

المبحث الثالث: العلاقة بين الصدمات النفطية والنتاج المحلي الاجمالي

الفصل الأول

الصدمات النفطية والنتاج المحلي الاجمالي: مدخل نظري

تمهيد:

يتناول هذا الفصل مدخل نظري للصدمات النفطية (المفهوم، الانواع، النشأة) و الناتج المحلي الاجمالي والعلاقة النظرية بينهما، اذ يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي مؤشر يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي للبلد ومن ثم تأثير الصدمات النفطية في هذا النشاط بالبلدان النامية او المتقدمة، البلدان المنتجة والمصدرة للنفط او البلدان المستهلكة والمستوردة للنفط سواء كانت هذه الصدمات النفطية ايجابية على البلدان المصدرة او سلبية والعكس صحيح بالنسبة للبلدان المستوردة. وعلى ضوء ما تقدم قسم الفصل الى المباحث الاتية:

المبحث الاول: الاطار النظري للصدمات النفطية.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي والمعرفي للناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الصدمات النفطية والنتاج المحلي الإجمالي.

المبحث الاول

الاطار النظري للصدمة النفطية

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي للصدمة النفطية

يقصد بالصدمة في الاقتصاد على انها حدوث تغير مفاجئ في متغير اقتصادي او اكثر وان هذه الصدمة تكون اما ايجابية او سلبية. الصدمة الايجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغير، في حين الصدمة السلبية تؤدي الى انخفاض قيمة المتغير.

ويمكن تعريف الصدمة ايضاً، بانها حدث مفاجئ وخارج عن السيطرة وله تأثير كبير على الاقتصاد، وهي تعبير عن اضطرابات غير مرغوب بها في الاقتصاد فتأثر على سلوك المشاريع والعوائد¹ ومما تقدم نجد ان للصدمة الاقتصادية مجموعة من¹ الخصائص هي: حدث مفاجئ، وسريع وغير متوقع خارج سيطرة الحكومات يصيب الاسواق المختلفة، كما في طفرة اسعار النفط وانهايار الاسواق المالية والصدمات التي تصيب حركة رؤوس الاموال دولياً وتتعكس في اضطرابات في التمويل قصير الاجل ويؤدي بالنتيجة النهائية الى التأثير على الناتج المحلي الاجمالي.²

و عرف كل من Bastianin و Manera الصدمة النفطية على انها نقض انتاج النفط الخام بسبب الاضطرابات السياسية في الشرق الاوسط.³ في حين ذكر Nyangarika بانها تغير حاد في اسعار النفط، مما يؤثر بشكل كبير على مستوى الانتاج ومستوى المعيشة للسكان، ويمكن ان تكون هذه التغييرات ناتجة عن تغيير في ظروف سوق النفط، يليه انخفاض حاد في الانتاج.⁴ ويمكن تفسير الصدمة النفطية على انها ارتفاع او انخفاض في سعر برمبل النفط الخام بصورة مفاجئة وغير متوقعة، نتيجة لظروف اقتصادية او سياسية. فقد يعود انخفاض سعر النفط الخام الى اكتشاف ابار منتجة جديدة او عدم الالتزام بالحصص المقررة للمنتجين او حدوث ازمات سياسية او احداث امنية في البلدان المنتجة للنفط. و يرى Nordhaus الصدمة النفطية بانها

¹ Pans vargugis, and others,(2004) Exogenous shock in low income countries ,economic policy issues and there roll of international community , World Bank, p6

² سالم محمد عبود(2011)، الازمة المالية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ص27.

³ Bastianin, A & Manera, M. ,(2014) How does stock market volatility react to oil shocks ?, p55

⁴ Nyangarika, A. M. (2018) Correlation of oil price and gross domestic product in oil countries, p 42.

تحول داخلي في منحى العرض للنفط الخام ناتج عن احداث سياسية خارجه عن¹ سوق النفط والاقتصاد الكلي². ويمثل التحدي الاول في فهم السبب الذي يجعل صدمات اسعار النفط تنقل من الانتاج الحقيقي في المقام الاول. اذ ان هناك مجموعتان اساسيتان من الاسباب هما: التأثيرات على الانتاجية و التأثيرات على اجمالي الطلب. ان تأثير اي صدمة لسعر الطاقة على الانتاجية ينطوي على استبدال عوامل اخرى للطاقة استجابة لارتفاع اسعار الطاقة، علما لن تكون هناك استجابة للإنتاجية على المدى القصير حتى يحدث الاستبدال. ومن الاليات الاكثر احتمالا ان تعمل صدمات الاسعار من خلال الطلب الكلي، اذ ان ارتفاع اسعار الطاقة ينتج عنه تضخم، مما قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي الى تشديد السياسة النقدية و ابطاء الاقتصاد.³

ويمكن ان تعرف الصدمة النفطية بانها الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطي والتي تؤدي الى ارتفاع او انخفاض حاد في سعر النفط، مثل عدم الاستقرار يستمر لمدة زمنية معينة نتيجة لعوامل تؤثر في العرض او الطلب او الاثنين معا مع عدم القدرة للمعروض النفطية على سد حاجة السوق العالمية، او الصراعات والازمات الدولية التي تؤثر على امدادات النفط.⁴ مما تقدم من استعراض التعريفات المختلفة.

ومما تقدم ترى الباحثة ان صدمة النفط تعني تغير مفاجئ وسريع في سعر النفط الخام ارتفاعاً أو انخفاضاً ناتج عن ظروف أمنية أو اضطرابات سياسية في البلدان المصدرة للنفط او ظروف دولية خارج سيطرة تلك البلدان، وينتج عنها آثار سلبية أو ايجابية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء.

المطلب الثاني: انواع الصدمات النفطية

اولا. صدمة العرض النفطي: تعكس حدوث فائض او عجز في عرض النفط بالمقارنة بالطلب عليه وبشكل غير متوقع بسبب عوامل عدة تحصل داخل او خارج السوق النفطية العالمية تنتج عنها تقلبات وتحركات ارتدادية في اسعار النفط. كاكشاف حقول جديدة ذات انتاجية كبيرة او ارتفاع في انتاجية الحقول المنتجة الحالية، او نضوب بعض الابار النفطية او انقطاع جزء من

¹ International Journal of Energy Economics and Policy Vol8, No5.P145

¹ Nordhaus, W. D. (2007) , Who's afraid of a big bad oil shock? Brookings papers on Economic Activity , p222

² Ibid , p222

⁴ اسراء سعيد صالح، اسراء عبد فرحان (2018)، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني العدد 1 السنة الثالثة، ص59.

امدادات النفط بسبب حروب وكوارث طبيعية¹. ان الشواهد التاريخية - التي سيتم التعرض لها في الفقرة القادمة - للصدمات التي ترتب عليها قصور في الامدادات النفطية للسوق العالمية، كحضر بيع النفط العربي للبلدان المساندة لإسرائيل في عام 1973، والثورة الإيرانية عام 1979، والحرب العراقية - الإيرانية عام 1980، وحرب الخليج الثانية عام 1990، والازمة الفنزويلية عام 2002، حرب الخليج الثالثة عام 2003، والعقوبات على النفط الإيراني عام 2011، والحرب الأهلية الليبية للمدة 2011-2013، فضلا عن الاضطرابات السياسية والامنية في مناطق انتاج النفط الخام الرئيسة في السنوات الاخيرة.²

ثانياً. **صدمة الطلب النفطي:** ان اي تحول في الطلب العالمي على النفط يعد مهم وله اثر كبير على التغيرات في جانب المعروض منه في التقلبات والصدمات السعرية، كما تعد بمثابة مقياس للتغيرات في النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي، والذي يعد المؤثر الاساس على الطلب النفطي بالارتفاع او الانخفاض. ان التغيرات المفاجئة في الطلب الاستهلاكي الوقائي الناتج من خوف نقص الامدادات المستقبلية على النفط يعد محرك اساس لارتفاع اسعار النفط العالمية وسبب مباشر لحدوث الصدمات وبالاخص في السنوات الاخيرة اي ما بعد عام 2003 كما تشير اليه الدراسات الحديثة.³

ثالثاً. **الصدمة المزدوجة:** وتعني وقوع متزامن للتغيرات في مستويات الطلب العالمي على النفط ومستويات عرض النفط العالمي في نفس المدة. لذا تسمى بصدمة مزدوجة مسببة بارتفاع او انخفاض حاد في اسعار النفط العالمية في السوق النفطية الدولية حسب اتجاهات التحول، فاذا كان هناك طلب متزايد على النفط في الاسواق العالمية للاستهلاك الحالي والمستقبلي، وبنفس الوقت كان هناك نقص في المعروض النفطي والامدادات النفطية سيولد ذلك ضغطا كبيرا ومتسارعا لرفع الاسعار في السوق الدولية، اما اذا كان الحالة معاكسة للمعروض والطلب النفطي كانت الصدمة وحركة الاسعار معاكسة وسلبية⁴. ويمكن ان نصنف الصدمات النفطية حسب نوع التأثير الى صدمتين:

اولاً. **الصدمة النفطية الايجابية:** يقصد بالصدمة النفطية الايجابية حصول زيادة مفاجئة في اسعار تصدير النفط، ويختلف الاثر الاجمالي لتلك الصدمة بحسب الوزن النسبي للصادرات

¹ محمد جواد جمعة (2020)، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة اوبك مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، ص121 .

² Andreas, G.,(2016) Oil price shocks: A measure of the exogenous and endogenous supply shocks of crude oil , Oxford institute for energy studies, UK , p5-9

³ Ibid , p 6

⁴ محمد جواد جمعة ، مصدر سابق ذكره ، ص122

النفطية في الدخل القومي، ول هذا النوع من دورا من خلال الصدمات بدخول الاقتصاد في مرحلة التوسع (الانتعاش) من الدورة الاقتصادية التأثير الايجابي على الاستهلاك الحكومي فيزداد الانفاق العام، لاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على القطاع التصديري كمصدر اساسي لتمويل إنفاقها العام، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالانتاج المحلي والطلب الكلي، فالزيادة في الاستهلاك الحكومي ستزيد الطلب الكلي ويؤدي الى ناتج اعلى فتزداد الدخول، ويرتفع مستوى الاستخدام لعناصر الانتاج، شريطة عدم بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل¹ إن الآثار النهائية للصدمة النفطية (الموجبة) كانت توسعية، وهذه الصدمة شهدتها العديد من الدول التي انعكست إيجاباً على الدول النامية المصدرة للنفط في السبعينات، عندما شهدت أسعار النفط إرتفاعا موازين مدفوعات تلك الدول وزيادة إيراداتها، إلا أن برامج التنمية لهذه الدول والطاقت الانتاجية فيها لم تكن مهياًة للتوسع في حجم الاستثمارات وأصبح هناك فجوة بين الاصول المالية والاستثمارات الحقيقية.²

ثانياً. **الصدمة النفطية السلبية:** وهي حصول انخفاض مفاجئ في اسعار الصادرات النفط، وأن هذا الهبوط في سعر السوق العالمي للسلع النفطية المصدرة وما لذلك من تأثير على حجم عوائد الصادرات ستؤثر فيما بعد بتقلص الفرص الاستثمارية على الخطط الانفاقية للدولة، فينخفض الانفاق العام مصحوبا بانخفاض الطلب الكلي، وينخفض الانتاج لتتخض معه مستويات الاستخدام.³

المطلب الثالث: الأصول التاريخية للصدمة النفطية

شهد العالم عدة صدمات نفطية وبدأ من عام 1973 الى وقتنا الحاضر، فمنذ ذلك الوقت لم تستقر اسعار النفط العالمية عند مستوى معين الا لمدد قليلة، مخلفة اثار واضحة على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط من جهة والبلدان المستهلكة والمستوردة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي العالمي، وادناه عرض لاهم الصدمات التي شهدتها السوق النفطية العالمية:

اولاً. **صدمة (1973-1974):** وهي اول صدمة نفطية تعرضت لها سوق النفط العالمية، وتعد صدمة ايجابية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط، و سلبية على البلدان المستهلكة والمستوردة

² Daniel Rees,(2013) Terms of Trade Shocks and Incomplete Information, Research Discussion Paper, 9-2013, Economic Research Department, reserve Bank of Australia, July. P32

² سالم توفيق النجفي (2004) موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية، ط1، عمان، دار الحامد للنشر، ص121

³ اسراء سعيد صالح، اسراء عبد فرحان، مصدر سابق ذكره ص 58

للنفط، وقفزت اسعار النفط الخام من 3 دولار/برميل قبل شهر من عام 1974 الى 11 دولار/برميل تقريبا وسميت بصدمة تصحيح الاسعار. قبل هذا التاريخ كانت السوق النفطية تتحكم بها سبع شركات نفطية متعددة الجنسيات وكانت متفقة ومجتمعة وتسيطر على جميع الامدادات النفطية العالمية وتتحكم باستخراج وتصدير وتسعير النفط و تمكنت من فرض اسعار ثابتة تتلائم مع مصالحها ومصالح بلدانها التابعة لها وجردت البلدان الغنية بالنفط من مواردها وابتلعت ارباحها، ولكن بعد سبعينات القرن الماضي شهد الاسواق النفطية العالمية تطورات غير مسبوقة فقد نمت وازدادت الامدادات النفطية وارتفع الطلب العالمي للنفط، كما اتحد مصدري النفط الرئيسيين عبر منظمة اوبك، فضلا عن انهيار نظام بريتون وودز لاسعار الصرف الثابتة وانخفاض قيمة الدولار الامريكي، وتأميم العديد من البلدان النامية المصدرة للنفط صناعاتها النفطية، واسست شركات نفط وطنية لادارة مواردها النفطية، وتحصلت على نصيب اكبر من الارباح واصبحت قادرة على رفع اسعار النفط الى المستويات التي تخدم مصالحها. وانتقلت الثروة من الدول المستوردة للنفط الى البلدان المنتجة والمصدر له.¹ ومن نتائج هذه الصدمة ارتفاع العوائد النفطية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط، اما البلدان المستهلكة الصناعية فقد ادت هذه الصدمة الى نتائج سلبية كانخفاض معدل النمو الاقتصادي فيها بشكل واضح، وزيادة اعبائها المالية للاستيرادات النفطية مما ادى بها للبحث عن مصادر بديلة للنفط والعمل على ترشيد الاستهلاك النفطي. وولدت هذه الصدمة تغير جذري في المدفوعات الدولية فأصبحت البلدان الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط عرضة للعجز في موازين مدفوعاتها والبلدان النامية والمصدرة للنفط مركزا للفائض، وتعد هذه الصدمة بداية الصدمات وعدم الاستقرار في السوق النفطية.²

ثانياً. صدمة (1979-1980): استمرت هيمنة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط في منظمة اوبك على السوق النفطية خلال عقد السبعينات وكان انتاجها يزيد على 60% من الانتاج العالمي للنفط، ودخلت الى السوق النفطية امدادات جديدة من المكسيك وبحر الشمال والاسكا ولكنها كانت محدودة ولم تلبى الطلب المتزايد وبقي الطلب يفوق العرض النفطي.³ ورافق ذلك انخفاض العرض النفطي العالمي بسبب التوترات السياسية في ايران واندلاع الثورة فيها ضد نظام الشاه عام 1979 والتي تسببت بوقف انتاجها النفطي وتصديره فوصلت اسعار النفط العالمية الى

¹ مايكل روس (2014) نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم، ترجمة: محمد هيثم دشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ص36-37.

² محمد ازهر السماك، زكريات عبد الحميد باشا (1979) دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ص 324.

³ فؤاد قاسم الامير (2014) الدولار ودوره وتأثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات الاخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط، دار الغد- بغداد، ص305.

حاجز 30 دولار/برميل. واستمرت بالارتفاع مطلع الثمانينات بسبب الحرب العراقية - الايرانية التي ادت الى توقف تصدير النفط الخام في البلدين و نقص الامدادات النفطية، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الامريكي نتيجة ضخ البنوك الامريكية لكميات كبيرة منه في الاسواق المالية للسيطرة على ازمة الائتمان وخفض اسعار الفائدة¹. وبسبب هذه الصدمة الايجابية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط المتمثلة بالارتفاع الكبير لاسعار النفط الخام، ازدادت الايرادات النفطية، اما بالنسبة للدول المستهلكة والمستوردة كانت نتائج الصدمة سلبية عليها².

ثالثاً. صدمة عام 1986: بعد الطفرات الايجابية التي شهدتها السوق النفطية خلال عقد السبعينات والانتعاش الذي شهدته السوق وبعد ان اصبح زمام الامور في السوق النفطية العالمية بيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط وتحقيق عوائد مالية كبيرة، فيما تضررت الدول الصناعية المستوردة للنفط، وزادت المنافسة بين البلدان المصدرة للنفط عام 1983. واصبح انتاج النفط الانكليزي من بحر الشمال يزيد على انتاج كل من ليبيا والجزائر ونيجيريا مجتمعة، ولم تتخذ الاوبك سياسة واجراءات حكيمة للحفاظ على الاسعار المرتفعة والمعقولة التي بلغت خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، فضلاً عن تنافس اعضاء الاوبك فيما بينهم للحصول على عائدات اكبر من خلال زيادة الانتاج واغراق السوق النفطية بدل من ان تكون زيادة العائدات بواسطة الحفاظ على سعر النفط والعمل على رفعه، مما ادى الى تراجع وانخفاض اسعار النفط العالمية، فضلاً عن خفض سعر نفط بحر الشمال من قبل شركة النفط الوطنية الانكليزية بمقدار 3 دولار/برميل، الدور الاساس والشرارة التي ضربت اسعار النفط³. وشهدت اسعار النفط تحولا كبيرا عام 1986 وتعرضت اسواق النفط العالمية لهزة شديدة وانهارت الاسعار الى مادون 10 دولار/برميل في بعض الاشهر من هذا العام واطلق على هذا الانخفاض الحاد والسريع بعد ارتفاعه في عقد السبعينات ومطلع الثمانينات بالصدمة النفطية المضادة او السلبية⁴ وعادت السوق النفطية تتحكم بها الدول الصناعية المستوردة للنفط مما اثر سلبا في اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط، وانخفضت فوائدها المالية النفطية وانكمش الاقتصاد فيها، وضعفت قدرة بعضها عن الوفاء بديونها الخارجية لاعتمادها الكبير على النفط في الحصول على العملات الاجنبية

¹ حاتم القربشي (2020) اقتصاديات النفط، الطبعة الاولى، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، ص152-153.

² حسين عبد الله (2006) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ص240.

³ فؤاد قاسم امير، الدولار دوره وتأثيره في اسعار الذهب والعملات الاخرى ...، مصدر سابق ذكره، ص312-313.

⁴ احمد بريهي علي (2011) اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، العراق، الطبعة الاولى، ص102.

وعدم تنوع صادراتها. ان هذه الانتكاسة في اسعار النفط العالمية حدثت بسبب الزيادة الكبيرة في انتاج النفط من خارج منظمة الاوبك مع تناقص الطلب العالمي على النفط من قبل بلدان المنظمة، فضلاً عن تخفيض بلدان وكالة الطاقة الدولية استهلاكها للنفط وعدم وجود اتفاق بين بلدان منظمة الاوبك عن الالتزام بالحصص المقررة وخرق بعض اعضائها الاتفاقات الخاصة بإنتاج و بيع النفط مما ادى الى زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية، وانخفاض الاسعار وحدوث صدمة سلبية للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام¹¹.

رابعاً. **صدمة عام 1990**: حدثت الصدمة من جراء غزو العراق للكويت في أب 1990 إلى مارس 1991، أد انخفاض إجمالي إنتاج الكويت والعراق بنحو 4 ملايين برميل يومياً في أب 1990 عن متوسطة في مايو ويوليو 199 ؛ وبحلول (تشرين الثاني) نوفمبر (وكانون الأول) 1990، انخفض بمقدار 4.6 مليون عن المتوسط السابق. الانخفاض الأخير يعادل 7.6 ٪ من الإنتاج العالمي و 19 ٪ من إنتاج أوبك. فمذ الربع الثاني من عام 1990 إلى الربع الرابع من عام 1990، ارتفع سعر النفط من 16 دولاراً للبرميل إلى 30.00 دولاراً للبرميل، بارتفاع 86.3 ٪ يكاد يكون كبيراً مثل ما يقرب من الضعف في الصدمات النفطية السابقة².

خامساً. **صدمة (1997-1998)**: في عام 1998 تعرضت اسواق النفط العالمية الى صدمة حادة ادت الى انهيار اسعار النفط ، وعلى خلاف الصدمات السابقة التي كانت اغلبها ناتجة عن زيادة العرض النفطي او انخفاضه، فهذه الصدمة انهارت اسعار النفط لأسباب تتعلق بجانب الطلب عليه. فخلال هذه المدة تعرضت الاقتصاديات الاسيوية الكبرى الى موجة ركود حادة في نهاية عام 1997 عرفت بأزمة النمر الاسيوية وهذه الاقتصاديات تعد المحرك الرئيس والقوة الدافعة لتنامي الطلب العالمي على النفط . وكانت هذه الصدمة من اصعب المدد على منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي لما خلفته من اثار خطيرة على العوائد النفطية لمنتجي النفط³. وانخفض متوسط سعر النفط الخام خلال هذه الازمة الى 12،3 دولار للبرميل عام 1998 بعد ان كان 20،3 دولار/برميل عام 1996 بل انهار الى اقل من 10 دولار/برميل نهاية نفس العام.⁴

¹ Tatom, J. A. (1993). Are There Useful Lessons from the 1990-91 Oil Price Shock?. *The Energy Journal*, 14(4).p(138)

² توماس والين (2006) نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى، ص 101.

³ احمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، مصدر سابق ذكره، ص 215.

⁴ نيفين حسين، انهيار اسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي. وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص 17.

سادساً. صدمة (2004-2005): بعد الاحداث التي شهدها العام عام 2003، والتي تسببت باختلال التوازن بين العرض والطلب على النفط الخام، فأحداث العراق والتوترات السياسية والامنية في المنطقة وبلدان الاوبك زادت المخاوف العالمية في حدوث نقص في الامدادات النفطية، فضلا عن النمو الاقتصادي في البلدان الاوربية والولايات المتحدة الامريكية والذي تسبب بزيادة الطلب على النفط، مع انخفاض الانتاج النفطي في نيجيريا، روسيا، والمسيك، هذه العوامل مجتمعة احدثت ثورة جديدة في اسعار النفط عامي 2004 و 2005 بحيث ارتفعت الاسعار الى ما يزيد عن حاجز 36 دولار/برميل عام 2004، ثم قفزت الى 50 دولار /برميل في عام 2005 ، فتجاوزت نسبة الارتفاع بالأسعار 60% عما كانت عليه عام 1997 وازدادت معها العوائد النفطية للبلدان المصدرة للنفط الخام.¹

سابعاً. صدمة عام 2008: استمرت اسعار النفط باتجاهها السعودي الذي بدا منذ عام 2004 حتى وصلت الى 90 دولار/برميل في ت2عام 2007، نتيجة للتوترات في شرق تركيا وانخفاض قيمة الدولار الامريكي، واستمرت بالارتفاع الى ان وصلت الى 147دولار/برميل في شهر تموز عام 2008 بعد الاهتمام بالتجارب الصاروخية الايرانية، لكنها ف نهاية العام نفسه انهارت الى 38 دولار/برميل². وفي عام 2008 شهد صدمتين لأسعار النفط، صدمة ارتفاع في منتصف العام حيث وصلت اسعار النفط الى ما يقارب 150 دولار/برميل، وصدمة انخفاض وفيها انخفضت اسعار النفط الخام الى ما دون 40 دولار /برميل نهاية العام نفسه. ان من اهم اسباب التي ادت الى ارتفاع اسعار النفط وحدث صدمة الارتفاع هو زيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة زيادة استهلاك الطاقة في البلدان الناشئة في شرق اسيا وارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي، بالمقابل ضعف الامدادات النفطية وقلة المعروض من النفط الخام في السوق الدولية فضلا عن كثرة المضاربات بالعقود النفطية الآجلة في السوق النفطية العالمية. لكن في نهاية العام نفسه انهارت اسعار النفط بسرعة متسببة في صدمة انخفاض، لانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الازمة المالية العالمية وانهيار المصارف والشركات العقارية الامريكية، اضعف الى ذلك انخفاض المضاربة في الاسواق النفطية العالمية³. ان هذه الصدمة كما هو حال الصدمات النفطية السابقة من حيث تأثيرها بالإيجاب او السلب على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط او على البلدان المستهلكة والمستوردة له.

¹ حاتم القرشي، اقتصاديات النفط، مصدر سابق ذكره، ص158.

² احمد بريهي علي، اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، مصدر سابقة ذكره، ص216.

³ بلعواد نوال (2018)، الربح البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة 1973-2013، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص133-134.

ثامناً. صدمة عام 2015: بعد الانتعاش التي شهدته اسعار النفط العالمية للمدة التي تلت الازمة المالية العالمية عام 2008, بدأت بوارد صدمة اسعار اخرى في السوق النفطية, حيث بدأت الاسعار بالانخفاض التدريجي بعد الدخول للنصف الثاني من عام 2014, واستمرت بالهبوط الى ان انخفضت اسعار النفط الى 53 دولار/برميل عام 2015 وبنخفاض اكثر من النصف عن مستوى الاسعار عام 2011¹. وانخفضت اسعار النفط خلال عام 2015 بشكل واضح لتبلغ اقل من مستوياتها عام 2005, اذ تراوحت معدل اسعار سلة اوبك الشهرية 33.7- 62.2 دولار/برميل, الا ان الانهيار الكبير اتضح خلال النصف الثاني من العام المذكور لتصل الى ما دون عتبة 40 دولار/برميل, واستمر الانخفاض بأسعار النفط العالمية بداية عام 2016 لتتهبط الى ما دون 30 دولار/برميل بداية العام المذكور لتتراوح معدلاتها الشهرية لسلة خامات اوبك ما بين 26.5 و 51.7 دولار/برميل². ومن اسباب هذه الصدمة والانتكاسة لأسعار النفط الخام للمدة 2014-2016, انخفاض معدل نمو الطلب العالمي على النفط, واستمرار زيادة الامدادات من البلدان المنتجة له, وتوجه البلدان المصدرة للنفط الى المحافظة على حجم ومقدار انتاجها لضمان حصتها في السوق النفطية بدلاً من خفض الانتاج ورفع الاسعار, فضلاً عن نجاح الولايات المتحدة الامريكية في استغلال المصادر غير التقليدية للنفط والغاز, وارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية وبالأخص بعد قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي الامريكي بزيادة معدلات الفائدة على الدولار نهاية عام 2015 مما ساهم بانخفاض اسعار النفط العالمية خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم³. وكان تأثير الصدمة النفطية سلبياً على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وبالأخص البلدان التي يمثل النفط الجزء الاكبر من صادراتها, فادت الصدمة النفطية الى انخفاض مداخيل تلك البلدان الى النصف وانخفاض وادرتها مما انعكس بالسلب على نفقاتها العامة والميزان التجاري.

تاسعاً. الصدمة المزدوجة عام 2020

أسهم فايروس كورونا في ضرب الاقتصاد العالمي من خلال ضربه لثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهو الاقتصاد الصيني, ثم انتقاله لغالبية الدول الأخرى, مما جعل منظمة الصحة العالمية تطلق عليه "جائحة فايروس كورونا", وكنتيجة لعدم وجود علاج مناسب له لجأت أغلب دول العالم لحظر التجوال كآلية للحد من انتشاره, هذا ما دفع

¹ حاتم القرشي, اقتصاديات النفط, مصدر سابق ذكره, ص 162.

² منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك), تقارير الامين العام السنوية 2015-2016. ص2

³ المصدر نفسه, تقارير الامين العام السنوية. ص2-3

بالاقتصاد العالمي لحالة الركود الاقتصادي كما أشار صندوق النقد الدولي، بمعنى انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات وبالخصوص النفط مما تسبب بانخفاض أسعاره ، ترافق مع تأثير فيروس كورونا على أسعار النفط، حرب الأسعار النفطية في الربع الأول من هذا العام بين روسيا والسعودية اثر فشل الاتفاق فيما بينهم بخصوص استعادة تعافي أسعار النفط، حيث رفضت روسيا طلب السعودية بتخفيض الإنتاج، من أجل محاربة النفط الصخري الأمريكي، لان رفع الأسعار النفطية يجعل النفط الصخري الأمريكي يدخل دائرة الجدوى الاقتصادية وهذا ما ترفضه روسيا، مما دفع حليف أمريكا، السعودية، لإغراق السوق النفطية بالإمدادات النفطية وبالفعل هذا ما حصل مما أدى لانخفاض أسعار النفط لأقل من 25 دولار للبرميل للواحد، وهذا ما شكل صدمة للاقتصاد العالمي عموماً. إن فشل الاتفاق بين روسيا والسعودية بشأن تعافي أسعار النفط بالتزامن مع كورونا فيروس الذي ضرب الصين ثم انتقل لباقي دول العالم، دفعا لانخفاض أسعار النفط بشكل عام من جانب وانخفاض استيراد الصين للنفط الخام من جانب آخر، ولم يؤدي الفيروس بحصد الأرواح فقط وانتشاره في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بل رافقه صدمة عرض سلبية وتوقف قوة العمل بسبب المرض الناجم عن الفيروس، وبشكل غير مباشر بسبب قيود السفر وجهود الحجر الصحي والعمال الذين يقيمون في المنزل لرعاية أفراد الأسرة المرضى أو الأطفال. كما سيتأثر العرض بانخفاض المواد ورأس المال والمدخلات الوسيطة بسبب الاضطرابات في النقل والأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و صدمة الطلب السلبية عالمية وإقليمية. ستؤدي الصعوبات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات في المنطقة، وعلى الأخص النفط والسياحة¹.

¹ [Rabah Arezki](#) and [Ha Nguyen](#),(2020) Coping with a Dual Shock: COVID-19 and Oil Prices, World Bank ,p3-5.

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي والمعرفي للنتاج المحلي الاجمالي

توطئة

يعد الناتج المحلي الاجمالي المؤشر الاكثر شيوعا لقياس حجم النشاط الاقتصادي الكلي في البلد. و يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا اقتصاديا مفيدا للغاية، وقد اكتسب في العقود الأخيرة أهمية كبيرة. في الواقع، يطرح الناتج المحلي الإجمالي العديد من المشاكل، لعل أبرزها أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مسألة الرفاهية كما أنه غير مصمم ليعكس الحقائق الاقتصادية لمختلف بلدان العالم. في حال تم التفكير في زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي دون أي قيود، فقد يخلف ذلك عواقب اجتماعية وبيئية مروعة. في ضوء هذه القيود، ظهرت مؤشرات بديلة لتحديد الناتج المحلي. وأصبح الناتج المحلي الإجمالي نوعا من المؤشرات الأساسية في الاقتصاد، لا يعد تحديد هذا المؤشر مهمة سهلة، وهو يسمح بإجراء مقارنة شاملة بين جميع اقتصادات العالم. ولعل الأهمية التي اكتسبها الناتج المحلي الإجمالي قد أعطته حجما مبالغا فيه وأهملت مشاكله المفاهيمية والمنهجية. ولا يعد الناتج المحلي الإجمالي مجرد مؤشر، بل يمثل إطارا لفهم آليات وماهية الاقتصاد. في الواقع، من الممكن أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الذي ظهر منذ ثمانية عقود في ظروف اقتصادية مختلفة بشكل جذري عن الظروف الحالية، مفيدا لقياس مؤشرات اقتصاد صناعي مثل الاقتصاد الأمريكي، لكنه قد لا يكون أداة دقيقة لتحليل اقتصادات العديد من البلدان النامية.

المطلب الاول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

عموما، يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما في فترة معينة، وعادة ما تمتد هذه الفترة لسنة واحدة. وتتمثل الطريقة الأكثر استخدامًا لحساب الناتج المحلي الإجمالي في جمع قيمة الاستهلاك الفردي والاستثمار والإنفاق العام والفرق بين الصادرات والواردات.

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق العام + (الصادرات - الواردات)

فضلاً عن ذلك، توجد مؤشرات أخرى مستمدة من الناتج المحلي الإجمالي مثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات توفر معلومات دقيقة، إلا أنها تخلق بدورها مشاكل في فهم الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ظهور مصطلح الناتج المحلي الإجمالي إلى فترة ما بين الحربين في الولايات المتحدة. اقترح سيمون كوزنتس، الخبير في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية سنة 1934 صيغة الدخل القومي لاحتساب خسائر أزمة سنة 1929¹. في البداية، كان الناتج القومي الإجمالي الصيغة الأكثر استخداماً، واعتمد على قياس الخدمات والسلع المنتجة في بلد. على عكس ذلك، يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع الخدمات والسلع في بلد ما بغض النظر عن مكان العمل. وقد نُشرت إحصاءات الناتج القومي الإجمالي الأولى سنة 1942 في الولايات المتحدة الأمريكية لتحليل الجدوى الاقتصادية لبرنامج الرئيس فرانكلين روزفلت. واقترح الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز صيغة أخرى سنة 1940 لتقييم قدرة المملكة المتحدة على تصنيع الأسلحة أثناء الحرب العالمية الثانية. في الواقع، تتناقض صيغة كينز مع صيغة كوزنتس في أنه اعتبر الإنفاق العام بمثابة تكلفة للقطاع الخاص، بينما اعتبره البريطاني جزءاً من الطلب. وأخيراً، أصبحت نسخة كينز هي السائدة، وتم اعتمادها بمثابة التعريف النهائي للناتج المحلي الإجمالي. أصبح الناتج المحلي الإجمالي المقياس الدولي الموحد لحساب قيمة الإنتاج الاقتصادي في مختلف دول العالم بعد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 الذي حدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب. ومع ذلك، لم تنتقل الولايات المتحدة الأمريكية من اعتماد الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة 1991².

وما انفكت الأصوات الناقدة تحذر من مغبة الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي لقياس مدى تطور اقتصاد هذه الدولة أو تلك. على سبيل المثال، نما الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا بنسبة 7 بالمائة بين سنتي 2000 و 2014، الأمر الذي أدى إلى تصنيف كأكبر اقتصاد أفريقي. ومع ذلك، خلال تلك السنوات استمرت معدلات الفقر المدقع والبطالة في الارتفاع. كما

¹ Bureau of Foreign and Domestic Commerce and Simon Kuznets.(1934). National Income, 1929-1932. Washington: U.S. Government Printing Office. P21

² Constanza, Robert, Maureen Hart, Stephen Posner, and John Talberth.(2009). "Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress." The Pardee Papers, No. 4. p22

تحتل نيجيريا مرتبة متأخرة جدا عالميا فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، وبالكد تحسن الوضع بنسبة 0.03 نقطة بين سنتي 2010 و 2015. في الواقع، حال الفساد والنزاعات المسلحة وبيئة الاستثمار غير المناسبة، مع مشاكل أخرى، دون تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الرفاهية للشعب النيجيري رغم الثروة النفطية الهائلة التي تملكها البلاد. وكان كوزنتس نفسه قد شدد على ضرورة التمييز بين مؤشرات النمو كمّا ونوعا، وأكد أن الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشراً على الرفاهية أو التنمية. ومردّ ذلك إلى أن النمو قد يحدث بسبب زيادة عدد السكان النشطين في البلاد أو اكتشاف موارد جديدة مثل الثروات النفطية، أو حدوث تطور تكنولوجي، وهو ما يحسّن الإنتاج. في المقابل، تعتمد التنمية على تحسين التعليم والصحة والبيئة، فضلا عن تطوير البنية التحتية والإدماج الاجتماعي والإنتاجية.¹ يمثّل الناتج المحلي الإجمالي أي شيء له قيمة نقدية، بعبارة أخرى أي شيء يمكن شراؤه أو بيعه. على العكس من ذلك، فإن الكثير من الأشياء التي نقدرها كبشر ليست ملموسة أو قابلة للتبادل على غرار الصحة والاستقرار المهني والسعادة والثقة في المؤسسات والمساواة والسلامة العقلية. من هنا تأتي معظم مشاكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي يركز على الإنتاج والاستهلاك بغض النظر عن تكلفته الاجتماعية والبيئية، وجودة ما يتم إنتاجه أو كيفية توزيعه بين السكان. نظرياً، تعزز الاختناقات المرورية الناتج المحلي الإجمالي على افتراض استهلاك كميات أكبر من البنزين، ولكن على الأرجح، فإن سكان مدينة بنغالور الهندية، المدينة التي تعاني من أكبر الاختناقات المرورية في العالم، لا يعتقدون أن هذا الأمر يحسن مستوى معيشتهم. في الواقع، تؤدي الأنشطة الملوثة إلى مضاعفة النمو بشكل عام. في حال لوّث أحد المصانع نهراً قريباً، فإن الإنفاق العام لتنظيف النهر سيزيد من الناتج المحلي الإجمالي. تساهم الجريمة أيضاً في تحقيق النمو، لأنها تؤدي إلى استخدام كاميرات المراقبة الأمنية وأنظمة الإنذار بشكل أكبر. كما أن قطع جميع أشجار غابات الأمازون سيضاعف الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. هذا يعني ببساطة أن النمو يعتمد إلى حد كبير على الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. في المقابل، لا يحظى العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل التطوعي، والعلاقات العائلية وعلاقات الجوار، بقيمة سوقية، وبالتالي ليس له مكان في الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر هذه الأنشطة ركائز أساسية

¹ Boyd, James.(2007). "Nonmarket Benefits of Nature: What Should Be Counted in Green GDP?" Ecological Economics Vol. 61, Issue 4: p720

للفراه الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية لأنها تسد الثغرات في الخدمات العامة. ولكن بما أنها غير مدرجة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإنها لا تحظى بالقيمة التي تستحقها ضمن السياسات العامة. في جميع أنحاء العالم، تعمل 606 مليون امرأة و 41 مليون رجل في المنزل. في حال حصل هذا العمل على قيمة نقدية، سيمثل 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أكثر من قطاعات مثل التصنيع أو النقل. وتتجاوز هذه النسبة 20 بالمئة في دول مثل الصين أو فرنسا أو الأرجنتين¹. بالتالي، يؤدي الناتج المحلي الإجمالي إلى تحيز اجتماعي واقتصادي، حيث أن هذا النوع من العمل تمارسه النساء أساساً، وينتشر أكثر في البلدان النامية وبين الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً. علاوة على ذلك، لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار جودة المنتجات والخدمات وتأثيرها على مستوى عيش المستهلك. مثلاً، تحسنت جودة المكالمات الهاتفية بشكل كبير في العقود الأخيرة في حين انخفض سعرها حتى أصبحت تقريباً مجانية. ويمكن أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي إذا حققنا الاكتفاء الذاتي وكنا أكثر سخاء مع الآخرين. فإذا قام شخص بقص شعره أو إصلاح سيارته أو جز العشب بنفسه أو ترقية ملابسه، أو قام بأي من هذه الخدمات لأحد معارفه، فمن المفترض أنه يحرم بلاده من النمو. تقول إحدى النكات المتداولة بين الاقتصاديين، أنه عندما تتزوج امرأة بالميكانيكي الذي يصلح سيارتها، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي².

المطلب الثاني: مساوئ الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي

من المهم مراجعة الناتج المحلي الإجمالي من وقت لآخر للتكيف مع التغيرات الاقتصادية. وهذا يؤدي أيضاً إلى مواقف غريبة، من قبيل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا بمقدار 509 مليار دولار بعد مراجعة في سنة 2014، حيث نمت بنسبة 90 بالمئة في يوم واحد. والمشكلة هي أنه حتى ذلك الحين كانت نيجيريا تعتبر سنة 1990 كأساس لحساب ناتجها المحلي الإجمالي، وهو معيار قديم لم يأخذ في الحسبان القطاعات التي ظهرت مثل الاتصالات أو صناعة الأفلام النيجيرية المهمة. وشيء مماثل حدث بشكل مفاجئ في

¹ Ibid , p 34 .

² Cobb, C.,T. Haistead, et al. (1995) if the GDP is up, y is America Down? The Atlantic Monthly, 276: p16

أوروبا. في أحد أيام أيلول/ سبتمبر 2014، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا بنسبة 0.87 بالمئة، وإجمالي الناتج المحلي للمملكة المتحدة بنسبة 0.7 بالمئة. ويرجع هذا الظرف الخاص إلى حقيقة أن هذه البلدان كان عليها الامتثال للوائح الأوروبية، التي تلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإدراج بعض الأنشطة غير القانونية في الناتج المحلي الإجمالي. ويفضل الأنشطة غير القانونية، مثل الدعارة والاتجار بالمخدرات والقمار غير القانوني، أصبحت إسبانيا والمملكة المتحدة بين ليلة وضحاها أكثر ثراء.¹

إلى جانب ذلك، على الرغم من أن هذه الأنشطة غير القانونية لم يقع التبليغ عنها سوى مؤخرا في العديد من البلدان، إلا أنه وقع الإبلاغ عن الاقتصاد غير الرسمي منذ سنة 1993. ويشير هذا إلى الأنشطة التي لم يقع تسجيلها لأنها تتم سرا لتجنب دفع الضرائب أو لأنها منتجات الاستهلاك الذاتي، من بين أسباب أخرى. إلى جانب ذلك، تكمن المشكلة في صعوبة معرفة حجمها الفعلي، الذي غالبا ما يستهان به. علاوة على ذلك، في العالم، هناك أعمال غير رسمية أكثر من الرسمية، ويقدر أنها تمثل 10 بالمئة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن أن تصل إلى 30 بالمئة في المناطق النامية مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن الصعب أيضا حساب القيمة الحقيقية لزراعة الكفاف في البلدان النامية، وهي نشاط رئيسي في رفاهية جزء كبير من سكانها. وتشير عدم دقة الطرق التقدير، إلى جانب العبء الثقيل للاقتصاد الموازي واقتصادات الكفاف في هذه البلدان، إلى أن أرقام إجمالي الناتج المحلي الخاصة بهم لا تعكس جزء كبيرا مما يحدث في اقتصاداتها.²

المطلب الثالث: بدائل الناتج المحلي الإجمالي

بالنظر إلى المشاكل التي يطرحها الناتج المحلي الإجمالي، وقع اقتراح العديد من المؤشرات البديلة على مدى العقود الماضية لتحليل الحالة الاقتصادية للبلد، أشهرها هو مؤشر

¹ Ahmad, Nadim and Paul Schreyer. (2016). "Are GDP and Productivity Measures Up to the Challenges of a Digital Economy?" International Productivity Monitor Number 30 (Spring). P29.

² Max-Neef, M. (1995), Economic growth and quality of life: a threshold hypothesis, Ecological Economics, 15(2): p117

الأمم المتحدة للتنمية البشرية. يركز مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة جوانب مختلفة: حياة طويلة وصحية، تقاس بالنظر إلى متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ المعرفة، من خلال السنوات المتوقعة من تعليم الأطفال ومتوسط سنوات تعليم الكبار؛ ونوعية الحياة الكريمة، مع مراعاة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وعلى الرغم من أن مؤشر التنمية البشرية لا يأخذ في الاعتبار عوامل مثل البيئة أو الفقر أو عدم المساواة، إلا أنه يسمح لنا بتقدير التقدم البشري.¹

من جانبها، ذهبت مملكة بوتان إلى أبعد من ذلك، حيث أخذت أيضا السعادة والاستدامة بعين الاعتبار في مؤشر سعادتها الوطنية الإجمالية وهو مؤشر لمناسبة يوم السعادة العالمي الذي يوافق 20 آذار/مارس من كل عام اطلقت وحدة حلول التنمية المستدامة التابعة للامم المتحدة تقريرها السنوي عن السعادة يعتمد لتقرير على عدة مقاييس لتحديد مستوى سعادة المواطنين في مختلف دول العالم ابرز تلك المقاييس: مستوى المعيشة وظروف البيئة والدعم الاجتماعي والفساد في عام 2020 تم تصنيف 153 دولة من حيث سعادة مواطنيها عوضاً عن 156 في الاعوام الماضية وصنفت الدول على اساس ستة متغيرات رئيسية تدعم رفاهية الافراد والمجتمعات هي : الدخل والحرية والثقة ومتوسط العمر الصحي والدعم الاجتماعي والكرم² رافق الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 1972 كقياس للتقدم في هذا البلد. يضيف المؤشر ثلاثين مؤشرا آخر، بما في ذلك الرفاهية النفسية والحكم الرشيد والتنوع والمرونة البيئية والثقافية أو صحة المجتمع وحيويته. من جهة أخرى، تتمحور السياسات العامة حول مؤشر السعادة القومية الإجمالية الذي يهدف إلى تحسين رفاهية السكان، ومعهم، سعادتهم. في المقابل، على الرغم من أن بوتان شكلت سابقة تاريخية، إلا أن مؤشر السعادة القومية الإجمالية لا يخلو من المشاكل، لأنه يقوم على أخلاقيات بوذية قوية ويرسي رؤية متجانسة ذات اتجاه واحد لمفهوم السعادة. والأمر سيان بالنسبة لمؤشر الرفاهية الكندي، الذي جرى إنشاؤه سنة 2011 ويتكون من ثمانية مجالات: حيوية المجتمع واستخدام الوقت والبيئة والثقافة والترفيه، والمشاركة الديمقراطية والتعليم، وصحة السكان ومستوى المعيشة. على عكس بوتان، وقع استشارة الكنديين سابقا لبناء المؤشر وفقا لاعتباراتهم. على الرغم من أن كندا تواصل استخدام الناتج المحلي الإجمالي، فقد

¹ Ibid , p67

² Sustainable Development Solution Network, (2020) World Happiness Report, Chapter1: environments for happiness: an overview, p5

اعتمدت عشرات المنظمات في البلاد مؤشر الرفاهية الكندي لتقييم احتياجات مجتمعها وتحسين برامجها أو خدماتها. كما أطلقت نيوزيلندا، من جانبها، لأول مرة في سنة 2019، ميزانية الرفاهية، التي توجه استثمارات الدولة نحو رعاية الصحة العقلية ودعم مجتمعات الشعوب الأصلية وضمان رفاه الطفل وزيادة الإنتاجية الوطنية والتحرك نحو اقتصاد مستدام والحفاظ على الخدمات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب مختلفة للغاية دفعت أيرلندا إلى استكمال الناتج المحلي الإجمالي بمؤشر جديد والذي يتمثل بالأساس في الدخل القومي الإجمالي القابل للتعديل. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي بنسبة 26.5 بالمئة سنة 2015، وهو رقم مستحيل بالنسبة للاقتصاد المتقدم والذي يتناقض مع النسبة المتوقعة، وهي 7.8 بالمئة. وفي الواقع، يعود تشويه المؤشر إلى الإعفاءات الضريبية السخية للحكومة الأيرلندية، والتي اجتذبت استثمارات كبيرة إلى البلاد من مختلف الشركات المتعددة الجنسيات، والتي أفستت صورة الاقتصاد الأيرلندي. وهكذا، أطلقت أيرلندا ما يسمى الدخل القومي الإجمالي القابل للتعديل سنة 2017، الذي يقدم صورة أكثر دقة عن الحجم الحقيقي للاقتصاد. بينما في سنة 2016، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 275.6 مليار يورو، وظل الدخل القومي الإجمالي في حدود 189.2 مليار يورو. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد استلهام الفكرة من مؤشر السعادة القومية الإجمالية في بوتان، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 2011 يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ تدابير التنمية التي تشمل السعادة والرفاهية. بعد ذلك بعام، نشرت الأمم المتحدة أول تقرير عن السعادة العالمية، وهو علامة بارزة في تحليل السعادة الذاتية على نطاق عالمي. في هذا السياق، غالبا ما تتصدر دول الشمال، وهولندا وكندا القائمة، في حين أن بوروندي أو جمهورية إفريقيا الوسطى أو سوريا أو اليمن غالبا ما تكون من بين الأقل سعادة.¹

من جانبها، تنشر ولايات ميريلاند ويوتا وهاواي الأمريكية تقاريرها الخاصة حول مؤشر التقدم الحقيقي. يقدر هذا المؤشر القيمة الاقتصادية، الإيجابية والسلبية، للعوامل الاجتماعية والبيئية. وعلى عكس الناتج المحلي الإجمالي، فإن مؤشر التقدم الحقيقي يمثل الخدمات التي ليس لها قيمة نقدية تزيد الرفاهية، مثل العمل التطوعي والمنزلي، وكذلك رأس المال الطبيعي،

¹ Feldstein, Martin. (2019). "Underestimating the Real Growth of GDP, Personal Income, and Productivity" Journal of Economic Perspectives 31 (Spring): p146

مثل الموارد البحرية والغابات، والطاقة. يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أيضا عدم المساواة وتكلفة الجريمة والطلاق أو فقدان وقت الفراغ، بالإضافة إلى الآثار السلبية للنمو مثل التدهور البيئي أو الضرر بالصحة. بهذه الطريقة، تؤدي الاختناقات المرورية والجرائم أو قطع الأمازون إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وليس مؤشر التقدم الحقيقي.

المطلب الرابع: ما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

إذا كان كل مؤشر يسلط الضوء على شيء مختلف، فإن موقف البلدان في ترتيبها يختلف. فقد احتلت أوروغواي المرتبة 79 في قائمة البلدان ذات أعلى ناتج محلي إجمالي سنة 2018، لكنها احتلت المرتبة 57 في مؤشر التنمية البشرية سنة 2019 وفي المركز 26 في ترتيب السعادة العالمي في سنتي 2016 و2018. في المقابل، تقع الولايات المتحدة، رائدة العالم في الناتج المحلي الإجمالي، في المرتبة 15 و 18 من مؤشر التنمية البشرية والسعادة على التوالي. مع استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، ازداد التفاوت الاقتصادي ومعدل الانتحار، كما زاد مستوى التوتر والقلق والغضب لدى الأمريكيين بشكل كبير في العقد الماضي.¹ ولكن إذا اقتصرنا التحليلات على الناتج المحلي الإجمالي وحده، فسيبدو أن كل شيء يسير على ما يرام. بشكل عام، فإن هذه الأدوات ليست سوى بعض من العديد من الأدوات التي وقع اقتراحها في السنوات الأخيرة للتغلب على قيود الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين أن جميعهم لديهم مشاكل، إلا أنه لديهم أيضا شيء واحد مشترك الذي يتمثل في وضع الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المقدمة ويتساءلون ماذا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي دون الرفاهية. لا شيء من هذه المؤشرات معصوم عن الخطأ، ولا ينبغي أن يتخذها السياسيون أو الاقتصاديون أو المنظمات الدولية كمقياس وحيد. على العكس من ذلك، فإن الشيء الأكثر فائدة هو بلا شك اتخاذ عدة مؤشرات تكمل بعضها البعض، ومن بينها الناتج المحلي الإجمالي.²

¹ Kassenboehmer, Sonja C., Christoph M. Schmidt.(2020). "Beyond GDP and Back: What is the Value-Added by Additional Components of Welfare Measurement?" IZA Institute of Labor Economics Discussion Paper, No. p13.

² Henderson, H., J. Lickerman, et al., (2000), Calvert-Henderson of life Indicators: A New Tool for Assessing National Trends, Bethesda, Maryland: Calvert Group, p17.

المبحث الثالث

العلاقة بين الصدمات النفطية والنتاج المحلي الإجمالي

منذ منتصف القرن العشرين وما بعده، أصبح النفط الخام أحد المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، نظرًا لأهميته البارزة في إمداد الطلب العالمي على الطاقة. في الوقت الحاضر، تضاءلت إلى حد ما أهمية النفط الخام كمصدر رئيسي للطاقة، بسبب ظهور أشكال بديلة من الطاقة (مثل الرياح والمياه والطاقة الشمسية). ومع ذلك، فإن أهمية النفط تتجاوز الجوانب الاقتصادية وتؤثر على الحياة الاجتماعية بشكل عام. وبالتالي، فإن الرأي السائد بين الاقتصاديين هو أن هناك علاقة قوية بين النمو الاقتصادي للبلد وتغيرات أسعار النفط. ما الشكل الذي تتخذه هذه العلاقة بالتحديد، وكيف يمكن تعديلها، والأسئلة الأخرى المماثلة هي قضايا ذات قيمة بارزة.

المطلب الأول: العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي

1. تأثير النمو الاقتصادي على أسعار النفط: يمكن رؤية تأثير النمو الاقتصادي العالمي على أسعار النفط في ضوء قوة سوق النفط. في الواقع، مع زيادة النمو الاقتصادي العالمي، يزداد الطلب على النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. بعد ذلك، تميل أسعار النفط إلى التقلب، ويرجع ذلك جزئيًا على الأقل إلى الاختلافات في دورة الأعمال¹. في الربع الأخير من عام 1998، انخفض النمو الاقتصادي وأدى إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي خفض سعر النفط إلى 20 دولارًا للبرميل. بينما واصل الاقتصاد العالمي انتعاشه في عام 2003 وخلال عامي 2004 و 2005 مع زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من المناطق، تميز سوق النفط العالمي بنمو قوي في الطلب على النفط وارتفع سعر النفط من 27 إلى 35 دولار للبرميل. في الربع الأول من عام 2005، ارتفع سعر النفط إلى 50 دولارًا للبرميل، أعلى بنحو 15 دولارًا للبرميل مما كان عليه في الربع الأول من عام 2004، وظل فوق هذا المستوى

¹ Latife Ghalayini(2011) , The Interaction between Oil Price and Economic Growth, Middle Eastern Finance and Economics ISSN: 1450-2889 Issue 13 © Euro Journals Publishing, Inc. p 129.

لبقية عامي 2005 و 2006. مما أدى إلى اقتصاد عالمي قوي دفع النمو في استخدام النفط، وبالتالي ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل كبير خلال عام 2007، مع ارتفاع أسعار النفط من متوسط يبلغ حوالي 55 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2007 إلى أكثر من 95 دولارًا للبرميل في الربع الأخير من عام 2007. صاحبه انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى استمرار نمو استهلاك النفط في الدول الأجنبية لأن النفط يتم تداوله عالمياً بالدولار، كما أن انخفاض الدولار جعل ارتفاع أسعار النفط أقل حدة بالعملات الأجنبية. وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 62 دولارًا للبرميل في الربع الأخير من عام 2008 وسط مخاوف مستمرة بشأن الركود الاقتصادي العالمي، بينما يؤدي الأمل في حدوث انتعاش اقتصادي إلى زيادة أسعار النفط في الربع الثاني من عام 2009 لتستمر في عام 2010¹.

ب. تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي: بينما أدت الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي والنشاط الاقتصادي بشكل عام إلى زيادة الطلب على الطاقة، توجد علاقة تغذية مرتدة يمكن أن تخفف من هذا التأثير. إن التصور القائل بأن ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي خطير على الاقتصادات يستند إلى حد كبير إلى الارتباط الوثيق في توقيت ارتفاع أسعار النفط والانكماش الاقتصادي. تمت تجربة هذه الحقيقة في الأعوام 2000 و 2004 و 2008². يُنظر دائماً إلى مرونة الطلب السعرية على أنها سلبية - أي أن الطلب ينخفض بنسبة مئوية معينة. إن المنطق الاقتصادي التقليدي، المتجسد في فكرة 'مرونة سعر الطلب'³، هو أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى خفض الطلب على النفط وتقليل النمو الاقتصادي. عند تساوي كل العوامل، ينبغي النظر في زيادة أسعار النفط، إيجابية في الدول المصدرة للنفط وسلبية في البلدان المستوردة للنفط، بينما يجب توقع العكس عندما ينخفض سعر النفط. تؤدي زيادة أسعار النفط إلى انتقال الدخل من البلدان المستوردة إلى البلدان المصدرة من خلال تحول في شروط التبادل التجاري. سيعتمد تأثير الطلب العالمي على مقدار إعادة إنفاق الإيرادات الإضافية التي تعود على مصدري النفط؛ عادة، لا يتم إعادة إنفاق هذه الإيرادات بالكامل على

¹ Ibid, p 130.

² Bohi, D. R. (2012). "On the Macroeconomic Effects of Energy Price Shocks." Resources and Energy, 13, p:151.

³ Adelman, A. (2004), "The real Oil problem", Regulation, Vol. 27, No. 1, p :18.

المدى القصير. كان تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الماضي دائماً أقل من خسارة النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة، بحيث كان التأثير الصافي دائماً سلبياً. لطالما كان نمو الاقتصاد العالمي يتراجع بشكل حاد في أعقاب كل ارتفاع كبير في أسعار النفط. ويرجع ذلك أساساً إلى أن ميل البلدان المستوردة الصافية التي تخسر من ارتفاع الأسعار إلى الاستهلاك أعلى بشكل عام من البلدان المصدرة. يميل الطلب في البلدان الأخيرة إلى الارتفاع بشكل تدريجي فقط استجابة لارتفاع الأسعار وعائدات التصدير، بحيث يميل صافي الطلب العالمي إلى الانخفاض على المدى القصير¹.

المطلب الثاني: العلاقة بين تقلبات وصددمات اسعار النفط والنشاط الاقتصادي

تشير مجموعة كبيرة من الأبحاث إلى أن تقلبات وصددمات أسعار النفط لها عواقب وخيمة على النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن تكون هذه العواقب مختلفة في الدول المستوردة للنفط والدول المصدرة للنفط. في حين يجب اعتبار ارتفاع أسعار النفط خبيراً ساراً في الدول المصدرة للنفط والأخبار السيئة في الدول المستوردة للنفط، يجب توقع العكس عندما ينخفض سعر النفط. تشمل آليات النقل التي تؤثر من خلالها أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الحقيقي كلاً من قنوات العرض والطلب، وترتبط الآثار الجانبية للعرض بحقيقة اعتبار النفط الخام من المدخلات الأساسية للإنتاج، وبالتالي تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يدفع الشركات إلى خفض الإنتاج. يترتب على تغيرات أسعار النفط أيضاً آثار جانبية للطلب على الاستهلاك والاستثمار. يتأثر الاستهلاك بشكل غير مباشر من خلال علاقته الإيجابية بالدخل المتاح. حجم هذا التأثير بدوره أقوى كلما زاد إدراك أن الصدمة طويلة الأمد. علاوة على ذلك، فإن أسعار النفط لها تأثير سلبي على الاستثمار من خلال زيادة تكاليف الشركات. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الآثار التي نوقشت سابقاً لأسعار النفط على العرض والطلب، فإن

¹ Ibid , p 17.

تغيرات أسعار النفط تؤثر على أسواق الصرف الأجنبي والتضخم، مما يؤدي إلى ظهور تأثيرات غير مباشرة على النشاط الحقيقي¹.

الدراسات التطبيقية على البلدان المستوردة للنفط

تمت دراسة العلاقة بين أسعار الطاقة والاقتصاد الكلي باستخدام عدة مناهج. يمكننا التمييز بين الدراسات التجريبية ذات النظرية الاقتصادية المحدودة والدراسات النظرية ذات التطبيقات التجريبية المحدودة. أيضاً، تغيرت الآثار المترتبة على كلا النوعين من الدراسات بشكل كبير بمرور الوقت. أثارت صدمات أسعار النفط في السبعينيات والثمانينيات، وما تلاها من ركود عالمي، موجة من الدراسات التجريبية. بالتركيز على صدمات أسعار النفط في السبعينيات والثمانينيات، تميل الدراسات التجريبية المبكرة إلى إيجاد علاقة سلبية بين أسعار النفط والنشاط الحقيقي (على سبيل المثال Hamilton، 1983؛ Hulten، 1983). (Barsky and Kilian 1989) لاحظوا أنه كانت هذه العلاقة عكسية²، وهناك اعتقاداً شائعاً بأن الأحداث السياسية الخارجية في الشرق الأوسط تسبب ركوداً في الاقتصادات الصناعية من خلال تأثيرها على أسعار النفط، على الرغم من ضعف الأدلة التجريبية على هذا الارتباط. يقدم هنتنغتون (2005) دراسة استقصائية حديثة. و تم التساؤل بشكل متزايد في منتصف الثمانينيات، عندما انخفضت أسعار الطاقة بشكل حاد، دون زيادة لاحقة في النشاط الاقتصادي. رداً على ذلك، أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن تأثير أسعار الطاقة على الاقتصاد الكلي لم يكن متماثلاً، وتم قياس صدمات أسعار النفط، بناءً على فكرة أن الزيادات في أسعار النفط يجب أن يكون لها آثار سلبية على النمو، في حين أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي فقط إلى تعزيزات صغيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (Mork، 1989؛ Hooker، 1983؛ Hamilton، 1983). (1996 ومع ذلك، بحلول أواخر التسعينيات، بدأ الإجماع في الظهور في الأدبيات بأنه قد تكون هناك علاقة سلبية بين أسعار النفط والنشاط الحقيقي، ولكن حجمها من المحتمل أن تكون صغيرة (جونز

¹ Zied Ftiti, et al., (2016), Relationship between Crude Oil Prices And Economic growth in Selected OPEC countries, the journal of applied business research, Feb., Vol 32, number1, p12.

² Barsky, R. B. and Kilian, L.: (2004), Oil and the macroeconomy since the 1970s, Journal of Economic Perspectives 18(4), 115–134

وآخرون، 2004). و أخيراً، ركزت العديد من الدراسات التجريبية على دور السياسة النقدية في الاستجابة لصدّات أسعار النفط (برنانكي وآخرون، 1997 ؛ بارسكي وكيليان، 2004 ؛ كولوني ومانيرا، 2008)، لفحص ما إذا كانت البنوك المركزية تقوم بتشديد السياسة النقدية لتجنب الآثار التضخمية، أو دعم النمو الاقتصادي عن طريق خفض أسعار الفائدة. ويستند الاتجاه الثاني من الأدبيات إلى النظرية الاقتصادية. مثل الأدبيات التجريبية، تغيرت نتائج المساهمات النظرية بمرور الوقت، ولا تقدم الدراسات النظرية صورة واضحة عما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن يكون لأسعار النفط آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، يوضح (2008) Kliesen أن المرونة السعرية للطلب على النفط منخفضة على المدى القصير، لأن الشركات والمستهلكين لا يمكنهم تغيير أنماط إنتاجهم أو استهلاكهم على الفور، وبالتالي فإن تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي قد تكون صغيرة¹. (على الأقل في البداية). في هذه الحالة، قد تتسبب صدمة الطلب السلبي للسلع كثيفة الاستهلاك للطاقة في إعادة تخصيص كبيرة للعمالة، والتي - إذا كانت مكلفة - يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الكلي حتى لو كان النفط كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً. في (1996) Rotemberg and Woodford²، يمكن للمنتجين الاحتكاريين زيادة مكاسبهم خلال صدمات أسعار النفط، وانخفاض الإنتاج، وتغيرات نماذج (2000) Finn في معدلات استخدام رأس المال الإنتاجي كدالة لاستخدام الطاقة، وإيجاد أن صدمات أسعار النفط تسبب انخفاض حاد ومتزامن في استخدام الطاقة واستخدام رأس المال مع تأثيرات كبيرة على الإنتاج. أخيراً، تفسير سبب فشل الانخفاض في أسعار الطاقة في الثمانينيات في تحفيز النمو الاقتصادي يشير إلى تأثيرات غير متكافئة، تنشأ من خلال (على الأقل) قناتان مهمتان.

بدأت الدراسات التجريبية ذات الصلة بإيجاد علاقة سلبية خطية بين أسعار النفط والنشاط الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط. تلك الدراسات تشمل (1981) Rasche and Tatom و (1982) Darby و (1983) Hamilton و (1984) Burbidge and Harrison

¹ R.,J., Rodriguez and M., Sacher, (2004), Oil price Shocks and real GDP growth: empyreal evidend For some OECD countries, working paper series, no.362, European Centerl bank, Germany, p6.

²Rotemberg, J. J. and M. Woodford (1996): Imperfect Competition and the Efects Of Energy Prices, Journal of Money, Credit and Banking 28, p553.

Gisser and Goodwin (1986). و حددت دراسة هاملتون (1983) وجود علاقة قوية بين الزيادات في أسعار النفط والركود الاقتصادي اللاحق لمعظم فترات الركود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في اقتصاد الولايات المتحدة (الولايات المتحدة). بعد ذلك، نظرت الأدبيات الكبيرة في العلاقة بين النمو الاقتصادي لأسعار النفط لعدد من البلدان المتقدمة بناءً على روابط نظرية مختلفة. دراسات تربط أسعار النفط بالاقتصاد الكلي من خلال قنوات توزيع سوق العمل Loungani، 1986؛ Finn، 2000؛ Davis and Haltiwanger، 2000؛¹، عدم اليقين في الاستثمار Bernanke، 1983؛ Dixit and Pindyck، 1994؛ Monetary Fund، 2005؛ تجانس الاستهلاك في السلع المعمرة (Hamilton 1988a)، Lee and Ni، 2003؛ والعواقب المترتبة على التضخم Pierce and Enzler، 1974؛ Mork، 1981؛ Bruno and Sachs، 1982 تشير إلى أن آليات النقل غير المباشرة قد تكون حاسمة الوسائل التي يكون من خلالها لصدمة أسعار النفط عواقب اقتصادية كلية. ومع ذلك، بحلول منتصف الثمانينيات، بدأت العلاقة الخطية المقدره بين أسعار النفط والنشاط الحقيقي تفقد أهميتها. في الواقع، تبين أن الانخفاضات في أسعار النفط التي حدثت خلال النصف الثاني من الثمانينيات كان لها آثار إيجابية أقل على النشاط الاقتصادي مما توقعه الخطي. (Mork 1989) من خلال تحديد الارتفاع والانخفاضات في السعر الحقيقي للنفط كمتغيرات منفصلة سمحت باستجابة غير متكافئة للنشاط الاقتصادي الأمريكي لتغيرات أسعار النفط². ووجد أن تأثيرات ارتفاع أسعار النفط تختلف عن تأثيرات الانخفاضات، وأن انخفاض أسعار النفط ليس ذا دلالة إحصائية في الولايات المتحدة. وهذا يعني خروجاً عن المواصفات الخطية، حيث يكون لارتفاع وانخفاض أسعار النفط تأثيرات متساوية بشكل متماثل على النشاط الحقيقي³. أثبتت مساهمة مورك أنها مؤثرة في أن العديد من المؤلفين لم يفكروا بعد ذلك في إمكانية التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط نظراً لأن عدم التماثل هو حالة

¹ Finn, Mary G, (1997), "Pefect competition and the effects of energy price increase on economic activity ", working paper, Wharton school, university of Pennsylvania. P12.

² Mork, K. A. (1989): Oil and the Marcoeconomy When Prices Go Up and Down: An Extension of Hamilton's Results, The Journal of Political Economy 97, 740-744.

³ Blanchard, O. J. and J. Gali (2007): The Macroeconomic Efects of Oil Price Shocks: Why are the 2000s so diferent from 1970s?, MIT Department of Economics Working Paper No. 07-21.

خاصة جدًا للعلاقة غير الخطية بين إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط، فقد اقترحت الأدبيات استخدام نماذج غير خطية أخرى، وهي: المواصفات المقاسة (Lee et al.، 1995)¹، مع الأخذ في الاعتبار التقلب . وقد وجدت الدراسات الرائدة لهاملتون (1983، 1988، 2003) علاقة عكسية بين أسعار النفط ومستوى النشاط الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)²، حيث أن ارتفاع أسعار النفط العالمية يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال جانب العرض فقط وليس جانب الطلب. ويشير هاملتون إلى أن هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض في الناتج - رأس المال والعمالة - من حيث القيمة المضافة، ووفقًا لاستنتاجاته، فإن مرونة الناتج (Gdp) لأسعار النفط قد تراجعت منذ الثمانينيات من القرن الماضي. قدمت دراسة البنك المركزي الأوروبي دليلًا تجريبيًا على الحجج التي قدمها (هاملتون) دليل تجريبي للحجج، حيث تؤثر تغيرات الاقتصاد الكلي في ظل حالة عدم التأكد على صدمات أسعار النفط على إنتاج النفط وكذلك مرونة العرض والطلب على النفط. وجدت علاقة مهمة بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي في بعض البلدان المستوردة داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ودراسة (هاملتون، 1996)، والتي تأخذ في الاعتبار مقدار ارتفاع أسعار النفط خلال العام الماضي؛ لإعادة تأسيس العلاقة السلبية بين الزيادات في أسعار النفط والانكماش الاقتصادي، وكذلك تحليل سببية جرانجر بين كلا المتغيرين. هاملتون (2003) و (Jiménez-Rodríguez 2004) وجد أيضًا دليلًا على وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين للاقتصاد الأمريكي. وجدت ورقة Jimenez-Rodriguez أن هناك علاقة مهمة بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيما يتعلق بالدول المستوردة للنفط، باستثناء اليابان. تم الحصول على هذه النتائج من خلال اختبار سببية جرانجر، متبوعًا بتحليل VAR متعدد المتغيرات. لكن آثار الانخفاضات والزيادات في

¹ Lee, K., S. Ni and R. A. Raati (1995): Oil Shocks and the Macroeconomy: The Role of Price Variability, The Energy Journal 16, 39-56.

² Look at :

- Hamilton, J. D. (1983): Oil and the Macroeconomy since World War II, The Journal of Political Economy 91, 228-248
- ----. (1994): Time Series Analysis, Princeton University Press, New Jersey.
- ---- (1996): This is what happened to the oil price-macro-economy relationship, Journal of Monetary Economics 38, 215-220.
- ----. (2003): What is an Oil Shock? Journal of Econometrics 133, 363-398.

أسعار النفط لها تأثيرات مختلفة في الدول المختلفة¹. في الآونة الأخيرة، يناقش هاميلتون (2008)، في ورقة 'النفط والاقتصاد الكلي'، آثار تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي. ويذكر بوضوح أن هناك العديد من الدراسات البحثية التي أجريت حول هذا الموضوع مع نتائج تشير إلى صعوبة تحديد العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، على الأقل من خلال التحليلات الإحصائية. قد تكون هناك قوة أخرى تؤثر على كل من النمو الاقتصادي وأسعار النفط والتي لا يمكن اكتشافها حالياً. آثار تغيرات أسعار النفط الثقيل لها تأثير كبير على البطالة في الصناعات كثيفة رأس المال والطاقة (Davis-Haltiwanger، 2001). لا تترك الدراسات المذكورة أعلاه أي حل واضح سواء كان سعر النفط يؤثر على النمو الاقتصادي أو العكس أو ما إذا كان هناك متغير غير معروف يوجهها في اتجاهات معينة. أحد الأسباب المحتملة لوجود العديد من النتائج المختلفة فيما يتعلق بالموضوع هو استخدام عدة نماذج مختلفة. باستخدام نموذج واحد، يتم العثور على حل معين وفي آخر قد يجد النتائج المعاكسة. في حين أن الأدبيات التجريبية الحديثة قد تطورت بالتالي إلى مجال النمذجة غير الخطية، فإن الأدبيات النظرية عادة ليست صريحة حول عدم التماثل في استجابة النشاط الحقيقي لأسعار النفط. يتم تقديم الاستثناء الرئيسي لهذا من خلال تبرير اقتصادي واحد لعلاقة غير متكافئة تم تقديمها في الأدبيات. على سبيل المثال، صاغ (Lilien 1982) ما يسمى بفرضية التشنت، والتي تعتمد على الحجة القائلة بأن التغيير في سعر النفط يغير توزيع التوازن عبر مختلف القطاعات. وبشكل أكثر تحديداً، يتعلق هذا التفسير بتكاليف التعديل الناتجة عن إعادة تخصيص القطاعي الضمني للموارد. ووفقاً لهذه الحجة، فإن ارتفاع (انخفاض) أسعار النفط سيؤدي إلى انكماش (توسع) في القطاعات التي تستخدم النفط في عملية الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن الزيادة (الانخفاض) في أسعار النفط ستؤدي إلى توسع (انكماش) في القطاعات الموفرة للطاقة مقارنة بالقطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة².

و ينظر فيرديري (1996) أيضاً إلى تقلب أسعار النفط، وإن كان ذلك بطريقة مختلفة. إنه يبني مقياساً له ويضعه في النموذج التجريبي جنباً إلى جنب مع مستوى أسعار النفط. كما يدرك

¹ R,J.Rodriguez and M., Sarchez, opcit, p21.

² Lilien, D.M. (1982), Sectoral shifts and Cyclical Unemployment, Journal of Political economy, 90, p780.

المؤلف، يواجه هذا الإجراء الصعوبة التي توجد عادةً في عزل قنوات المستوى والتقلب¹. والمقاربات ذات الصلة، كدراسات (Loungani (1986)، Hamilton، and Davis (1987)، (1988)، (and Davis et al. (1997). بالإضافة إلى السبب النظري للتأثير الحقيقي غير المتماثل الوارد، فإن وجود نمط غير متماثل في تغيرات أسعار منتجات تكرير النفط الخام والنفط نفسها قد يوفر تبريراً آخر، تجريبياً في هذه الحالة. في هذا الصدد، سيكون (1991)، كارينبوك (1991)، وبالكى وآخرون (2002) وجدت جميعها أدلة دقيقة على عدم التماثلة².

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الصدمات النفطية والنتائج المحلي الاجمالي في البلدان المصدرة للنفط

يعتمد معظم مصدري النفط على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل. في حين أن انخفاض أسعار النفط يمكن أن يضع ضغوطاً خطيرة على الأصول المالية للبلدان المنتجة للنفط وقدرتها على الاقتراض من الخارج، إلا أن منتجي النفط يمكن أن يمتصوا الزيادة في أسعار النفط العالمية بسهولة: جزء صغير من الإيرادات الإضافية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية هو التحول إلى استخدام لتمويل الواردات من بقية العالم، مما يساعد على استقرار الاقتصادات المستوردة للنفط. هناك أسباب منطقية لمصدري النفط لإعادة تدوير هذه الفوائض المالية في النظام المالي العالمي. أولاً، هناك حافز لهذه الدول لتقليل التقلبات الكبيرة في الإنفاق العام في حالة انخفاض أسعار النفط الحقيقية في المستقبل. ثانياً: في حال قررت استخدام عائدات نفطية إضافية لتنويع الاقتصاد المحلي. وبما أن القدرة الاستيعابية لهذه الدول محدودة مقابل هذه التدفقات المالية الضخمة، يجب على هذه الدول توفير الفوائض النفطية التي لم يتم استثمارها محلياً، ونقص فرص الاستثمار في المنطقة، والاستثمار في اقتصاديات الدول المستوردة للنفط. وخير مثال على هذا الاتجاه هو إنشاء صناديق الثروة السيادية في العديد من البلدان المنتجة للنفط للحفاظ على هذه الفوائض وتطويرها من خلال الاستثمار في الأسواق المالية العالمية. إن أحد الشواغل الواضحة لبعض البلدان المنتجة للنفط هو احتمال مواجهة خطر تجميد أو مصادرة هذه الصناديق في حالة وجود سياسة خارجية تتعارض مع مصالح

¹ Ferderer, J. Peter (1996) "Oil price volatility and the macroeconomy: A solution to the asymmetry puzzle," *Journal of macroeconomics*, 18(1996) p:1-16

² Zied Ftiti et al., *Opcit*, p18

البلدان التي تستثمر فيها. و التفسير النظري الأكثر شيوعاً لهذه العلاقة هو ما يسمى بنظرية المرض الهولندي¹، والتي تهدف إلى تفسير آثار ارتفاع أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي. في البلدان المصدرة للنفط ، يجادل بعض الاقتصاديين بأن الآثار غير المتكافئة لصددمات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط هي نتيجة لتغير الإيرادات من صناعة النفط. إذ يؤدي انخفاض الإيرادات الى عجز في الموازنة نتيجة تغيرات اسعار النفط. وبالتالي فإن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي.

هناك عدد كبير من الدراسات التي تناولت الآثار المفرطة لتقلبات أسعار النفط العالمية. تركز هذه الدراسات عادة على اختبار آثار صدمة النفط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط. بينما يجادل بعض الباحثين بأن صدمة أسعار النفط لها تأثير جوهري على الاقتصاد، يجادل البعض بأن هذا التأثير لأسعار النفط يعتمد على عوامل مختلفة بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والضعف الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي، والخصائص الهيكلية الاقتصادية). لا توجد رؤية مشتركة لتأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ومع ذلك يتفق معظم الاقتصاديين على أن أسعار النفط تؤثر على الاقتصاد من خلال جانبي العرض والطلب. أما بالنسبة للآراء حول تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط²، فهي على النحو التالي:

أثارت الآلية التي تؤثر من خلالها تحركات أسعار النفط على الإنتاج في البلدان المنتجة للنفط جدلاً واسع النطاق على مر السنين. ويرتكز هذا على معدل الانخفاض أو الارتفاع بالإضافة إلى الفترات التي تتغير خلالها أسعار النفط. (Stauffer (1984) ، Vahid and (1997) ، Jabber (2001) and Amuzegar (2006) and Majid (2006) جادلوا بأن تأثير صدمات أسعار النفط الإيجابية على أداء الإنتاج للاقتصادات المنتجة للنفط عادة ما يؤدي إلى ارتفاع

¹Mohsen Fardmanesh, (1991) , Dutch disease economics and oil syndrome: An empirical study, journal of [World Development](#) , [Volume 19, Issue 6](#), June, P: 711-717

² Eltony, M. N. and M. Al-Awadi (2001): Oil price fluctuations and their impact on the macroeconomic variables of Kuwait: a case study using a VAR model, International Journal of Energy Research 25(11), p: 939-959.

قيمة العملة يحفزها تراكم العملات الأجنبية. أرباح الصرف وبالتالي، توسع في الإنتاج. كما أوضحت الدراسات الثلاث أن العكس يميل إلى أن يكون هو الحال عندما تكون هناك صدمة أسعار النفط السلبية¹. تناقش بعض الدراسات بأن الوضع الموضح أعلاه قد لا يكون متاحًا لدولة منتجة للنفط نظرًا لوجود بعض العوامل التي يمكن أن تمنع حدوث سلاسل رد الفعل (انظر Engelman, Owyang, Wall, & Kilian, 2012؛ Kilian, 2008). بعض هذه العوامل هي توافر طاقة التكرير المحلية، وطبيعة التغير في أسعار النفط ومستوى التنويع الاقتصادي، من بين أمور أخرى (انظر Hamilton, 1983, 1996, 2003, 2008؛ Kilian, 2009؛ Kim & Roubini, 2000). تؤكد هذه الدراسات أن الدولة المنتجة للنفط ذات القاعدة الاقتصادية الضيقة والافتقار إلى قدرة التكرير المحلية قد لا تتمتع بزيادة في الإنتاج بعد صدمة أسعار النفط الإيجابية وقد لا يرتفع سعر الصرف بسبب الاستيراد الهائل للبلاد للمنتجات البترولية المكررة. وغيرها من السلع. أشار هاميلتون (1983، 1996، 2003، 2008)، كيليان (2009) وكيم وروبيني (2000) كذلك إلى أن النتائج المحلي الاجمالي قد لا ينخفض بالضرورة في حالة حدوث صدمة أسعار النفط السلبية إذا كانت الدولة المنتجة للنفط متنوعة على نطاق واسع ولديها ما يكفي من قدرة التكرير المحلية التي ستخفف الضغط على الاستيراد، مما قد يمنع العملة من الانخفاض. وقد قيل أيضاً إن الإشارة إلى الاستجابة العكسية لصدمة إيجابية مثل الصدمة السلبية قد لا تكون صحيحة في معظم الحالات بسبب عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي والتغيرات الدورية الخارجية التي يمكن أن تسبب تشوهات في ردود فعل متغيرات الاقتصاد الكلي على الصدمات الخارجية. وفقاً لهذه المدرسة الفكرية، تؤثر الانخفاضات الحادة في أسعار النفط على البلدان المنتجة للنفط أكثر من الزيادات غير المتوقعة في أسعار النفط. يتسبب الأول في انخفاض قيمة العملة، وانخفاض لاحق في الإنتاج. يتضح من المناقشة السابقة أن هناك حججاً ذهباً وإياباً تشير إلى عدم وجود توافق في الآراء حول طبيعة تأثيرات صدمات أسعار النفط على أداء الإنتاج في البلدان المنتجة للنفط.²

¹ Olomola, P. A. and A. V. Adejumo (2006): Oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria, International Research Journal of Finance and Economics 3, p: 28-34.

² Zied Ftiti et al., Opcit, p21

الفصل الثاني

تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

المبحث الاول: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1970-2020)

المبحث الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)

المبحث الثالث: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)

الفصل الثاني

تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بنية وهيكل الناتج المحلي الاجمالي في كل من العراق والكويت والسعودية للمدة 1970-2020 واتجاهاته القطاعية, و يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي لأي بلد، وعن طريق تحليل أدائه ومكوناته يمكن معرفة مدى تطور الاقتصاد وكذلك معرفة الاختلالات في هيكله و معالجته، ومما تقدم قسم الفصل الى المباحث الثلاثة الاتي:

المبحث الاول: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1970-2020)

المبحث الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)

المبحث الثالث: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)

المبحث الأول

تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (1970-2020)

المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد العراقي

تبلغ مساحة العراق (437315) مليون كم² ويجاور العراق ستة بلدان تشاركها في المياه والحدود، وبحسب تقديرات عام 2015 فقد بلغ عدد سكان العراق حوالي (37143) الف نسمة وبمعدل نمو قدره 2.99 % مقارنة بعام 2014، اما حجم قوة العمل في العراق فبلغت اكثر من (8) مليون نسمة¹ ويمتلك العراق ثروات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية فهو يعد في مقدمة البلدان التي تمتلك موارد نفطية كبيرة، وبحسب تقديرات عام 2017 فان الاحتياطي المؤكد من النفط الخام يقدر بحوالي 143 مليار برميل، وبذلك فان العراق يحتل المركز الخامس عالمياً بعد كل من: ايران، وكندا، والسعودية، وفنزويلا ونسبة 11.13% من الاحتياطي العالمي و14.21% من احتياطي البلدان المصدرة للنفط (اوبك)²، كما يحتل المركز الثالث عالمياً بالنسبة للاحتياطيات المثبتة من الغاز الطبيعي اذ يتضمن ما يقارب 110 تريليون قدم مكعب كاحتياطي من الغاز الطبيعي³، علاوة على انخفاض كلفة استخراج النفط وانتاجه بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى. والجدير بالذكر ان للعراق موقعاً استراتيجياً جعل له دوراً حضارياً وفاعل اساسي في الاقتصاد العالمي، ونتيجة لتوافر المورد النفطي وانخفاض تكاليفه في العراق لذا فقد عد المصدر الاساس للاقتصاد العراقي وتم الاعتماد على الايرادات الناتجة منه واستخدامها بشكل اساس في دعم خطط التنمية، فضلا عن اعتماد جميع القطاعات الاخرى على القطاع النفطي وتحقق تنميتها عن طريق الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط، الا ان المورد النفطي قد تعرض لصددمات خارجية كثيرة كونه مصدراً ناضباً يتأثر بالعديد من العوامل لذلك تقلبت اسعاره بشكل ملحوظ، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضه للعديد من الصدمات الاقتصادية الناتجة عن الصدمات النفطية التي لازالت قائمة الى يومنا هذا. ان هيمنة القطاع

¹Central Intelligence Agency (2017), CIA World Factbook, p 23 .

² World Bank, (2018) forecast for Iraq, June, p153.

³ الاوابك: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، (2018) التقرير السنوي، ص 45.

النفطي على مجمل القطاعات الانتاجية سواء من خلال عوائده التي تشكل نحو 98% من اجمالي الصادرات او من نسبة مساهمة عوائده في الموازنة العامة للدولة والتي تمثل 93% ادت الى ضعف الاداء الاقتصادي في البلد ونتيجة لذلك تميز الاقتصاد العراقي بعدد من السمات التي يمكن ايجازها بما يأتي¹:

أولاً. ارتفاع اسعار المواد الاولية للإنتاج الزراعي والصناعي المنتجة داخل العراق والتي عمل على افقاد هذه القطاعات القدرة على التنافس وذلك كان له دور كبير بالاعتماد على الاستيراد من الخارج.

ثانياً. ارتفاع الطلب على العملة الاجنبية لأغراض الاستيرادات والمدفوعات الخارجية مقابل مورد النفط فقط .

ثالثاً. تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات مريكة (Shocks Confusing) وذلك لتأثر المورد النفطي بالتقلبات العنيفة مع تزايد الاستيراد والانفاق الحكومي بالاعتماد على المورد النفطي.

رابعاً. اعتياد المجتمع على عدم المساهمة في تمويل الانفاق العام من الدخل العائلي واريح قطاع الاعمال وتراخي الاجهزة الضريبية. فضلاً عن ان الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق حالت دون حدوث تغييرات في التنمية الاقتصادية ومنها حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية - الايرانية) وحرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية وتبعاتها والتي القت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي، وما لحقته من اثار مدمرة انهكت البنية الارتكازية لجميع القطاعات الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي، وبذلك يمكن تلخيص اهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بالاتي²:

أولاً. **اختلال الهيكل الانتاجي**: ان اختلال الهيكل الانتاجي نتج عن ضمور القطاعات غير النفطية بسبب الاعتماد الشديد على القطاع النفطي الامر الذي ادى الى حدوث حالة ثراء نقدي

¹ احمد بريهي علي، (2011) مصدر سابق، ص54.
² أسماعيل عبيد حمادي، (2004) الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة: رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات، ص 41.

دون ان يصاحبها تقدم حقيقي، لذا تحول المجتمع العراقي نحو الاستهلاك المكثف والاعتماد على الخارج حتى بلغ معدل الانكشاف الاقتصادي نحو 93% عام 2013.¹

ثانياً. **عدم رشادة الانفاق الحكومي:** ان الانفاق العام المتبع من قبل الحكومة العراقية اتصف بعدم الحكمة، اذ ان اتباع سياسة استهلاك غير المدروسة من قبل الدولة واستحواذ الانفاق التشغيلي على النسبة الأكبر من الموازنة العامة للدولة البالغ حوالي 73% في عام 2018 في حين ان معدلات البطالة بلغت حوالي 35% من حجم القوة العاملة لنفس السنة²، لذا كان من الواجب ان يتم توجيه الأنفاق نحو الاستثمار الحكومي الذي من شأنه ان يعمل على تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد وتقليص معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي المساهمة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتحسين هيكله الانتاجي.

ثالثاً. **المديونية الخارجية:** عانى العراق من ازمة المديونية الخارجية بعد اندلاع حربه مع ايران والتي بلغت آنذاك 86 مليار دولار في عام 1980، مع العلم ان مجموع ديون العراق لغاية عام 2003 بلغت حوالي 125 مليار دولار 48% منها لبلدان عربية كالكويت والسعودية و26.4% منه لبلدان نادي باريس، اما المتبقي فهي ديون خاصة لشركات ومؤسسات اجنبية غير حكومية.³

رابعاً. **الفساد المالي والاداري:** احتل العراق المركز الخامس على المستوى الدولي من حيث الفساد المالي والاداري المستشري في المؤسسات والدوائر الحكومية حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2018⁴، لذلك اصبح من الصعب جدا على العراق ان يحقق معدلات نمو عالية والحفاظ على استدامته الا بشرط ازالة هذه التشوهات ورسم سياسة اقتصادية تدفع بالمشروعات الاقتصادية الى الامام وفق المعطيات الاقتصادية للبلد.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، خالد مطر مشاري، (2016) مستقبل الدولة الربعية في العراق، الطبعة الاولى، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، ص137.

² مجلس النواب العراقي، تقرير الموازنة العامة لعام 2018.

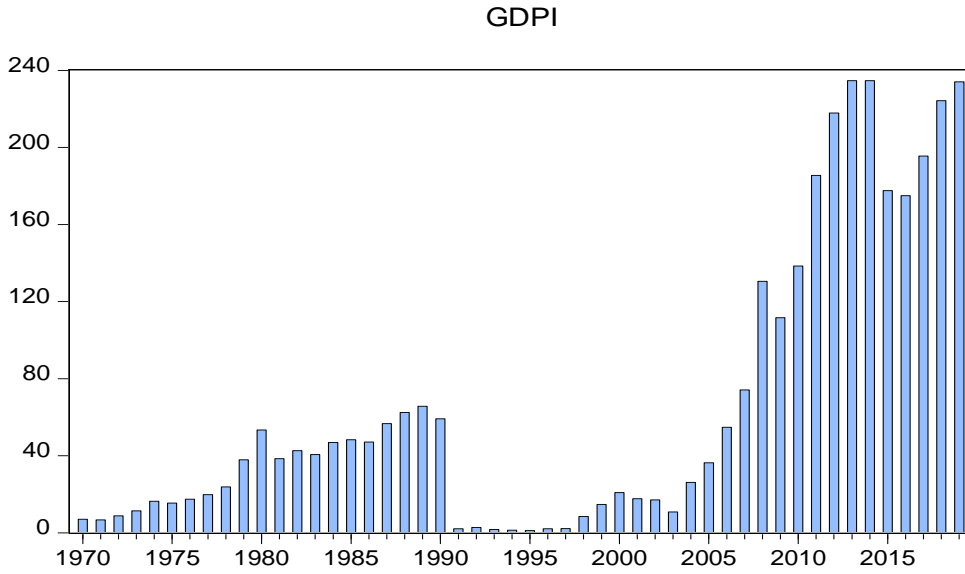
³ عدنان حسين يونس وآخرون، (2016) الاختلالات الهيكلية في الدول الربعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص71.

⁴ حسين كريم عاتي، العراق في مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: اضاء ومعالجات، ورقة نقاشية منشورة على الموقع: [www.http://www.nazaha.iq](http://www.nazaha.iq)

المطلب الثاني: التطورات الاجمالية: الناتج المحلي الاجمالي العراقي 1970-2020

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي لأي بلد، وعن طريق تحليل أدائه ومكوناته يمكن معرفة مدى تطور الاقتصاد وكذلك معرفة الاختلالات في هيكله و معالجتها. وسنتناول في هذه الفقرة تطور الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت (سنة الاساس 2010) حسب تقارير وزارة التخطيط والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمدة 1970-2020. واجه الاقتصاد العراقي تدهور كبير بفعل عوامل داخلية وخارجية من بداية الثمانينات، بعد ما شهد انتعاشا ملحوظا على جميع الاصعدة في عقد السبعينات بفضل تحسن اسعار النفط آنذاك وتأميم النفط العراقي وتغيير مسار الناتج المحلي الاجمالي ليشهد تقلبات كبيرة على مدار مدة البحث.

شكل (1) التذبذب الاجمالي للناتج المحلي العراقي للمدة 1970-2020



المصدر: بيانات الناتج المحلي الاجمالي العراقي جدول 1.

ولأغراض التحليل يمكن تقسيم المدة 1970-2020 الى اربعة مدد:

أ. المدة الاولى: التخطيط المركزي: 1970-1979

عند ملاحظة جدول (1) نجد ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي الاسمي والثابت قد بلغ 16406 مليون دولار و 19269 مليون دولار عام 1974 بزيادة بلغت 15.6% و 16.1% عند عام 1973، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 11.368 مليون دولار والناتج المحلي الاجمالي الثابت 16595 مليون دولار، وهذه الزيادة التي تحققت في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت تعزى الى ارتفاع اسعار النفط في تلك السنة، نتيجة نجاح منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) بعد ان قامت برفع الاسعار من 50% الى 55% بعد اتفاقية جنيف الاولى والثانية، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار وتراجعها بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز وفقدان 17% من قيمته. وكان لحرب تشرين الاول عام 1973 دور في رفع اسعار النفط الخام من 2.71 دولار/برميل عام 1973 الى 10.56 دولار/برميل عام 1974¹.

واستمرت قيم الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت بالتزايد بعد عام 1974 تماشيا مع التزايد في معدلات اسعار النفط الخام، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت في عام 1976 حوالي 26688 مليون دولار و 25399 مليون دولار بعد ان ارتفع معدل سعر التصدير للنفط لما يقرب من 11.5 دولار/ برميل لنفس السنة، واستمر الناتج بالارتفاع لغاية نهاية المدة 1970-1979 ليصبح في عام 1979 ما يقارب من حوالي 37825 مليون دولار و 36616 مليون دولار بسبب ارتفاع معدلات اسعار النفط بما يقرب من 19.35 دولار/ برميل، مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين قيم الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات اسعار النفط². لذلك يمكن القول، ان القيم المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت للمدة 1970-1979 تعزى للتغيرات التي طرأت على اسعار النفط اذ ازدادت قيمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت في عام 1979 بحوالي 151.8% و 16.1% بالمقارنة مع عام 1970.

¹ رحيم حسوني زيارة سلطان، (2010) دور العوائد لنفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1951-2008، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ص 157.
² المصدر نفسه، 159.

ب. المدة الثانية: حرب الخليج الاولى: 1980-1989

اما اداء الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت في هذه المدة فكان منخفضا بالمقارنة مع مدة السبعينات، ويعود السبب الى انخفاض تصدير النفط بسبب الدمار الذي نتج عن حرب الخليج الاولى فضلا عن انخفاض اسعار النفط اذ قدر مبلغ الخسائر في الناتج المحلي الاجمالي العراقي لتلك المدة والناجمة عن الحرب نحو 5175 مليون دولار امريكي من مجموع 7475 مليون دولار من الخسائر المادية لهذه الحرب¹، اذ ان اندلاع حرب الخليج الاولى في الثلث الاخير من عام 1980 بدد امل راسمي السياسة الاقتصادية في العراق في انجاز الخطة الخمسية للمدة 1980-1984 والتي كان من المقرر ان تدفع بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الى الامام وتخرج العراق من صف البلدان النامية نتيجة ما تحقق من فوائض مالية كبيرة و هذه التطورات الاقتصادية الايجابية للمدة التي سبقتها والممتدة 1970-1980 ومن النظر في الجدول (1) نلاحظ ان قيم الناتج الاسمي والثابت في عام 1985 وبالباغة 48802 مليون دولار و 40754 مليون دولار قد انخفضت بمقدار 10.7% عند مقارنتها بعام 1980 اذ حقق الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت في هذه المدة قيمة بمقدار 45683 مليون دولار، ثم عاودت قيم الناتج المحلي الاجمالي استقرارها الى ان وصلت في عام 1989 الى 45154 مليون دولار.

ج. المدة الثالثة: العقوبات الاقتصادية الدولية: 1990-2002

انتهت حرب الخليج الاولى بدمار كبير في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ولا سيما القطاع النفطي، فانخفضت كافة مؤشرات الاقتصاد، وتفاقت الديون بأمل طي صفحة الحرب والدمار، والتطلع الى المضي قدما في تطوير الاقتصاد وتفعيل ادواته وايراداته ، ولم تمر الا سنتين حتى احتل العراق الكويت وما ترتب على ذلك من اصدار مجلس الامن قراره رقم 661 الذي فرض بموجبه العقوبات الاقتصادية والمقاطعة الدولية الالزامية على العراق فخلف ذلك العقوبات الدولية وما نتج عنه اعباء اقتصادية ثقيلة واثار اجتماعية باهظة الكلفة على ابناء الشعب العراقي وعلى بيئة الاقتصاد العراقي. فشهد عقد التسعينات انخفاضا حادا في قيمة الناتج

³ عباس النصراوي، (1995) الاقتصاد العراقي - النفط - التنمية - الحروب - الانفاق، بيروت: دار الكونز الادبية، ص 133.

المحلي الإجمالي اذ انخفض في عام 1991 بمقدار 64% عن قيمته في عام 1990 لتبلغ قيمته في عام 1991 حوالي 2051 مليون دولار و 33971 مليون دولار بعد ان كانت تقدر بحوالي 59201 مليون دولار و 45620 مليون دولار في عام 1990، واخذت قيم الناتج المحلي الاجمالي تتصاعد بنسبة 32% و 30% على التوالي للعامين 1992, 1993 على التوالي، وذلك بعد استعمال الخزين المؤقت لدى القطاع العام واستعماله في الانتاج واعادة البنية التحتية المدمرة، الا ان نفاذ هذا الخزين ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الجاري والاسمي عام 1994¹. في حين لوحظ تحسن لقيم الناتج المحلي في النصف الثاني لعقد التسعينات وكان ذلك انعكاسا لقرار مجلس الامن الدولي بمذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء وسمح بتصدير النفط العراقي، وتزامن ذلك القرار مع ارتفاع اسعار النفط الخام نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط بسبب الانتعاش الاقتصادي في اسيا، اذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي الجاري والثابت من 2.12% في عام 1995 الى 11,02 عام 1996 واصبح 21.23% و 34.85% للعامين 1997 و 1998 على التوالي، لتنتهي قيم الناتج بانخفاضات للسنوات اللاحقة .

د. المدة الرابعة: ما بعد احداث عام 2003 : 2003-2020

بعد تفكك الدولة العراقية وضياعها بعد احداث عام 2003 التي شهدت انهيار البنى التحتية للعراق، واصبح الاقتصاد العراقي على اثر ذلك يعاني من تشوهات ظهرت على الساحة العراقية متمثلة بانعدام الاستقرار الامني والفساد الاداري والمالي والبطالة والفقر² . لذلك امتازت المدة 2003-2013 باستئناف الصادرات النفطية حيث كانت تلك المدة اقل تذبذبا مقارنة بالمدد السابقة من البحث اذ شكلت ايرادات النفط النسبة الأكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت. الا ان في منتصف عام 2014 تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة: احتلال داعش لثلث الاراضي العراقية وصدمة نفطية سلبية ادت الى انخفاض كبير في اسعار النفط الخام ابتداء من الشهر السادس من عام 2014 من 108 دولار/برميل الى اقل من 30 دولار/برميل في بداية سنة 2016 أي ان نسبة الانخفاض تتجاوز نسبة ال 72 % مقارنة

¹ اديب قاسم الشندي، (2015) استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، ط1، واسط، ص47.

² اديب قاسم شندي، (2015) الاقتصاد العراقي الى اين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الأشرف، ص57.

بأسعار النصف الاول من عام 2014 . وبحسب البنك الدولي فإن الآثار المباشرة للاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية ضاعفت من معدلات الفقر في المحافظات التي سيطر عليها داعش لتصل إلى نحو 41.2% في عام 2014، فيما شكل المشردون والنازحون داخليا نصف مليون من فقراء العراق عام 2014، وتشير تقديرات تقييم الاضرار والاحتياجات "DNA" Damage and Needs Assessment الذي وضعه البنك الدولي في عام 2018 والذي أُجري على المحافظات السبعة المتأثرة بشكل مباشر من الصراع الى إن إجمالي الاضرار بلغت نحو 45700 مليون دولار مع نهاية عام 2017، وبلغت الخسائر الحقيقية التراكمية بسبب الصراع مع داعش نحو 107000 مليون دولار أي ما يعادل 72% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 ونحو 142% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لعام 2013 ايضاً (بافتراض ان الاقتصاد غير النفطي كان سيستمر في النمو نفسة خلال مدة ما قبل الصراع وهو 8% . وبلغ الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والثابت لعام 2020 حوالي 78,8% عما كانت عليه في عام 2003.

المطلب الثالث: اتجاهات التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

إن قيم الناتج الحقيقي المتولد من القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية تظهر مدى الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في الاقتصاد، ومدى قدرة الاقتصاد على توظيف تلك الموارد بشكل يجعل من القطاعات الاقتصادية قادرة على دعم احدها الآخر بما يوفر قاعدة إنتاجية تستطيع تلبية احتياجات الطلب المحلي، فضلا عن قدرتها على توفير الموارد النقدية الأجنبية بما يتم تصديره من فوائض إنتاج تلك القطاعات وعدم الاعتماد بشكل كبير على ما يتوفر عن طريق تصدير النفط الخام الذي يتعرض لعوامل كثيرة. غير أن ذلك لا يعني أن هناك حدوداً فاصلة بين تطور الناتج النفطي وتطور البنية القطاعية للاقتصاد العراقي، فناتج قطاع النفط الخام متمثلاً بما يتم الحصول عليه من عملات أجنبية من خلال تصدير هذا النفط الخام، يعد المؤثر الرئيس في تحديد بنية القطاعات الاقتصادية لأن معظم تلك القطاعات تعتمد على الاستيراد للقيام بفعاليتها، مع اختلاف درجة الاعتمادية من قطاع لآخر، ولأن هذا الاستيراد يحتاج إلى عملات صعبة يبقى أثر قطاع النفط واضحاً في مختلف القطاعات. ويتبين من

جدول (1) و (2) هيمنت القطاع النفطي على النصيب الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة (1970-2020) متجاوزا نسبة 43.7% كمتوسط المدة المبحوثة. وكانت أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدة 1970-1979 بلغت 61.4% وأدنى نسبة 30.3% للمدة 1980-1989. أما القطاع الزراعي فلم تتجاوز نسبة مساهمته في بنية الناتج أكثر من 9.7% للمدة 1970-1979 وكانت أدنى نسبة له 6.3% للمدة 1980-1989. وكمتوسط نسبة مساهمة المدة المبحوثة لم تتجاوز 7.6%، ومن أسباب تدهور إنتاج هذا القطاع: الجفاف الناتج عن قلة سقوط الأمطار وانخفاض تخصيصات الدعم له مما أدى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والمنافسة من قبل بلدان الجوار الجغرافي بسبب سياسة الباب المفتوح في مجال تجارة المنتجات الزراعية. في حين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي الأسوء، إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة 5.3% للمدة 1990-2002 وأدنى نسبة 3.6% للمدة 2003-2020 وبنسبة (2%) كمتوسط مساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج، بسبب الحروب والعقوبات و توقف عملية الإنتاج في العديد من المشاريع الإنتاجية نتيجة تخلف وسائل الإنتاج وتعرضها للتآكل وانحسار المناخ الداعم للصناعة من خلال إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الرخيصة فضلا عن تقادم الخطوط الإنتاجية في الشركات الصناعية. أما مساهمة بقية القطاعات الأخرى* في توليد الناتج الحقيقي، فحققت أعلى نسبة مساهمة للمدة 1980-1989 بلغت (58.3%) وأدنى نسبة مساهمة (24.1%) للمدة 1970-1979 وبنسبة مساهمة في الناتج بلغت (41.5%) كمتوسط للمدة 1970-2020 ان ضعف اداء القطاعات الإنتاجية السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ناتج عن النقص الكبير في توفير الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود والمستلزمات الأساسية فضلا عن الإهمال في إصدار التشريعات والقوانين لحماية المنتج المحلي في ظل ارتفاع أسعار مدخلاتها ومنافسة المنتجات الأجنبية والشحة في التمويل، وترتب عن ذلك عدم قدرة الإنتاج المحلي من السلع ومنها الغذائية في تلبية الطلب على تلك السلع مما أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية، وان وجود النفط كمصدر أساس للواردات العراقية من النقد

* عددها سبعة قطاعات تشمل كل من: البناء والتشييد، الماء والكهرباء، النقل والمواصلات والتخزين، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، البنوك والتأمين، ملكية دور السكن والخدمات الاجتماعية.

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

الأجنبي يعد هذا خللاً كبيراً ويزيد خطورة الوضع الاقتصادي مما يؤدي إلى خلل في الهياكل كافة.

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي العراقي الجاري والحقيقي ونصيب الناتج النفطي للمدة 1970-2020

مليون دولار

السنة	GDP جاري م.د. (1)	التغيير %	GDP حقيقي م.د. (2)	التغيير %	الناتج النفطي (3)	3/2 %
1970	7074	-	14539	-	4478	30.8
1971	6735	-4.81	15320	5.37	4856	31.7
1972	8802	30.76	15893	3.74	4179	26.3
1973	11365	29.1	16595	4.41	5791	34.9
1974	16406	44.37	19269	16.11	5568	28.9
1975	15414	-6.1	21676	12.49	6177	28.5
1976	17432	13.11	25399	17.17	7925	31.2
1977	19842	13.83	25881	1.89	7997	30.9
1978	23764	19.76	30296	17.05	9573	31.6
1979	37825	59.18	36619	20.87	11754	32.1
1980	53415	41.22	45683	24.75	8177	17.9
1981	38428	-28.07	45351	0.72-	2494	5.5
1982	42802	10.88	46908	3.43	1923	4.1
1983	40601	-4.69	40775	13.07-	1712	4.2
1984	46802	15.27	40170	1.48-	1968	4.9
1985	48281	3.16	40754	1.45	2526	6.2
1986	47130	-2.38	42648	4.64	3028	7.1
1987	56611	20.11	46608	9.30	5966	12.8
1988	62501	10.4	45154	0.01-	5872	13
1989	65641	5.02	71262	3.11-	4154	5.8
1990	59201	-9.81	45620	57.81	7834	17.2
1991	2051	-96.5	33971	64.04-	10066	29.6
1992	2730	33.17	44260	32.59	11641	26.3
1993	1681	-38.46	45967	30.28	12767	27.7

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

السنة	GDP جاري م. د. (1)	التغيير %	GDP حقيقي م. د. (2)	التغيير %	الناتج النفطي (3)	3/2 %
1994	1350	-19.6	46941	3.83	30074	64.1
1995	1152	-14.8	52114	2.11	50074	96.1
1996	2030	76.5	63182	11.02	60313	95.4
1997	2221	9.36	85206	21.23	61669	72.3
1998	8423	279.2	100188	34.85	61116	61.0
1999	14721	74.8	101597	17.58	52544	51.7
2000	20864	41.7	103939	1.4	32950	31.7
2001	17681	-15.24	96767	2.3	46973	48.5
2002	17072	-3.45	64736	-6.90	43342	37.2
2003	10843	-36.5	99797	-33.10	45679	34.4
2004	26192	141.6	104188	54.15	32950	37.7
2005	36341	38.76	114772	4.40	46973	50.9
2006	54773	50.72	116353	10.15	43342	47.07
2007	74172	35.42	125926	1.37	54679	41.6
2008	130501	75.95	130182	8.22	49100	39.8
2009	111660	-14.44	138517	3.37	55508	42.8
2010	138462	24	138462	6.40	55717	41.05
2011	185471	33.95	169731	7.54	56861	41.8
2012	217810	17.44	180886	13.93	62269	42.05
2013	234652	7.73	182152	6.57	71371	41.1
2014	234658	0.0	190895	0.69	74344	42.8
2015	177500	-24.36	178453	4.79	76358	40
2016	174902	-1.46	176532	-0.98	71247	45.6
2017	195472	11.76	179886	1.86	76543	48.5
2018	224232	14.71	181954	1.14	77665	47.8
2019	234092	4.4	182553	0.32	77556	48.1
2020	207860	-11.2	165534	-11.15	69886	42.21

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي- مديرية الحسابات القومية -الناتج والدخل سنوات متفرقة - سنة الاساس 2010.

البنك الدولي ، مؤشرات الاقتصاد العراقي على موقع البنك: <https://data.albankaldawli.org/country/IQ>

جدول (2)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 1970-2020

المدّة	القطاع النفطي%	القطاع الزراعي%	الصناعة التحويلية%	الآخري
1970-1979	61.4	9.7	4.6	24.1
1980-1989	30.3	6.3	5.1	58.3
1990-2002	35.8	8.5	5.3	50.4
2003-2020	0.75	6.4	3.5	39.4

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي- مديرية الحسابات القومية -الناتج والدخل سنوات متفرقة

- البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد العراقي على موقع البنك: <https://data.albankaldawli.org/country/IQ>

المبحث الثاني

تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)

المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد الكويتي

تقع دولة الكويت في الطرف الشمالي من شبة الجزيرة العربية، يحدها شرقا الخليج العربي، وشمالا العراق، ومن الجهتين الغربية والجنوبية المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحة الكويت نحو 17818 الف كيلومتر مربع، ويتكون سطح الكويت من سهول رملية منبسطة وتلال قليلة متفرقة، غير ان ابرز مظهر طبيعي يتمثل في وادي الباطن الواقع في الشمال الغربي منها والذي يمثل وسطه الحدود الكويتية - العراقية. ويقطن الكويت 4236792 نسمة وفق احصائيات عام 2019. كما تبلغ الكثافة السكانية حوالي 236 شخص لكل كيلومتر مربع. والجدير بالذكر ان السكان جميعهم يعيشون في المناطق الحضرية، ويتركز معظم سكان البلد في المناطق الواقعة على الخليج العربي، كمدينة الكويت العاصمة وجزيرة بوبيان، كما تظهر التجمعات السكنية بكثرة بالاتجاه نحو الغرب والجنوب من عاصمة البلاد على طول الطرق السريعة¹.

ويعد الاقتصاد الكويتي احد اهم الاقتصاديات في المنطقة الاقليمية المحيطة بالكويت، وذلك لما تملكه الكويت من مقومات وعوامل بارزة ساعدت على تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب اقليميا وعالميا. ويعد الاقتصاد الكويتي مفتوح نسبيا يسيطر على معالمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية فيه المملوكة من قبل الدولة اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، و95% من الصادرات و 80% من الايرادات الحكومية ويشكل احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي 101.500 مليار برميل اي حوالي 10% من الاحتياطي العالمي. و تمتلك الكويت رغم صغر مساحتها عدد من الموارد والثروات الطبيعية التي مكنتها منذ القدم على نشأة الحياة بها. من اهم تلك الموارد، النفط، كما يوجد فيها ثلاث مصادر اساسية للمياه والثروة المائية وهي، مياه البحر المحلاة، والمياه الجوفية، ومياه الصرف الصحي المعاد معالجتها. وتعد المياه الجوفية هي المصدر الطبيعي الوحيد اما بقية المصادر فهي قائمة بسبب الصناعة والمعالجة

¹ على عبدالكاظم دعدوش (2020) اسعار النفط ودول الاوبك: علاقة متضادة، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، بغداد، ص133.

المتطورة من قبل الحكومة الكويتية، فضلا عن لامتلاكها واهتمامها منذ القدم بثروتها السمكية والحيوانية والزراعية.

ويعد القطاع المصرفي احد اعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلا من البنوك المحلية وعدد اخر من البنوك غير الكويتية جميعهم يخضعون لرقابة واشراف بنك الكويت المركزي. وتحظى الكويت بقطاع اقتصادي قوي، فالناتج المحلي الاجمالي للبلد وصل الى 160.8 مليار دولار اي بمعدل دخل فردي بلغ 42.100 الف دولار وهي بهذه الارقام تحتل المرتبة الخامسة بين اغنى البلدان على مستوى العالم¹.

ويمثل قطاع صادرات النفط الخام الممول الرئيس للاقتصاد الكويتي، اذا يتم تصدير النفط الى عدة بلدان رئيسة هي الصين، واليابان، والهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، فضلا عن ان الاقتصاد الكويتي يعتمد على صناعة الاسمدة، والبتروكيماويات الاخرى، وتقديم الخدمات المالية، واستخراج اللؤلؤ من الخليج العربي. وتسعى الحكومة باستمرار الى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وذلك بالنهوض بقطاعي التجارة الاقليمية والسياحة. اما الاستيرادات الرئيسية للكويت فهي تتمثل بالمواد الغذائية، و الآلات والملابس وغيرها من المنتجات.

المطلب الثاني: التطورات الاجمالية للناتج المحلي الكويتي

يعد الاقتصاد الكويتي اقتصادا صغيرا مفتوحا نسبيا يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من الصادرات و 80% من الإيرادات الحكومية، وتعد الكويت أحد أغنى البلدان في العالمين العربي والإسلامي². وبالرغم من المساهمة المتواضعة للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي وتسجيله نمواً لا بأس به خلال مدة البحث، الا انه لا يمكننا ان نتجاهل الواقع الفعلي للاقتصاد غير النفطي المعتمد بشكل كبير في نموه على كبر حجم الانفاق الحكومي الناتج من ارتفاع عوائد النفط ويوضح شكل (2)

¹ Central Intelligence Agency (2017), opcit , p 46.

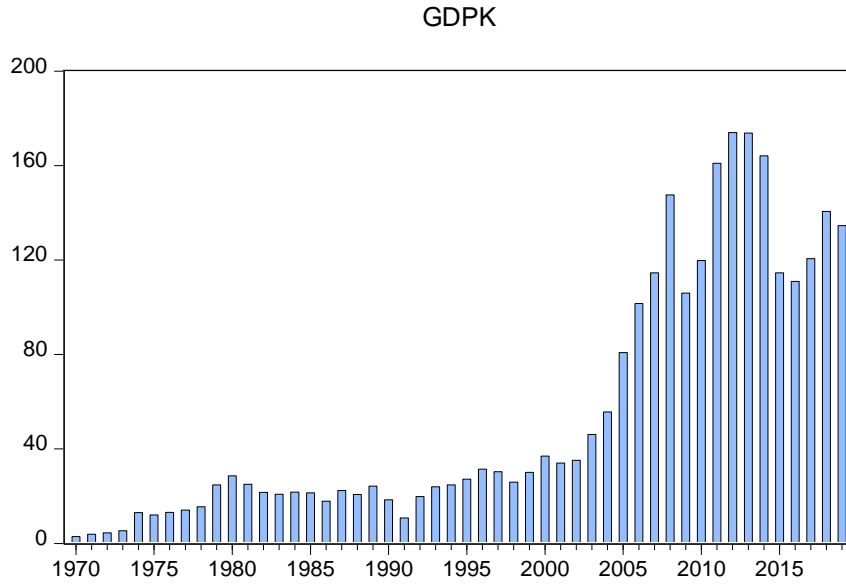
² جواد شاكر فريح، سالم محمد معطش العنزي، (2018) قياس اثر التطورات في اسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة 1990-2015 دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع، تموز، إسطنبول، ص 1577.

اجمالي الناتج المحلي الكويتي للمدة 1970-2020. ويتضح من الشكل ان اجمالي الناتج المحلي الكويتي خلال اكثر من نصف قرن هي مدة هذا البحث شهدت تغييرات وتبدلات متنوعة و كبيرة ولأغراض التحليل سنقسم المدة الى المدد الجزئية الاتية:

المدة الاولى: 1970-1980

تعتمد دولة الكويت بشكل كبير جداً على القطاع النفطي ويعتبر القطاع الأبرز من بين القطاعات الأخرى من خلال نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبما ان سلعة النفط تعتبر سلعة عالمية يتحدد سعرها في الأسواق النفطية العالمية ويتفاعل الكثير من العوامل لذا فان سعر هذه السلعة سوف يكون معطى أي محدد عالمياً إضافة الى حصة النفط المصدرة هي شبه محددة من قبل منظمة أوبك لذا فان اثر تغيرات أسعار النفط سوف يتبعه تغير مباشر في الناتج المحلي. وكان الناتج المحلي منخفضاً خلال السنوات الثلاث الاولى لقلّة عوائد الانتاج النفطي، بسبب انخفاض اسعاره. حيث كان سعر البرميل اقل من 2 دولار خلال العامين 1970-1972 الا انه في نهاية عام 1973 وبسبب المقاطعة العربية ووقف تصدير النفط للبلدان المتقدمة المستهلكة الغربية. بدأت اسعار النفط في الارتفاع الى 2.7 دولار للبرميل في عام 1973 ولتصل اقصاه في عام 1975 بسعر بلغ 32.5 دولار / برميل بما يعرف الطفرة النفطية الاولى، ليرتفع الناتج المحلي الاجمالي الكويتي من 2870 مليون دولار عام 1970 الى 12020 مليون دولار عام 1975 و بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 34% ولترتفع نسبة الناتج النفطي من 60 % الى 70.5% من اجمالي الناتج المحلي لنفس العام. بعدها ترتفع اسعار النفط العالمية وبشكل سريع خلال ما يسمى بالطفرة النفطية الثانية لتسجل 33.8 دولار/برميل في عام 1980. وهو ما رفع نسبة الانتاج الكويتي للنفط الخام الى الناتج المحلي الاجمالي من 60 % في عام 1970 ليصل الى الذروة عند 79.2% عام 1980 (تبين في الجدول 3). وخلال هذه المدة بلغ متوسط نمو الناتج المحلي 19.5% مدعوماً بارتفاع نشاط التعدين.

شكل (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة 1970-2020



المصدر: بيانات الناتج المحلي الاجمالي الكويتي جدول 3

المدة الثانية: 1981-1989

وفي المدة 1981-1989 واصلت اسعار النفط الارتفاع ووصلت لأعلى قممتها في اواخر عام 1981 عند 34.23 دولار /برميل. الا انها بدأت تتخفّف بشكل حاد وهو ما ادى الى تخفيض نسبة الانتاج النفطي من اجمالي الناتج المحلي الكويتي من 58.5 % في عام 1981 الى 44.5 % في عام 1982 و 49.4% في عام 1985 واستمر انخفاض الاسعار لتتفقد 50% من قيمتها في عام 1986 وبدرجة اقل خلال عامي 1987 و1988 وهو ما ادى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للكويت بنسبة بلغت 3.2% متأثراً بانخفاض الناتج النفطي كنسبة من اجمالي الناتج، والتي بلغت 32.7% خلال تلك المدة¹. ولم يؤثر ارتفاع اسعار النفط في اواخر عام 1990 على الاقتصاد الكويتي بشكل عام، بسبب العزو العراقي للكويت.

¹ جواد شاكر فريخ، سالم محمد معطش، مصدر سابق ذكره، ص 11

المدة الثالثة: 1993-2000

وتحسنت عوائد النفط خلال الاعوام الثلاثة الاولى من المدة 1993-2000 بسبب ارتفاع الاسعار وقيام الكويت بإعادة اعمال منشاتها النفطية شبة المدمرة بالكامل و بزيادة انتاجها من النفط الخام، وذلك لتعويض العجز في الامدادات بسبب الاحتلال العراقي، اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي 23990 مليون دولار عام 1993 الا ان اسعار النفط الخام عادت الى التراجع خلال العامين 1994 و 1995. ورغم تحسنها قليلا خلال العامين 1996 و 1997 الا انها عادت للانخفاض بنسبة بلغت 38% في عام 1998، ثم تحسنت في عام 1999. وبالرغم من هذه التقلبات، الا ان اسعار النفط انهدت المدة بنمو متوسط سنوي مقداره 2.9%¹. وبالمقابل تقلبت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمدة ذاته بين 27180 مليون دولار عام 1995 و 25940 مليون دولار عام 1998 وتحسنت قيمته في عام 1999 بلغت 30120 مليون دولار. وعلى الرغم من انخفاض الانفاق الحكومي على الاقتصاد خلال هذه المدة بنسبة 6.5% الا ان الاقتصاد سجل نمو ايجابي بلغ متوسطة 0.9% سنويا نتيجة مساهمة القطاع غير النفطي في اجمالي الناتج المحلي من حوالي 59.9% - 70.2% (يلاحظ في الجدول 3).

المدة الرابعة: 2001-2010:

شهدت اسعار النفط ومنذ بداية عام 2003 ارتفاع كبير وبدأت سنوات الفوائض الكبيرة في الموازنة العامة تتحقق، ورغم حدوث عجز كبير في الموازنة وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية، غير ان تأثيرها كان متوسط الشدة. وحقق النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي نسبة سالبة بلغت - 4.8% خلال المدة، اذ ارتفع الناتج المحلي الحقيقي من 37010 مليون دولار عام 2000 الى 46180 مليون دولار عام 2003 و حقق انخفاضا كبيرا في عام 2009 حيث بلغ 105996 مليون دولار وعاود الارتفاع ليصل الى 119830 مليون دولار عام 2010. كما حقق القطاع غير النفطي خلال عامي

¹ المصدر نفسه، ص10.

2001 و 2002 نسبة مساهمة اجمالي الناتج بلغ 56.3% و 61.8% على التوالي وانخفضت مساهمته بنهاية المدة الى 46.2% من اجمالي الناتج المحلي.¹

المدة الخامسة: 2011-2020

شهد الثلاث اعوام الاولى للمدة 2011-2020 نمو ملحوظ وتوسع في الانفاق الحكومي بعكس الاعوام اللاحقة, حين بدأت اسعار النفط انخفاضها في اواخر عام 2014 حتى عام 2016 وهو ما اثر سلبي على معدلات الانفاق والنمو الاقتصادي. وبشكل عام فقد كان متوسط النمو السنوي خلال المدة 2001-2016 حوالي 3.3% حيث اسهم ارتفاع النمو في بداية المدة في تخفيف ضعفه في نهاية عام 2016 ومع انخفاض أسعار النفط العالمية، حققت الكويت عجزاً في الموازنة العامة في عام 2015 لأول مرة منذ أكثر من عقد، وفي عام 2016، ارتفع إلى 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد أعلنت السلطات الكويتية عن تخفيضات العجز المالي لدعم الوقود في أغسطس/آب 2016، مما أثار غضب الجمهور ومجلس الأمة، وقام الأمير بحل الحكومة للمرة السابعة خلال عشر سنوات في عام 2017، تم تخفيض العجز إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وجمعت الحكومة 8 مليارات دولار عن طريق إصدار سندات دولية. على الرغم من اعتماد الكويت على النفط، خففت الحكومة من تأثير انخفاض أسعار النفط من خلال توفير 10% على الأقل من إيرادات الحكومة في صندوق الأجيال الخاص، ونظراً لأن القطاع النفطي يساهم بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي لدولة الكويت، انكمش الاقتصاد الكويتي بنسبة 3.5% في 2017 تحت تأثير تخفيضات إنتاج النفط المتصلة باتفاق منظمة أوبك. وبوجه عام، انكمش قطاع النفط بنسبة 7.2%، لكن النمو في القطاع غير النفطي تماسك عند مستوى 2.2% مدعوماً بمعدلات النمو المطرد في إنفاق الأسر المعيشية، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة². وتراجع الإنفاق الاستثماري خلال عام 2017 بعد أن سجّل قفزة في 2016 حينما كثفت الحكومة إجراءات تنفيذ خطة التنمية الخمسية (2015/2016-2019-2020)، ومع الصعوبات الكبيرة التي واجهتها منذ أزمة انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، حافظت الكويت، خلال عام 2018، على استقرار مؤشراتها

³ المصدر نفسه.

² Wold Bank, (2020), Kuwaits economic uptade, October . p4-6

الاقتصادية، وقد نجحت في تحقيق تقدم اقتصادي متميز، بفضل احتياطاتها المالية الضخمة، وسياساتها الاقتصادية المنفتحة، وتمكُّنها من التحول باقتصادها، الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط، ليصبح أكثر تنوعاً بعد التطور السريع الذي حققته، خلال السنوات الثلاث الماضية، في استحداث المشاريع غير النفطية وتميئتها. وقال تقرير حديث آخر صادر عن البنك الدولي، إن الناتج المحلي الحقيقي للكويت سيواصل الارتفاع في العامين وكان عجز الموازنة قد انخفض في العام المالي (2018-2019)، ليلبلغ 21620 مليون دولار، بما نسبته 17% من الناتج المحلي للبلاد، نزولاً من 22% في العام المالي السابق له (2017-2018).¹ وبحسب وزارة المالية الكويتية، فإنَّ عجز الموازنة العامة يتجه نحو الانخفاض التدريجي في عام 2020، بسبب ضبط الدولة المصروفات وتقليص الإعانات. وتوقَّعت وزارة المالية أن تحقق الموازنة فائضاً مالياً بحلول العام المالي (2020-2021)، مؤكداً أن اقتصاد الكويت أصبح مرناً تجاه تطورات أسعار النفط مقارنة ببعض دول الخليج.² إلا ان الصدمة الصحية "جائحة كورونا" وما رافقها من غلق الحدود بين بلدان العالم وانهيار اسعار النفط الخام مسببة صدمة نفطية سلبية على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، انهدت كل الآمال الطموحة بتحسن الوضع الاقتصادي في البلد.

المطلب الثالث: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

فشلت الكويت في تنويع اقتصادها، بسبب سوء مناخ الأعمال وقطاع عام كبير يعمل فيه حوالي 74% من المواطنين، وعلاقة حادة بين مجلس الأمة الكويتي والسلطة التنفيذية التي أعاقت معظم الإصلاحات الاقتصادية. أحرزت الحكومة الكويتية تقدماً ضئيلاً في خطة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل التي تم إقرارها لأول مرة في عام 2010. بينما تخطط الحكومة لإنفاق ما يصل إلى 104 مليارات دولار على مدى أربع سنوات لتنويع الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. غير أن العديد من المشاريع لم تتحقق بسبب الوضع السياسي غير المستقر أو التأخير في منح العقود. ولزيادة الإيرادات غير النفطية،

¹ ---- , (2019), the economic development of Kuwait, p12

² وزارة المالية (2020)، الادارة المالية، تقرير المتابعة الشهري، الكويت، ص 23.

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

وافقت الحكومة الكويتية في أغسطس/آب 2017 على مشاريع قوانين تدعم ضريبة القيمة المضافة على نطاق مجلس التعاون الخليجي والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2018 ان تشجع تنفيذها من دعم القطاع الخاص في البلد وزيادة فاعليته .

جدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بالأسعار الثابتة ومعدل النمو ونصيب القطاعين النفطي وغير النفطي من الناتج للمدة 2020-1970

مليون دولار

السنة	GDP اسعار ثابتة سنة الاساس: 1999 (1)	التغيير %	الناتج النفطي %	الناتج غير النفطي %
1970	2870	-	60.3	39.7
1971	3880	35.2	65.6	34.4
1972	4450	14.72	62.4	37.6
1973	5410	21.57	62	38
1974	13000	140.3	79.2	20.8
1975	12020	-7.54	70.5	29.5
1976	13130	9.23	65.7	34.3
1977	14140	7.69	61.1	38.9
1978	15500	9.62	59.1	40.9
1979	24750	59.7	64.3	35.7
1980	28640	15.72	65.6	34.4
1981	25060	12.5--	58.5	41.5
1982	21580	13.9-	44.5	55.5

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

الناتج غير النفطي %	الناتج النفطي %	التغيير %	GDP اسعار ثابتة سنة الاساس: 1999 (1)	السنة
50.2	49.8	3.3--	20870	1983
47.1	52.9	3.98	21700	1984
50.6	49.4	1.2-	21490	1985
67.3	32.7	16.51-	17900	1986
62.7	37.3	24.97	22370	1987
61.7	38.8	7.51--	20690	1988
60.5	39.5	17.5	24310	1989
---	---	24.2-	18430	1990
----	----	41.3-	10820	1991
----	----	83.55	19860	1992
59.9	40.1	9.64	23990	1993
62.4	37.6	15.86	24790	1994
61.3	38.7	3.65-	27180	1995
56.2	43.8	14.5-	31490	1996
60.5	39.5	16.11	30340	1997
70.2	29.8	22	25940	1998
63.7	36.3	7.97-	30120	1999
51.2	48.8	3.26	37010	2000
56.3	43.7	31.13	34060	2001
61.8	38.2	20.66	35170	2002

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

الناتج غير النفطي %	الناتج النفطي %	التغيير %	GDP اسعار ثابتة سنة الاساس: 1999 (1)	السنة
59.2	40.8	44.97	46180	2003
56.2	43.8	25.7	55720	2004
48	52	12.82	80078	2005
44	56	28.8	101540	2006
42.5	57.5	28.16-	114560	2007
40.9	59.1	13	147540	2008
44.6	55.4	34.3	105990	2009
46.2	53.8	8	119830	2010
36.2	63.8	0.13-	160930	2011
39.5	60.5	5.5-	173930	2012
35.5	63.5	30.23-	173710	2013
39.5	60.5	3.18-	164150	2014
39.3	60.7	-8.76	114530	2015
48.6	51.4	0.98-	110890	2016
51.3	48.7	8.76	120600	2017
40.8	59.2	16.6	140600	2018
35.7	64.3	4.27-	134600	2019
40.9	59.1		129760	2020

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية في 25 عام (1970-1987)، واعداد اخرى متفرقة -الكويت، البنك الدولي، بيانات مفتوحة -الاقتصاد الكويتي على الموقع الالكتروني:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=KW>

جدول (4)

نسبة مساهمة النفط وبعض القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة 1970-2020

خدمات المجتمع والاجتماعية	نقل وتخزين موصلات	تشبييد وبناء	كهرباء وغاز ومياه	صناعة تحويلية	النفط	زراعة وصيد البحر	المدة
2.2	1.0	0.7	0.1	0.3	94.5	0.5	1980-1970
19.8	6.1	7.0	3.6	7.8	60.9	0.48	1989-1981
24.2	5.1	3.1	1.9	11.2	40.1	0.4	2000-1993
14.8	5.9	2.3	1.8	6.9	49.3	0.3	2010-2000
17.6	5.3	2.1	2.0	6.1	62.4	0.4	2020-2011

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية، اعداد متفرقة، الكويت.

المبحث الثالث

تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)

المطلب الاول: نبذة عن الاقتصاد السعودي

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الاحمر وشرقاً الخليج العربي والامارات العربية المتحدة وقطر وشمالاً الكويت والعراق والأردن وجنوباً اليمن وسلطنة عمان. المساحة: تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بنحو 2.000.000 كيلومتر مربع. و السعودية اقتصاد قائم على النفط مع سيطرة الحكومة القوية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية¹. وتمتلك حوالي 16% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، وتصنف السعودية كأكبر مصدر للنفط، وتلعب دوراً قيادياً في أوبك. تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثلاثين في العالم والمرتبة الثالثة في المنطقة على مؤشر التنافسية العالمي لعام 2018/2017. قامت الحكومة السعودية بشراء حصة 25% في شركة أرامكو عام 1973، بعد تصميم البلاد على السيطرة على مواردها. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 1973، قررت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك رفع الأسعار بشكل كبير ومن ثم حظر صادرات النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا (بسبب دعمها لإسرائيل في حرب 1973) وخفض الإنتاج بنسبة 5% لزيادة الأسعار العالمية. ارتفعت الأسعار أربعة أضعاف بسرعة كبيرة، كما ازدهرت عائدات التصدير. وعلى الرغم من انتهاء الحظر في آذار/مارس عام 1974، واصلت الأسعار ارتفاعها طوال العقد، حتى أنها ارتفعت أكثر مع الأزمة الإيرانية عام 1979. لكن هذا الوضع شجع الإنتاج خارج أوبك، كما المبادرات الأخرى المتخذة للتعامل مع ارتفاع الأسعار. كما زادت المملكة العربية السعودية إنتاجها لاستعادة حصتها في السوق. عام 1982، انهارت أسعار النفط العالمية². ورغم ارتفاع الأسعار في وقت لاحق، بما في ذلك في السنوات الأخيرة، إلا أن النمو الكبير لسكان المملكة يعني أنّ نصيب الفرد من عائدات النفط لم يرتفع مطلقاً كما في عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من

¹ الهيئة العامة للإحصاء، (2016) معلومات عامة عن المملكة العربية السعودية، الرياض، ص5.

² على عبد الكاظم دعوش، مصدر سابق ذكره، ص 65.

القرن الماضي. وازدهر الاقتصاد خلال مدة السبعينات والثمانينات بسبب العائدات الضخمة لصادرات النفط. وخلافاً لمعظم البلدان النامية، كان رأس المال وافرًا في المملكة العربية السعودية، فانتشرت المشاريع التنموية مما حول هذه البلاد، التي كانت يوماً دول نامية، إلى دولة حديثة. وبسبب عدم تنوع الاقتصاد والتخلف المتناقض بشدة للقطاعات غير النفطية خلال العقود القليلة الأولى من إنتاج النفط، استخدم نموذج اقتصاد موجّه، بدلاً من طرق مبدأ عدم التدخل، لتحقيق التنمية الاقتصادية. خلال تلك الفترة المبكرة، لم يكن هناك بطالة (بين العدد القليل من السكان الأصليين) - تم استيراد العديد من العمال الأجانب للقيام بالأعمال قليلة المهارة والمهام ذات التقنية العالية - وكان نصيب الفرد من الدخل وإجمالي الناتج المحلي من بين أعلى المعدلات في العالم غير الغربي.¹ تم توجيه التنمية الاقتصادية بعيدة المدى من خلال سلسلة من الخطط الخمسية. خلال الخطتين الخمسيتين الأولتين (1970-1975 و 1975-1980) تم إنشاء معظم مرافق النقل والاتصالات الأساسية في البلاد. كما سعت الخطط اللاحقة إلى تنويع الاقتصاد وزيادة المنتجات الغذائية وتحسين التعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية، وتحسين طرق الاتصالات بين مختلف المناطق في البلاد. ولكن الازدهار الاقتصادي لم يكن دون ثمن. إذ أن بعد ركود أسعار النفط العالمية في فترة الثمانينات والتسعينات، أدت سياسات الحكومة في تشجيع الإنجاب إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، مما سبّب انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة ونقص العمالة بين الشباب المثقف للمرة الأولى في المملكة.² وبدأ انخفاض أسعار النفط بشكل كبير في أواخر التسعينات يرهق التراص الاجتماعي بفوائد اقتصادية شاملة حملت معها القليل من الحريات والديمقراطية. كما اقترضت الحكومة السعودية للحفاظ على الإنفاق. وقد تغير اتجاه الريح بعد ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى، ويعود ذلك جزئياً إلى الجهود السعودية لتقييد الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه الخطط الخمسية نحو زيادة حصّة القطاع الخاص في الاقتصاد في محاولة للابتعاد عن الاعتماد على صادرات النفط وتوليد فرص العمل. وفي أواخر التسعينات، بدأت خصخصة أقسام من قطاعي الكهرباء والاتصالات.

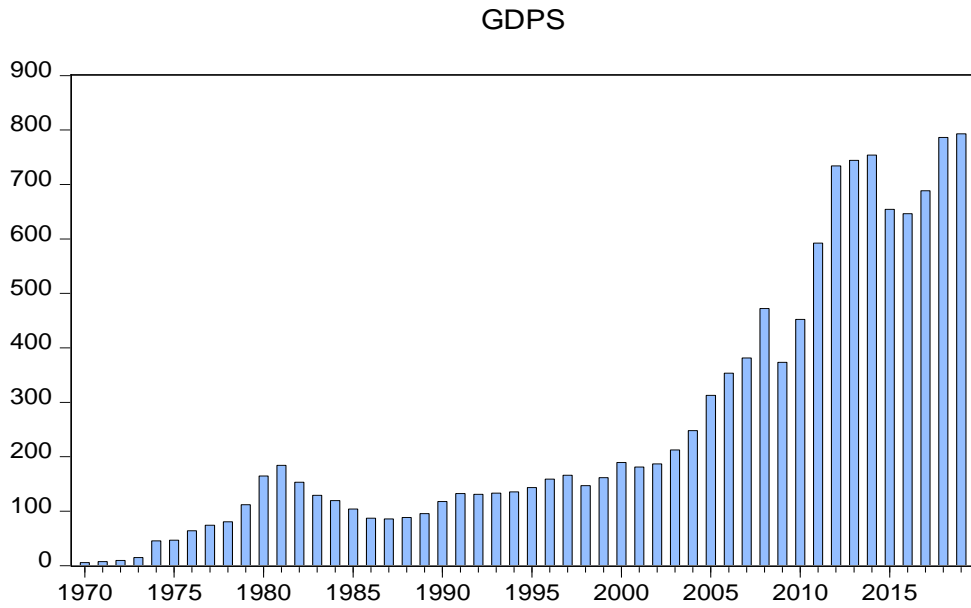
¹ عبد الله بن خالد بن ربيعان، وحيد عبد الرحمن بانافع، (2019) دور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعزيز إجمالي الناتج المحلي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، 14 (50)، ص 8.

² الهيئة العامة للإحصاء، مصدر سابق ذكره، ص 22.

المطلب الثاني: التطورات الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي السعودي

يعتمد الاقتصاد السعودي على النفط الخام اعتمادا كبيرا وبشكل النفط الخام مايزيد عن 90% من موازنة الحكومة وما يربو على 80% من الصادرات السعودية¹. وبالرغم من ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للسعودية وتسجيله نموا جيدا عام بعد اخر، الا انه لايمكننا ان نتجاهل حقيقة ان الاقتصاد غير النفطي يعتمد بشكل كبير في نموه على كبر حجم الانفاق الحكومي الناتج من ارتفاع عوائد النفط ويوضح شكل (3) اجمالي الناتج المحلي السعودي للمدة 1970-2020. ويتضح من الشكل ان اجمالي الناتج المحلي السعودي خلال 50 عام هي المدة المبحوثة شهدت تغييرات وتطورات كبيرة لاغراض التحليل سنقسم المدة الى المدد الجزئية الاتية:

شكل (3) تطور الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة 1970-2020



المصدر: بيانات الناتج المحلي الاجمالي السعودي جدول 5.

¹ وحيد بانافع، مؤيد الرصاصي، (2018) الاثر غير المتماثل لصددمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة (3) 56 ص 535.

المدة الاولى: 1970-1980

كان الناتج المحلي منخفضا خلال السنوات الثلاث الاولى لقلّة عوائد الانتاج النفطي، بسبب انخفاض اسعاره. حيث كان سعر البرميل اقل من 2 دولار خلال المدة 1950-1972 الا انه في نهاية عام 1973 وبسبب المقاطعة العربية ووقف تصدير النفط للدول الغربية. بدأت اسعار النفط في الارتفاع الى 2.7 دولار للبرميل في عام 1973 لترتفع بعدها بشكل سريع خلال ما يسمى بالطفرة النفطية الاولى لتسجل 30 دولار في عام 1980. وهو ما رفع الانتاج السعودي للنفط الخام من 3.8 مليون برميل يوميا في عام 1970 ليصل الى الذروة عند 9.9 مليون برميل يوميا عام 1980. وارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 5370 مليون دولار عام 1970 الى 45410 مليون دولار عام 1974 وليصل الى اقصاه عام 1980 بقيمة بلغت 164500 مليون دولار¹. وخلال هذه المدة بلغ متوسط نمو الناتج المحلي 11.5% مدعوما بارتفاع نشاط التعدين وكذلك قطاعات التشييد والخدمات المالية التي شهدت نموا كبيرا بلغ 10.3% و 15%².

المدة الثانية: 1981-1990

وفي المدة 1981-1990 واصلت اسعار النفط الارتفاع ووصلت لأعلى قممتها في اواخر عام 1981 عند 34.23 دولار /برميل. الا انها بدأت تنخفض بشكل حاد وهو ما ادى الى تخفيض الانتاج النفطي في السعودية من 9.9 مليون برميل في عام 1981 الى 6.5 مليون برميل يوميا في عام 1982 و 3,2 مليون برميل في عام 1985 واستمر انخفاض الاسعار لتفقد 50% من قيمتها في عام 1986 وبدرجة اقل خلال عامي 1987 و 1988 وهو ما ادى انكماش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسعودية بنسبة بلغت 1.2% متأثرا بانخفاض الناتج النفطي بنسبة بلغت 3.9% خلال تلك المدة. ولم يؤثر ارتفاع اسعار النفط في اواخر عام 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت على تحسين مؤشر النمو الاقتصادي في المدة ذاتها³.

¹ عماد الدين احمد المصباح, مصدر سابق.

² محمد عبد الكريم مرعي، عماد الدين احمد المصباح (2016) تقدير فجوة الناتج في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2012، مجلة الاقتصاد العربي، 23 مجلد 8، ص5.

³ Aljazira Captial . (2013) Saudi economy: opportunities & challenges , December report , p 5.

المدة الثالثة: 1991-2000

وتحسنت عوائد النفط خلال الاعوام الثلاثة الاولى من المدة 1991-2000 بسبب ارتفاع الاسعار وقيام السعودية بزيادة انتاجها من النفط الخام، وذلك لتعويض العجز في الامدادات بسبب حرب الخليج الثانية، اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 132200 مليون دولار عام 1991 الى 134100 مليون دولار عام 1993 الا انها عادت الى التراجع خلال العامين 1994 و 1995. ورغم تحسنها قليلا خلال العامين 1996 و 1997 الا انها عادت للانخفاض بنسبة بلغت 38% في عام 1998، ثم تحسنت في عام 1999. وبالرغم من هذه التقلبات، الا ان اسعار النفط انهدت المدة بنمو متوسط سنوي مقداره 2.9%¹. وبالمقابل تقلبت قيمة الناتج المحلي الاجمالي للمدة ذاته بين 143300 مليون دولار عام 1995 و 148200 مليون دولار عام 1998 وتحسنت قيمته في عام 1999 بلغت 161700 مليون دولار. وعلى الرغم من انخفاض الانفاق الحكومي على الاقتصاد خلال هذه المدة بنسبة 17% الا ان الاقتصاد سجل نمو ايجابي بلغ متوسطة 1,1% سنويا نتيجة مساهمة القطاع غير النفطي في اجمالي الناتج المحلي من حوالي 44% - 50.6%².

المدة الرابعة: 2001-2010

شهدت اسعار النفط ومنذ بداية عام 2003 ارتفاع كبير وبدأت سنوات الفوائض الكبيرة في الموازنة العامة تتحقق وارتفع معدل نمو الاستثمار السنوي بنسبة 11.2%، ورغم تحقيق الموازنة لعجز بسيط وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية، الا ان تأثيرها كان محدودا جدا. وحقق النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي نسبة بلغت 3.5% خلال المدة، اذ ارتفع الناتج المحلي الحقيقي من 189500 مليون دولار عام 2000 الى 212410 مليون دولار عام 2003 و 472320 مليون دولار عام 2008 وحقق انخفاضا طفيفا في عام 2009 حيث بلغ 373250 مليون دولار وعاود الارتفاع ليصل الى 452010 مليون دولار عام 2010. كما حقق القطاع غير النفطي خلال خطتي التنمية السابعة والثامنة

¹ عبد الله بن خالد بن ربيعان، وحيد عبد الرحمن بانافع، مصدر سابق ذكره، ص 5.
² وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية الخمسية الاولى حتى التاسعة 1970-2015، الرياض، ص 35.

معدل نمو سنوي بلغ 3.9% و 4.7% على التوالي وارتفعت مساهمته بنهاية المدة الى 71% من اجمالي الناتج المحلي.¹

المدة الخامسة: 2011-2020

شهد الثلاث اعوام الاولى للمدة 2011-2019 نمو ملحوظ وتوسع في الانفاق الحكومي بعكس الاعوام اللاحقة، حين بدأت اسعار النفط انخفاضها في اواخر عام 2014 حتى عام 2016 وهو ما اثر سلبا على معدلات الانفاق والنمو الاقتصادي. وبشكل عام فقد كان متوسط النمو السنوي خلال المدة 2001-2016 حوالي 3.3% حيث اسهم ارتفاع النمو في بداية المدة في تخفيف ضعفه في نهاية عام 2016.² وسجل الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة،³ نموا بنسبة 0.33 في المائة خلال عام 2019، ليبلغ 793267 مليون دولار، مقارنة بـ 786534 مليون دولار في عام 2018، بزيادة قيمتها 10733 مليون دولار مدعوما من القطاع غير النفطي، فارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 3.31 في المائة وهو الأعلى منذ عام 2014 عندما نما 4.86 في المائة، في حين انكمش القطاع النفطي بنسبة 3.65 في المائة في 2019. ويعد نمو الاقتصاد السعودي خلال عام 2019 هو الثاني على التوالي، حيث نما بنسبة 2.43 في المائة في عام 2018، بعد انكماشه بنسبة 0.74 في المائة خلال عام 2017.³ تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة (الاقتصاد السعودي) بنسبة 3.7% خلال العام 2020، وتوقعات بنموه 3.2% العام المقبل. يأتي ذلك نتيجة لتفشي فيروس كورونا ما أدى لتراجع أسعار النفط. وعند النظر الى اداء الاقتصاد السعودي خلال السنوات القليلة الماضية حتى عام 2020 وعند مقارنة توقعات السعودية مع توقعات صندوق النقد الدولي، فقد كانت الارقام متقاربة بين الجهتين في الاعوام الماضية، لكن توقعات الانكماش الاقتصادي للعام 2020 للسعودية عند 3.7% اقل حدة من توقعات صندوق النقد الدولي التي تشير الى انكماش 5.4 مع ذلك يبقى اداء الاقتصاد السعودي من بين الافضل ضمن مجموعة العشرين.

³ وزارة الاقتصاد، خطة التنمية السابعة 2005 وخطة التنمية الثامنة 2010، ص 32.
² ساما (2017) التقرير السنوي الثالث والخمسون، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ص 24.
³ ساما (2020) التقرير السنوي السادس والخمسون، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 19.

ويتكون الناتج المحلي السعودي من قطاعين تنظيميين، القطاع النفطي، والقطاع غير النفطي "يشمل القطاع الخاص والقطاع الحكومي". وانكماش القطاع النفطي جاء نتيجة خفض السعودية إنتاجها النفطي، التزاما باتفاق "أوبك+" في محاولة للحفاظ على استقرار السوق النفطية. أما القطاع الخاص فبما 3.78 في المائة في 2019، كما ارتفع الناتج المحلي للقطاع الحكومي بنسبة 2.2 في المائة. وارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي إلى نحو 57.9 في المائة في 2019 مقابل 56.2 في المائة في 2018، بينما تراجعت مساهمة القطاع النفطي إلى 41.5 في المائة مقابل 43.2 في المائة في 2018. وشكل القطاع الخاص نحو 40.7 في المائة من الناتج، و17.2 في المائة للقطاع الحكومي في 2020. وعن تفاصيل القطاعات التنظيمية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للسعودية، انكمش القطاع النفطي بنسبة 3.65 في المائة، وذلك نتيجة لخفض السعودية إنتاجها النفطي التزاما باتفاق "أوبك+". من جهة وحرب الاسعار مع روسيا وصدمة كورونا وانهيار اسعار النفط العالمية . بينما نما القطاع غير النفطي بنسبة 3.31 في المائة 2018. ونتج نمو القطاع غير النفطي في 2020، بشكل رئيس من ارتفاع ناتج القطاع الخاص بنسبة 3.78 وانخفاض الناتج النفطي بسبب الازمة المزدوجة: جائحة كورونا وصدمة اسعار النفطية السلبية، وكذلك نما القطاع الحكومي بنسبة 2.2 في المائة¹.

المطلب الثالث: اتجاهات التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

يقسم الاقتصاد الوطني حسب النشاط الاقتصادي الى قطاعات رئيسة ثلاثة هي: القطاع الصناعي، والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وينبثق عن هذه القطاعات قطاعات فرعية فالصناعة تنقسم الى صناعة تحويلية وصناعة غير تحويلية وينقسم القطاع الزراعي الى زراعة واسماك وغابات وثروة حيوانية وتتعدد التقسيمات تحت قطاع الخدمات الى خدمات مالية وخدمات اساسية وغيرها. وتسهم القطاعات الثلاثة بنسبها المختلفة في تعزيز اجمالي الناتج المحلي ونمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل فيه. يؤدي قطاع الصناعة التحويلية دورا كبير في اقتصاديات البلدان المتقدمة التي تتصف بانها " بلدان صناعية " وتحمل منتجات هذا القطاع قيم مضافة مرتفعة، في حين يشكل قطاع الصناعة غير التحويلية والقطاع الزراعي

¹ المصدر نفسه، ص 20-21.

المساهمة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية وتتسم منتجاتها بانخفاض القيمة المضافة. كما زاد الاهتمام مع العولمة بقطاع الخدمات وتجاوز كونه قطاع مساند للزراعة والصناعة الى كونه قطاع رئيس في اقتصاديات البلدان. وتسعى السعودية الى زيادة مساهمة القطاعات الثلاثة لتعزيز اجمالي الناتج المحلي وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة للبلد . لذا تبنت السعودية في نيسان من عام 2016 " رؤية المملكة 2030" والمتتبع لتفاصيل الرؤية يجد انها استهدفت تنمية القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز الناتج المحلي. وبالنظر الى المحور الاول في الرؤية، المسمى "اقتصاد مزدهر" نجد انه يسعى الى تعزيز الصناعة التحويلية، من خلال رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% الى 50% على الاقل من اجمالي الناتج المحلي، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% الى 75% وغيرهما من الاهداف ولتحقيق اهداف الرؤية اطلقت الحكومة مجموعة من البرامج التنفيذية ضمن حزمة سميت "برامج التحول الوطني" شملت دعم واعادة هيكلة وتطوير العديد من القطاعات¹.

أولاً. قطاع الصناعة التحويلية

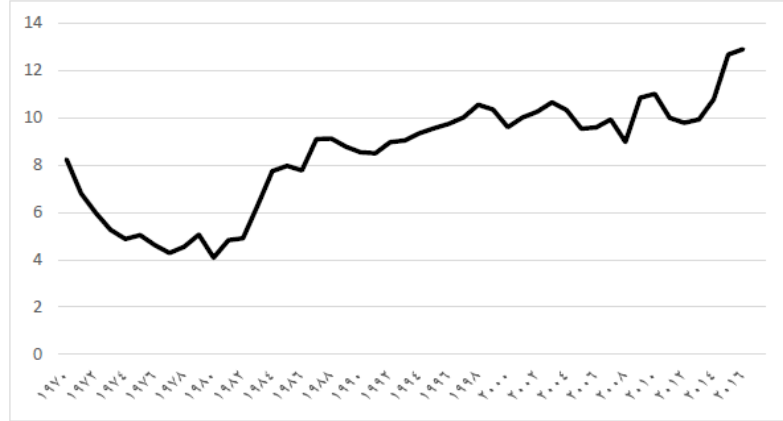
اهتمت السعودية بالصناعة التحويلية اهتمام كبير خلال الاربعة عقود الماضية وانشأت المدن المتخصصة للصناعات البتروكيميائية في الجبيل وينبع في عام 1975 وانشأت شركة سابك في عام 1997 لتضطلع بمهمة تطوير الصناعات البتروكيمياوية . كما انشأت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" في عام 2001 لتطوير وتجهيز ارض صناعية متكاملة الخدمات وعملت "مدن" على انشاء المدن الصناعية في مختلف انحاء السعودية التي يبلغ عددها اليوم 35 مدينة صناعية وقفز عدد المصانع في السعودية من 206 مصنع في عام 1974 الى اكثر من 7741 مصنع في عام 2018². وفيما يتعلق بنمو القطاع كقيمة مضافة للناتج المحلي الاجمالي، يوضح شكل (4) انخفاض نسبته من 8% في بداية السبعينات الى 4% في بداية الثمانينات بسبب ارتفاع مساهمة النفط الخام خلال طفرة النفط الاولى. الا انه

¹ وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2016) رؤية السعودية 2030، ابريل، الرياض، ص 4-45.
² صندوق التنمية الصناعية (2019) التقرير السنوي لعام 2018، ص 23.

سرعان ما عاد قطاع الصناعة التحويلية الى النمو بشكل متدرج وغير مستقر بسبب ارتفاع اسعار البتروكيمياويات والتي هي احدى مكونات قطاع الصناعة التحويلية المهمة.

شكل (4) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي السعودي

للمدة 1970-2020



المصدر: البنك الدولي (2020) قاعدة بيانات الاقتصاد السعودي.

ثانياً. القطاع الزراعي:

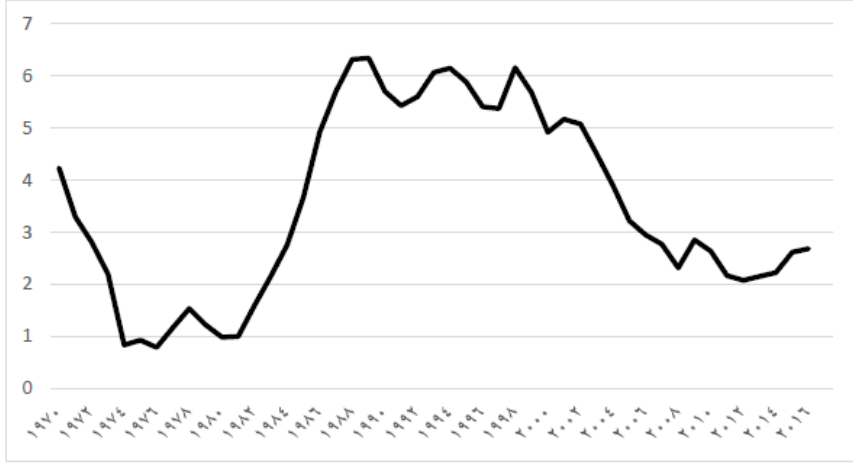
تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في السعودية 454 هكتار وتشكل 22.7% من مساحة السعودية ورغم قدم الزراعة كنشاط اقتصادي الا انها بقيت القطاع الاقل اسهاما في اجمالي الناتج المحلي السعودي فعلى سبيل المثال لم يزد اسهام قطاع الزراعة في الناتج بالأسعار الثابتة عن 2.35% في عام 2018¹. ويوضح شكل (5) انخفاض القيمة المضافة لقطاع الزراعة مع بداية طفرة النفط الاولى من حوالي 3% الى اقل من 1% ولكنها عادت للارتفاع في عقد الثمانينات نتيجة طفرة التي شهدها القطاع ، وذلك بسبب القروض والاعانات التي قدمتها الحكومة لقطاع الزراعة وشراء الانتاج من المزارعين بأسعار تشجيعية². الا انه بسبب ندرة المياه وحيث يستهلك القطاع الزراعي اكثر من 85% من الموارد المائية في السعودية، فقد اتجهت السياسات الحكومية في نهاية الالفية الاولى لتقليل من زراعة المنتجات

¹ صندوق التنمية الزراعية (2019)، التقرير السنوي، ص 11.

² عبد العزيز الحسيني. (1999) التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة في المملكة العربية السعودية : الواقع والتحديات، مجلة جامعة فيصل، عدد خاص، ص 190.

المستهلكة للمياه بشكل كبير مثل القمح من خلال خفض شراء القمح وغيرها مما ادى الى انخفاض اسهام القطاع الزراعي بشكل ملحوظ خلال السنوات العشرة الاخيرة.¹

شكل (5) مساهمة القطاع الزراعي السعودي في الناتج المحلي للمدة (1970-2020)



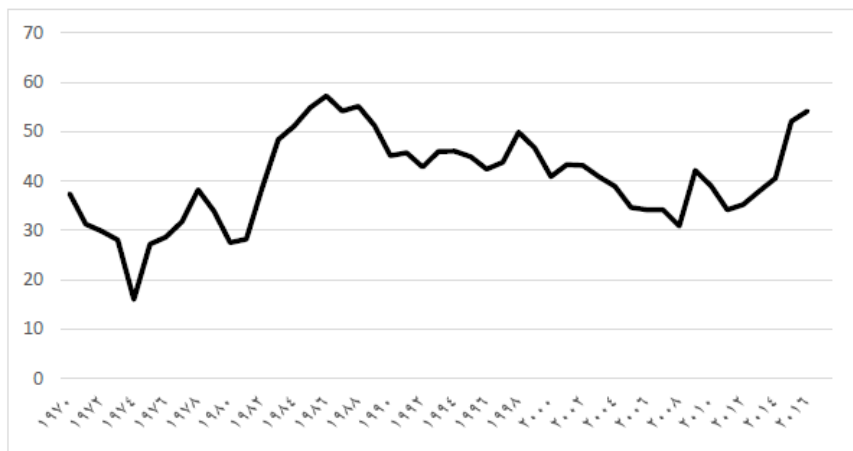
المصدر: البنك الدولي (2020) قاعدة بيانات الاقتصاد السعودي.

ثالثاً. قطاع الخدمات:

يتضمن قطاع الخدمات قطاعات فرعية كبيرة في الاقتصاد مثل التعليم والصحة والسياحة والخدمات المالية وخدمات الاتصالات وغيرها وهو القطاع الذي يعول عليه في التنويع الاقتصادي في السعودية بجانب قطاع الصناعة التحويلية وفي توليد اكبر قدر ممكن من الوظائف. ويوضح شكل (6) ان القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي خلال المدة 1970-2020 تراوحت ما بين 16% في عام 1974 الى 58% في منتصف الثمانينات. وشهد قطاع الخدمات انفتاحا كبيرا بعد انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في عام 2005 اذ دخلت الى السوق السعودية شركات كبيرة في الاتصالات والطيران وزاد عدد الجامعات الحكومية والخاصة بشكل كبير، وعلى الرغم من ذلك لم تتجاوز مساهمته في الناتج اكثر من 45% كمتوسط للألفية الثانية.

¹ المصدر نفسه، ص 97.

شكل (6) مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي السعودي للمدة 1970-2020

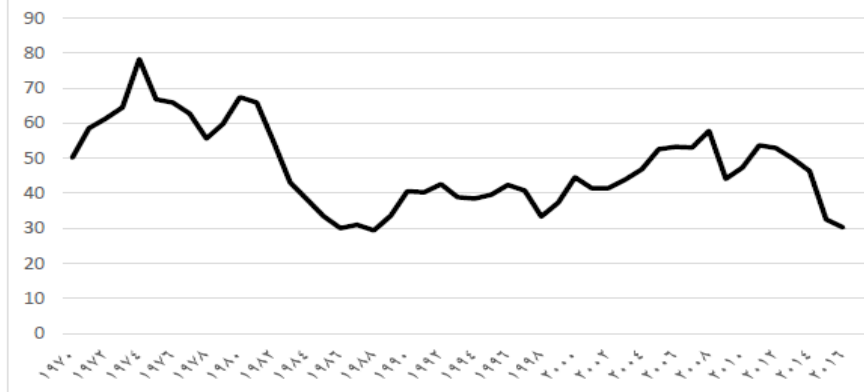


المصدر: البنك الدولي (2020) قاعدة بيانات الاقتصاد السعودي.

رابعاً. قطاع الصناعة غير تحويلية (الاستخراجية)

تعتمد السعودية في عوائدها وصادراتها على النفط الخام اعتماداً كبيراً حيث يشكل النفط الخام حوالي 80% من اجمالي الصادرات وتعتمد 90% من إيرادات الحكومة على عوائده. كما تمتلك السعودية 7 مناجم للذهب و 8 اخرى يستخرج منها الفوسفات والالمنيوم والبوكسايت والنحاس وغيرها من المعادن. ويتضح من شكل (7) زيادة مساهمته في الناتج المحلي الى ما يصل 78% من الناتج المحلي الاجمالي مع بداية طفرة اسعار النفط الاولى في عام 1973, الا انها بدأت في الانخفاض بشكل كبير بعد نهاية الطفرة في عام 1981. ووصلت الى اقل مستوياتها في اواخر الثمانينات لتبلغ 30% من الناتج وخلال تسعينات القرن الماضي لم تتجاوز كمتوسط للمدة 40%. ثم حققت ارتفاعات في نسبتها خلال الالفية الثانية وبلغت اقصى مساهمة لها في الناتج 49% عام 2008 وادنى مساهمة 30% عام 2020.

شكل (7) مساهمة الصناعة غير تحويلية في الناتج المحلي السعودي للمدة 1970-2020



المصدر: البنك الدولي (2020) قاعدة بيانات الاقتصاد السعودي.

جدول (5)

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي السعودي والناتج غير النفطي للمدة 1970-2020

مليون دولار

السنة	GDP اسعار ثابتة سنة الاساس: 1999 (1)	التغيير %	الناتج غير النفطي (2)	التغيير %	1/2
1970	174393	-	76033	-	43.5
1971	203878	16.9	82628	8.6	40.4
1972	245406	20.3	94355	14.2	38.4
1973	301054	22.6	113150	20	37.58
1974	369118	22.6	159465	40.9	43.2
1975	373241	1.11	198028	24.2	53.03
1976	417814	6.8	202613	2.3	48.5
1977	446580	1.89	216370	6.8	48.45
1978	442090	17.05	231976	7.2	52.4
1979	485163	20.87	245884	6	50.6
1980	517061	24.75	267301	8.7	51.7
1981	541864	0.72-	294791	10.3	54.4
1982	485570	3.43	314199	6.6	64.7
1983	447440	13.07-	32076	-89.8	71.6

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

السنة	GDP اسعار ثابتة سنة الاساس: 1999 (1)	التغيير %	الناتج غير النفطي (2)	التغيير %	1/2
1984	432793	1.48-	315993	88.1	73
1985	408659	1.45	311869	-1.3	76.3
1986	428461	4.64	293697	-5.8	68.5
1987	412318	9.30	296078	0.8	71.8
1988	446235	0.01-	301909	1.97	67.6
1989	446495	3.11-	307623	1.9	68.8
1990	485697	57.81	314678	2.3	64.78
1991	529895	64.04-	314678	0.0	59.3
1992	554445	32.59	330302	4.97	59.5
1993	554769	30.28	337288	2.12	60.7
1994	558666	3.83	341964	1.4	61.2
1995	559884	2.11	345138	0.93	61.6
1996	578852	11.02	357911	3.7	61.8
1997	593866	21.23	376018	5.06	63.3
1998	610760	34.85	385222	2.45	63
1999	606439	17.58	397606	3.21	65.5
2000	636306	1.4	413650	4.04	65
2001	639735	2.3	427927	3.45	66.8
2002	640702	6.90-	443826	3.7	69.2
2003	690041	33.10-	460329	3.72	66.7
2004	749524	54.15	511977	11.2	68.3
2005	848742	4.40	598315	16.8	70.5
2006	899601	10.15	658103	10	73.1
2007	975412	1.37	722341	9.7	74
2008	993254	8.22	760442	5.3	76.5
2009	1067097	3.37	833200	8	78
2010	1158546	6.40	899659	5.8	77.6
2011	12258546	7.54	952102	-93.4	77.4
2012	180886	13.93	62269	14.6	42.05

الفصل الثاني: تحليل واقع الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

السنة	GDP اسعار ثابتة سنة الاساس: 1999 (1)	التغيير %	الناتج غير النفطي (2)	التغيير %	1/2
2013	182152	6.57	71371	4.17	41.1
2014	190895	0.69	74344	2.7	42.8
2015	178453	4.79	76358	-6.7	40
2016	176532	-0.98	71247	7.4	45.6
2017	179886	1.86	76543	1.43	48.5
2018	181954	1.14	77665	-0.14	47.8
2019	182553	-0.32	77556	-6.16	48.1
2020	158854	-21.8	72776	-5.3	45.6

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي- مديرية الحسابات القومية -الناتج والدخل سنوات متفرقة، البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/country/IQ>

مؤشرات الاقتصاد السعودي على موقع البنك:

الفصل الثالث

قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

- المبحث الاول: تأثير الصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي العراقي.
- المبحث الثاني: تأثير الصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي الكويتي.
- المبحث الثالث: تأثير الصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي السعودي.

الفصل الثالث

قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الرسالة، ويعنى بقياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في كل من العراق والكويت والسعودية وللمدة 1970-2020 اي ان مدة البحث تتضمن كافة الصدمات النفطية التي تعرضت لها الاقتصاديات المذكورة وانعكاسها على النشاط الاقتصادي للبلدان اعلاه .وباستخدام طرق القياس الحديث من اختبارات جذر الوحدة (اختبار الاستقرار) ونموذج التكامل المشترك متعدد الحدود ونموذج تصحيح الخطأ ونموذج *ARDEL* ودالة استجابة النبضة *Impulse Resposable Function* . وبناء على ماتقدم قسم الفصل الى المباحث الاتية:

المبحث الأول: تأثير الصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي العراقي.

المبحث الثاني: تأثير الصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي الكويتي.

المبحث الثالث: تأثير الصدمة النفطية على الناتج المحلي الاجمالي السعودي.

المبحث الاول

تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي العراقي

للمدة (1970-2020)

أولاً. توصيف وصياغة النموذج القياسي

1. لبيان تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي العراقي نستعمل نموذج *ARDEL* ونقوم بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta gdpi_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta gdpi_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta oshock_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta inf_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta tti_{t-i}$$

$$+ \beta_1 gdpi_{t-1} + \beta_2 oshock_{t-1} + \beta_3 inf_{t-1} + \beta_4 tti_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$Gdpi$ = الناتج المحلي الاجمالي العراقي.

$Oshock$ = الصدمة النفطية.

Inf, tti = اجمالي التجارة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي وهما متغيران تفسيران

يدعمان النموذج¹.

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0 = الحد الثابت.

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

¹ Cunado, J., (2003). 'Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries', Journal of Energy Economics, vol. 41, pp. 137-154.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3 =$ معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك.

t الزمن

$\varepsilon_t =$ حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه إذا أصبح إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta gdp_i_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta gdp_i_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta oilshock_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta inf_i_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta tti_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2)$$

حيث (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ يتم إضافته للنموذج أما (gdp_i) تمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة ($t - 1$ إلى المدة t) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

2. توصيف وتقدير الصدمة النفطية:

تم الاعتماد على توصيف التغيرات في اسعار النفط على دراسة هاملتون 1983 وعلى النحو الآتي:

- صدمة موجبة (Positive shock) O_t if $O_t > 0$

غير ذلك 0

- صدمة سالبة (Negative shock) O_t if $O_t < 0$

غير ذلك 0

تم تقدير الصدمة النفطية بطريقة: المتغير العشوائي (البواقي) (*resident*)

من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي لمتغير اسعار النفط العالمية: بعد تقدير واستخراج قيم البواقي، يتم اجراء انحدار بين البواقي مع القيم المتباطئة لها والبواقي الناتجة تمثل الصدمة النفطية. وعلى النحو الاتي:

$$Oilp_t = \alpha + \beta_1 oilp_{t-1} + e_t \quad \dots \dots (3)$$

$$e_t = \alpha + \beta e_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (4)$$

$$U_t = \text{Oil shock} \dots \dots \dots (5)$$

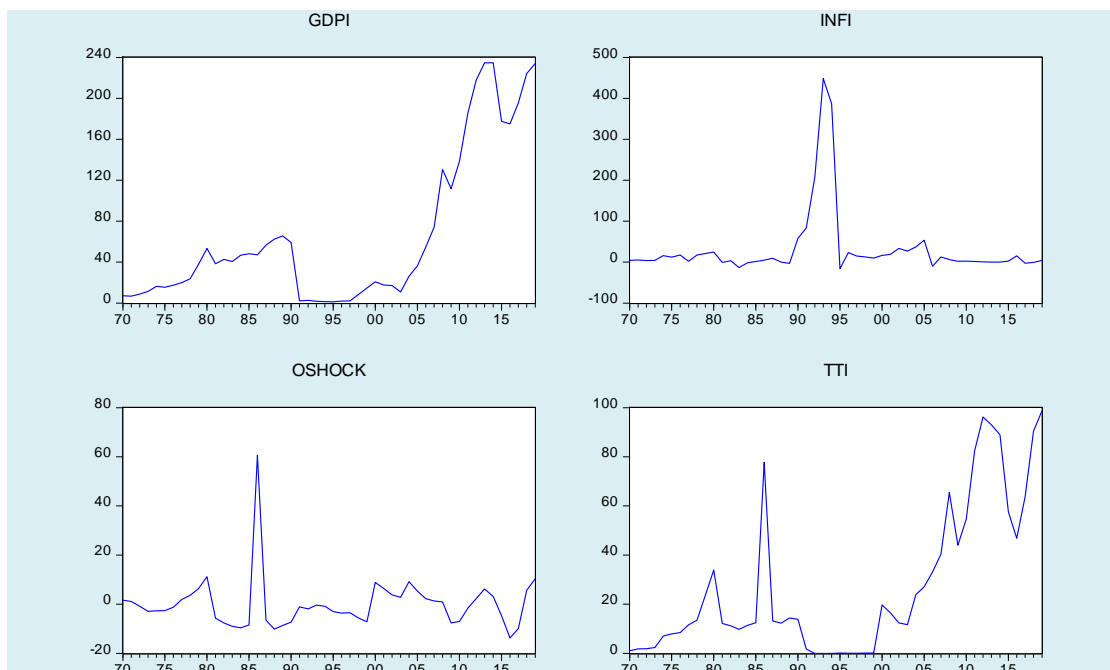
ثانياً: بيانات النموذج القياسي:

عدلت بيانات المتغيرات كافة موسمياً وبقيم سنوية (راجع ملحق 1). وجمعت البيانات من مصادر دولية (البنك الدولي واحصاءات التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي)، ويوضح شكل (8) الاتجاه الزمني لمتغيرات النموذج للمدة (1970-2020) بيانات سنوية. ويلاحظ ان المسار الزمن لبعض المتغيرات لا يتسم بالاستقرار في اتجاهه العام.

ثالثاً. الوصف الاحصائي لبيانات النموذج

ويبين جدول (6) الوصف الاحصائي لبيانات المتغيرات وعلى النحو الاتي: حقق الناتج المحلي الاجمالي العراقي gdp*i* اعلى قيمة له بلغت (234.650) مليار دولار في عام 2013 وادنى قيمة له (1.150) في عام 1995 وبوسط حسابي بلغ (65.58)

شكل (8) الاتجاه الزمني لمتغيرات نموذج العراق للمدة (2020-1970)



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ووسيط (38.12) وكان الانحراف المعياري له (75.03) وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت (0.001). اما معدل التضخم infi حقق اعلى نسبة له بلغت 448.5 في عام 1993 وادنى نسبة له في عام 1995 وبوسط حسابي بلغ 31.5 ووسيط 5.74 وكان الانحراف المعياري له 86.37 وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت صفرية. اما متغير الصدمة النفطية oshock حقق اعلى قيمة له بلغت (60.58) دولار في عام 1986 وادنى قيمة (3.73) في عام 2016. وبوسط حسابي بلغ (0.0004) ووسيط (10.08) وكان الانحراف المعياري له (14.9) وباحتمالية اقل من 5% بلغت (0.015). اما اجمالي التجارة الخارجية فحققت اعلى قيمة لها بلغت (98.82) مليار دولار في عام 2019 وادنى قيمة بلغت (0.000) دولار في الاعوام 1992 و 1993 و 1994. مع وسط حسابي بلغ (27.40) ووسيط (12.79) وكان الانحراف المعياري له (30.76) وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت 0.004.

جدول (6)

الوصف الاحصائي لمتغيرات نموذج العراق للمدة (2020-1970)

TTI	OSHOCK	INFI	GDPI	
27.40660	0.000400	31.56280	65.58940	Mean
12.79500	-1.160000	5.745000	38.12000	Median
98.82000	60.58000	448.5000	234.6500	Maximum
0.000000	-13.72000	-16.12000	1.150000	Minimum
30.76969	10.58403	86.37303	75.03085	Std. Dev.
1.129628	3.776162	3.904985	1.234368	Skewness
2.925033	22.59834	17.65412	3.075790	Kurtosis
10.64553	919.0261	574.4560	12.70918	Jarque-Bera
0.004879	0.000000	0.000000	0.001739	Probability
1370.330	0.020000	1578.140	3279.470	Sum
46391.91	5489.063	365554.7	275851.8	Sum Sq. Dev.
50	50	50	50	Observations

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي *Eviews.10*

رابعاً. اختبار جذر الوحدة

يتم عمل اختبار استقراريه للسلسلة الزمنية للمتغيرات *tti, infi, oshock, Gdpi* فيما يتعلق بوجود جذر الوحدة، من خلال تطبيق اختبارات كل من ديكي فولر المطور - الموسع - (ADF)، وفيليبس-بيرون (P-P)، عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (Differences1) و تحت فروض بدون قاطع، وبقاطع، وبقاطع واتجاه زمني.

جدول (7)

اختبار جذر الوحدة : اختبار ADF لمتغيرات نموذج العراق للمدة 2020-1970

Variable	Level		1 st Difference	Critical value			
	ADF test	Prob.	ADF test	Prob.	1%	5%	10%
gdpi	0.4622	0.983	-5.3777*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5999
oshock	- 6.3962*	0.000			-3.5744	-2.9237	-2.5999
infi	-2.8580	0.05081	-4.6690*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5999
tti	-1.3998	0.5749	-8.5628*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5999

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويوضح جدول (7) و (8) نتائج اختبار ADF و P-P، والقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%)، (5%)، (10%). وظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ADF):

جدول (8)

اختبار جذر الوحدة: اختبار P-P لمتغيرات نموذج العراق للمدة 2020-1970

Variable	Level		1 st Difference	Critical value			
	P-P test	Prob.	P-P test	Prob.	1%	5%	10%
gdpi	0.2454	0.2798	-5.3493*	0.000	-3.5332	-2.9062	-2.5906
oshock	- 9.6991*	0.000			-3.5401	-2.9092	-2.5922
infi	- 3.1318**	0.0300			-3.5332	-2.9062	-2.5906
tti	-0.8681	0.7900	-9.8793*	0.000	-3.5332	-2.9062	-2.5906

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews.10

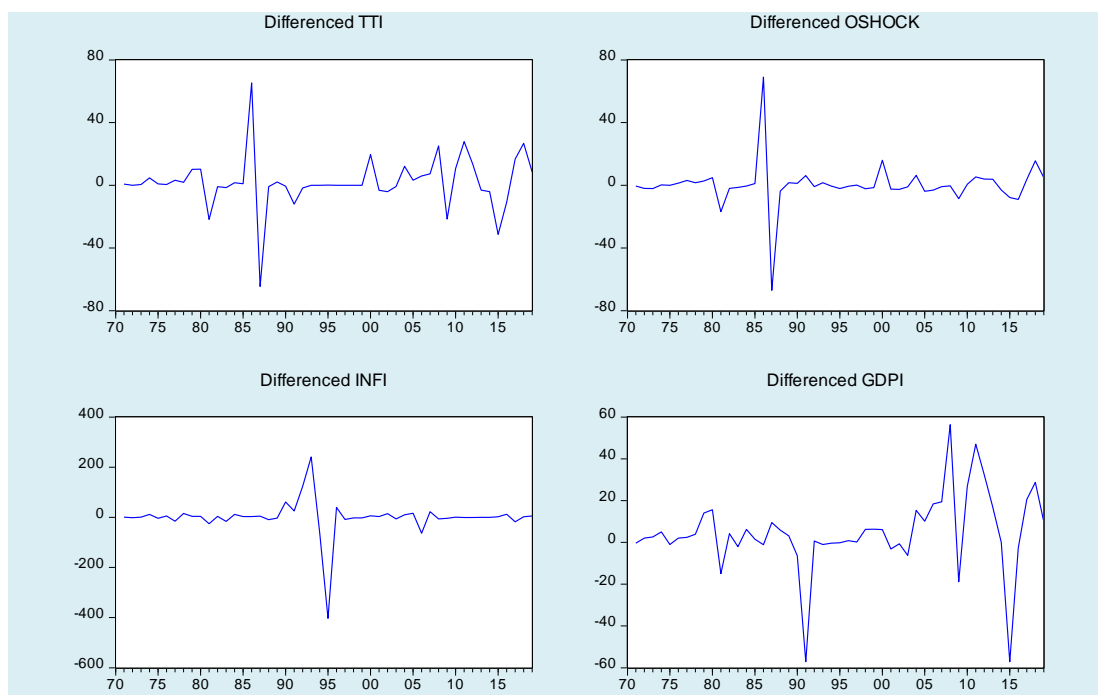
- ان السلسلة الزمنية للمتغير gdp*i* غير ساكنة في مستوياتها الاصلية بالاستناد الى اختبار ديكي فولر الموسع، اذ كانت القيمة المقدرة له اكبر من القيم الجدولية مما يعني قبول فرضية العدم: H_0 القائلة بعدم سكون المتغير في مستواه لاحتواء السلسلة على جذر الوحدة. وعند اخذ الفرق الاول اصبحت السلسلة ساكنة اذ كانت القيمة المقدرة (-5.3777) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.5332) عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة: H_1 القائلة بسكون المتغير عند الفروق الاولى اي عدم احتواء السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي على جذر الوحدة. وعند اجراء الاختبار (بالمستوى (Level) وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير (oshock) والبالغة (-9.6991) اصغر من القيم الجدولية البالغة (-3.5332) عند مستوى معنوية 1% وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بسكون المتغير في مستواه بقاطع واتجاه زمني. و يتضح مما تقدم ان المتغير oshock متكامل من الدرجة الصفرية $I \sim 0$.

- ان السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الاقتصاد العراقي غير ساكنة في مستوياتها الاصلية، اذ كانت القيمة المقدرة له اكبر (او القيمة المطلقة اصغر) من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% واحتمالية اكبر من (0.05) اذ بلغت (0.05081) مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون المتغير في مستواه اي عدم احتواء السلسلة الزمنية لمعدل التضخم على جذر الوحدة. وعند اجراء الاختبار بالفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة اصغر من القيمة الجدولية البالغة عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بسكون المتغير في الفرق الاول بقاطع واتجاه زمني. ويتضح مما تقدم ان المتغير متكامل من الدرجة الاولى. اما سلسلة اجمالي التجارة الخارجية للعراق غير ساكنة بالمستوى، اذ كانت القيمة المقدرة لها اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% واحتمالية كبيرة بلغت 0.5749 و عند اخذ الفرق الاول لها اصبحت ساكنة اذ ان القيمة المقدرة اصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% وباحتمالية صفرية اي ان سلسلة متغير اجمالي التجارة الخارجية متكاملة من الدرجة الاولى. ولدعم نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع، تم اعتماد اختبار فيليبس - بيرون في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، لما له من قدرة احصائية ديناميكية افضل وادق ولا سيما في العينات ذات الحجم

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (1970-2020)

الصغيرة. ويتبين من نتائج هذا الاختبار بان السلاسل الزمنية للمتغيرات: الصدمة النفطية ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي ساكنة في المستوى وبكل الفروض، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلاسل اصغر من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاثة، مما يعني امكانية قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. في حين المتغيرين: الناتج المحلي الاجمالي العراقي واجمالي التجارة الخارجية كانت غير ساكنة في المستوى وبكل الفروض وعند اجراء الاختبار باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير: الناتج المحلي الاجمالي اصغر من القيمة المقدرة عند مستوى معنوية 1% وباحتمالية صفرية. اما القيمة المقدرة للمتغير اجمالي التجارة الخارجية للعراق اصغر من القيمة الجدولية وباحتمالية صفرية مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم احتواء المتغير على جذر الوحدة واستقرارها. ويوضح شكل (9) استقرارية متغيرات النموذج العراقي في المستوى: الصدمة النفطية ومعدل التضخم والفرق الاول: الناتج المحلي الاجمالي العراقي واجمالي التجارة الخارجية وللمدة (1970-2020).

شكل (9) استقرارية متغيرات النموذج العراقي للمدة (1970-2020)



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي ابيوز 10

خامساً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

لما كانت متغيرات النموذج: gdp_i , tti متكاملة من الدرجة الاولى و $oshock$, $infi$ متكاملة من الدرجة الصفرية اي غير متكاملة بنفس الرتبة فعليه لايمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن لان الاختبار يفترض ان تكون جميع المتغيرات بالفروق الاولى، وعليه نستخدم نموذج (ARDL). ويكون هناك تكامل مشترك بين الصدمة النفطية والناتج المحلي الاجمالي العراقي ومعدل التضخم واجمالي التجارة ووفقا لمنهج الحدود اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجه وعليه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ونقبل بالفرضية البديلة المتضمنة وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج . اما اذا كانت القيم المحسوبة اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة، نرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود. وجدول (9) يوضح نتائج اختبار الحدود.

جدول (9)

نتائج اختبار الحدود لنموذج العراق

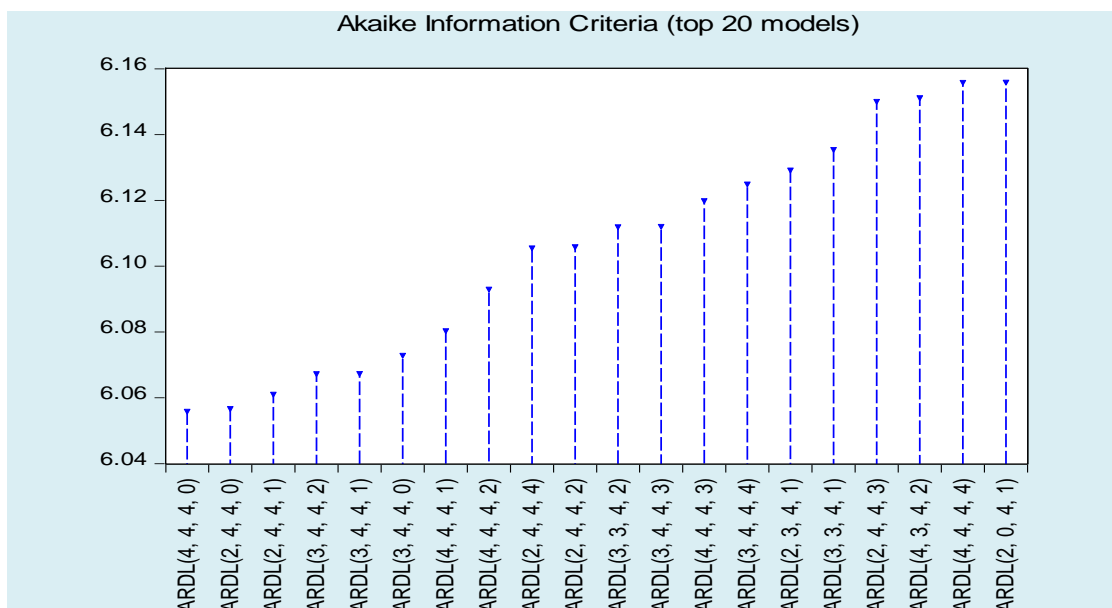
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	10.298	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
	Finite Sample: n=50		46	Actual Sample Size
3.398	2.538	10%		
4.002	3.048	5%		
5.328	4.188	1%		
	Finite Sample: n=45			
3.428	2.56	10%		
4.022	3.078	5%		
5.412	4.27	1%		

يتبين من الجدول (9) ان قيمة احصائية F المحسوبة جاءت اكبر من قيمة الحد الاعلى للحدود (Bounds test) كما حدده Pesaran في حالة وجود حد ثابت للدالة، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة بان المتغيرات متكاملة معا وتحقق علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى معنوية 1% ، 2.5% و 5% و 10%.

1- تقدير فترة الابطاء المثلى

لما كان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل، اذ ان معاملات الاجل الطويل هي تمثل المرونات. وعلى ضوء ذلك فان النموذج الامثل الذي يعطي ادنى قيمة لمعيار AIC هو النموذج ARDL(4,4,4,0) لتقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل كما موضح في الشكل (10).

شكل (10) النموذج الامثل للتباطؤ الامثل للعراق



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويوضح جدول (10) نتائج تقدير النموذج اذ يتضح ان جميع المرونات المقدره جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج، كما نجد ان النموذج يفسر 99 من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة النموذج المقدر، كما ان النتائج تتفق لحد كبير مع النظرية الاقتصادية وفروضها، اذ تؤدي زيادة الصدمة النفطية بنسبة 1 الى تخفيض

الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.03). اما زيادة معدل التضخم بنسبة 1 فيؤدي الى تخفيض الناتج بنسبة (0.023). في زيادة اجمالي التجارة الخارجية بنسبة 1 فيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.8 مع التأكيد على معنوية المعلمات الثلاث احصائيا وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت (0.000) و (0.050) و (0.000) على الترتيب.

جدول (10)

الميل الحدية لعلاقة طويلة الاجل لنموذج العراق

Dependent Variable: GDPI				
Method: ARDL				
Date: 05/13/21 Time: 07:19				
Sample (adjusted): 1974 – 2019				
Included observations: 46 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): inf,tti,oilshock				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.353159	0.058633	0.489773	GDPI(-1)
0.0007	-3.805048	0.064271	-0.244553	GDPI(-2)
0.8860	-0.144586	0.066450	-0.009608	GDPI(-3)
0.2090	1.283897	0.048482	0.062246	GDPI(-4)
0.0400	-2.012935	0.011761	-0.023674	INFI
0.6844	-0.410504	0.014958	-0.006140	INFI(-1)
0.3141	1.023825	0.015438	0.015806	INFI(-2)
0.9377	0.078756	0.014546	0.001146	INFI(-3)
0.0438	-2.104892	0.011153	-0.023475	INFI(-4)
0.0000	18.50670	0.047402	0.877259	TTI
0.0017	3.453372	0.065295	0.225489	TTI(-1)
0.0001	4.714607	0.063180	0.297871	TTI(-2)

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (2020-1970)

0.0004	4.023646	0.062044	0.249642	TTI(-3)
0.0000	5.048648	0.064204	0.324144	TTI(-4)
0.0000	17.69026	0.058594	-1.036540	OILSHOCK
0.2047	-1.296408	1.297989	-1.682724	C
70.55457	Mean dependent var		0.997693	R-squared
76.25439	S.D. dependent var		0.996540	Adjusted R-squared
6.107859	Akaike info criterion		4.485665	S.E. of regression
6.743908	Schwarz criterion		603.6357	Sum squared resid
6.346127	Hannan-Quinn criter.		-124.4808	Log likelihood
1.912512	Durbin-Watson stat		864.9564	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

أما بالنسبة للنموذج المستخدم في قياس المرونات في الاجل الطويل نجري عدد من الاختبارات:

أ. اختبار عدم تجانس التباين:

يشير جدول (11) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين وقيمة F المحسوبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5%، وان معلمة Chi-square غير معنوية باحتمالية بلغت (0,298) و (0,280).

جدول (11)

اختبار عدم تجانس التباين لنموذج العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.2989	Prob. F(9,36)	1.246519	F-statistic
0.2806	Prob. Chi-Square(9)	10.92912	Obs*R-squared
0.1280	Prob. Chi-Square(9)	13.84284	Scaled explained SS

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ب. اختبار LM للارتباط الذاتي:

يشير جدول (12) الى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي اذا كانت قيمة F المحتسبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5% بلغت (0.149).

جدول (12)

اختبار الارتباط المتسلسل لنموذج العراق

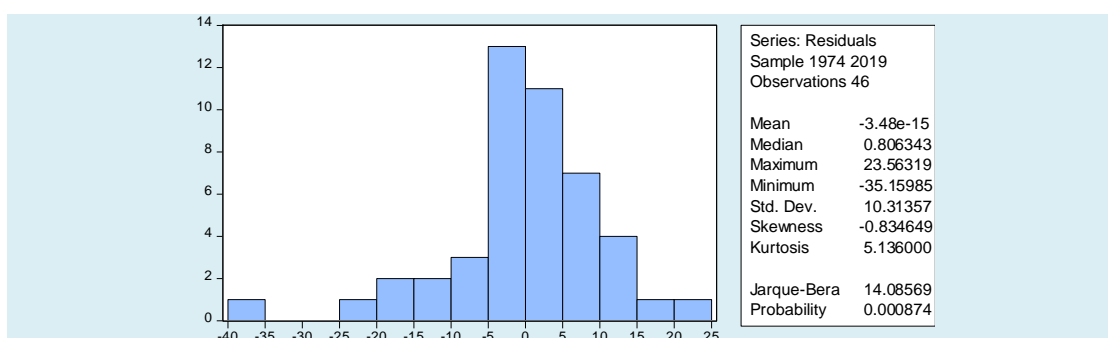
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.1494	Prob. F(2,34)	2.011434	F-statistic
0.0877	Prob. Chi-Square(2)	4.866858	Obs*R-squared

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ج. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

توضح شكل (11) من الاحصائية الى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر.

شكل (11) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لنموذج العراق



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

2. تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

العلاقة طويلة الاجل يمكن ان نستخرجها من نموذج تصحيح الخطأ علاقة المتغيرات في المستوى يعكس هذه العلاقة وكما يوضحها جدول (13)

جدول (13)

العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL للعراق

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0017	3.391306	0.862391	-2.924632	OSHOCK
0.0550	-1.983678	0.100407	-0.199175	INFI
0.0007	3.710588	0.426092	1.581050	TTI
0.0072	-2.848128	20.47346	-58.31104	C
EC = GDPI - (2.9246*OSHOCK -0.1992*INFI + 1.5811*TTI -58.3110)				

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

والمعادلة اسفل الجدول هي معادلة معلمة تصحيح الخطأ تشير للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وعلى النحو الاتي :

$$Gdpi = 58.311 - 2.924 Oshock - 0.199 Infi + 1.581 TTi \dots \dots (6)$$

وتشير معادلة 6 الى وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج. حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي العراقي بعلاقة سالبة مع الصدمة النفطية فزيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 2.92 وحدة وهذا يتعارض مع الفرضية القائمة. في حين ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 يؤدي الى انخفاض الناتج بنسبة 0.2 وارتفاع اجمالي التجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار 1.58 وحدة وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

والخطوة الاخيرة في نموذج ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في الاجل القصير باستخدام نموذج ARDL(4,4,4,0).

جدول (14)

نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل لنموذج العراق

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDPI)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/13/21 Time: 03:17				
Sample: 1970 2019				
Included observations: 46				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5641	-0.582144	0.116451	-0.067792	D(GDPI(-1))
0.0449	-2.077677	0.126258	-0.262324	D(GDPI(-2))
0.0015	-3.432549	0.110654	-0.379825	D(GDPI(-3))
0.0002	4.149360	0.161560	-1.670371	D(Oshock)
0.0041	3.061840	0.213398	-1.653391	D(Oshock(-1))
0.0000	-6.851828	0.039001	-0.267226	CointEq(-1)*
4.841957	Mean dependent var		0.714613	R-squared
19.30596	S.D. dependent var		0.678939	Adjusted R-squared
7.743688	Akaike info criterion		10.93919	S.E. of regression
7.982206	Schwarz criterion		4786.633	Sum squared resid
7.833038	Hannan-Quinn criter.		-172.1048	Log likelihood
			2.271994	Durbin-Watson stat

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويتبين من الجدول (14) ما يأتي:

أ) سرعة تعديل النموذج الى حالة التوازن او معلمة تصحيح الخطأ معنوية وباحتمالية صفرية وتأخذ اشارة سالبة كما متوقع بلغت (-0.2672) اي خلال فصل من السنة يتم تصحيح الاختلال الحاصل في الاجل القصير وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل.

ب) ان الصدمة النفطية ترتبط بعلاقة قصيرة الاجل عكسية مع الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى ان زيادة الصدمة النفطية بمقدار 1 دولار يؤدي الى تخفيض الناتج بمقدار (1.67) مليار دولار. كما ان زيادة الصدمة خلال السنة السابقة بمقدار واحد دولار يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (1.65) مليار في السنة الحالية.

ج) انعدام العلاقة القصيرة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم واجمالي التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2019).

3. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

يعكس هذا الاختبار معاملات الاجلين القصير و الطويل خلو البيانات المستعملة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن و يتم استعمال اختبارين لهذا الغرض:

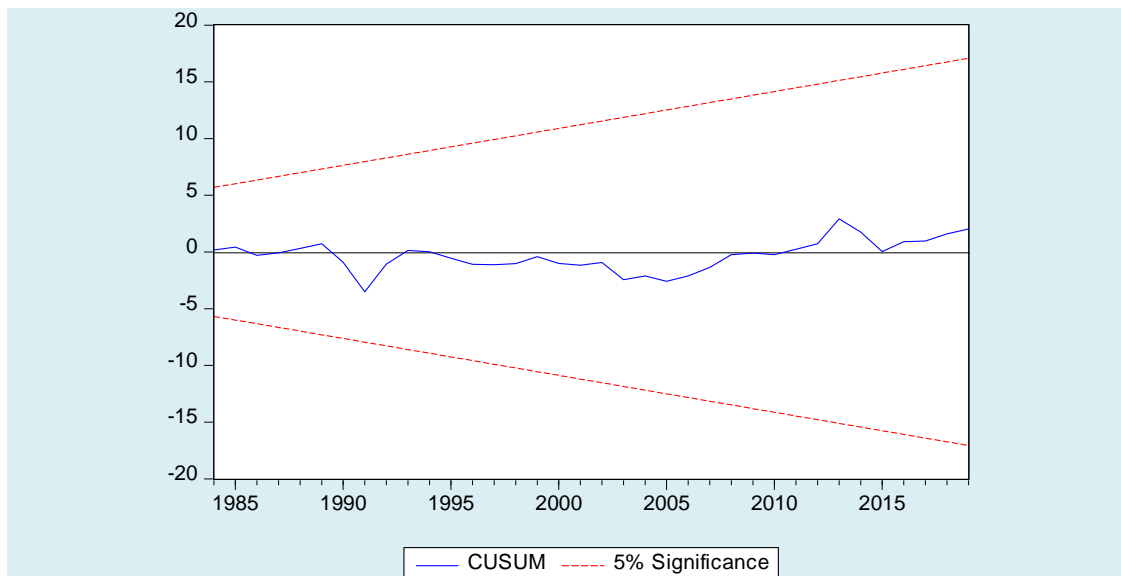
أ) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM

ب) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ

فاذا وقع داخل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين انفا الذكر للنموذج الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5% تكون هذه المعاملات مستقرة، اما اذا انتقل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين خارج هذه الحدود عند مستوى 5% تكون هذه المعاملات غير مستقرة .

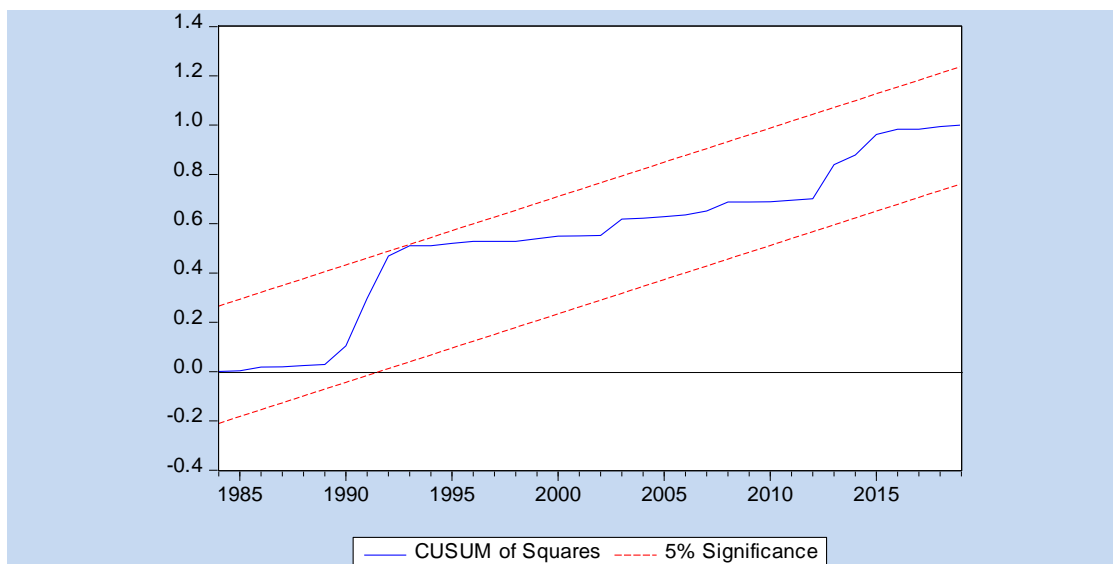
ويتضح من شكل (12) و (13) ان المعاملات المقدره لنموذج ARDL المستعمل لمتغيرات الاقتصاد العراقي مستقرة وفي انسجام في نتائج تصحيح الخطأ بالاجلين القصير والطويل.

شكل (12) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

شكل (13) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ

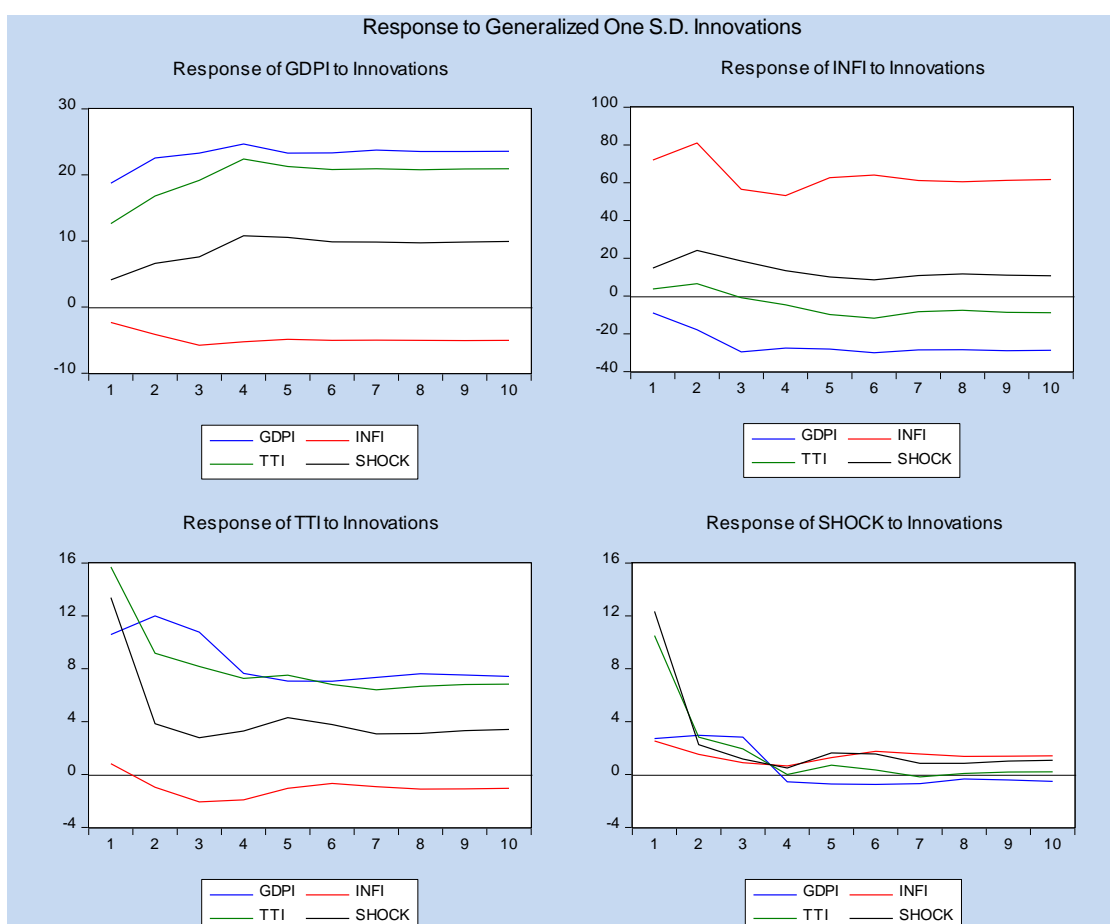


المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

سادساً. دالة استجابة النبضة Impulse Response Function

يوضح الشكل (14) دالة استجابة النبضة للصدمات والمشتقة من نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك لان المعامل الواحد في متجه (VECM) المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك فأن (Impulse Response) تبين استجابة المتغير التابع في النموذج نتيجة حدوث صدمة (Shock) في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية واحدة (One Standard deviation), فأن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل، ولكن بسبب وجود هذا المتغير في معادلة متغير آخر، فأن تغيره سوف ينتشر إلى ذلك المتغير في الوقت الحاضر والمستقبل.

شكل (14) دوال استجابة النبضات لمتغيرات النموذج العراقي للمدة 2020-1970



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

المحور الأفقي يبين عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير في النموذج، أما المحور العمودي فيقيس استجابة المتغير لصدمة لمتغير اخر. و نلاحظ في الشكل المذكور ان استجابة الناتج المحلي الاجمالي للصدمة غير المتوقعة الحادثة له نفسه، تكون كبيرة نوعاً ما، حيث تمثل صدمات للناتج المحلي الاجمالي العراقي دوراً كبيراً ومهما في تفسير خطأ التنبؤ للمتغير نفسه، لكن بعد الفترة الاولى والثانية ثم نجده يبدأ بالتناقص بعد الفترة الثالثة والرابعة ويستمر بالتناقص الى اخر الفترة نتيجة الصدمة غير المتوقعة. أما استجابة الناتج المحلي الاجمالي العراقي لصدمة نفطية موجبة غير متوقعة تكون بشكل أولي كبيرة جدا في الفترة الأولى والثانية، ثم تبدأ بالتناقص مع تأثير سلبي وذلك لطغيان اثر الصدمة النفطية السالبة وابتداء من الفترة الثالثة والرابع ثم تعاود الانخفاض خلال بقية الفترة المبحوثة. أما استجابة الناتج لصدمة غير متوقعة في معدل التضخم بمقدار انحراف معياري واحد تكون سلبية وضئيلة في بداية الفترة الثانية والثالثة، لكنه يأخذ بالارتفاع باثر ايجابي بشكل سريع ليصل الى اقصاه في الربع الثامن ثم يعود الانخفاض محقق اثر سالب لبقية المدة المبحوثة. واستجابة الناتج للصدمة غير المتوقعة الحادثة لاجمالي التجارة الخارجية بمقدار انحراف معياري واحد تكون ايجابية وكبيرة في الفترة الاولى ثم تتلاشى في الفترة الثانية وتصبح معدومة ومساوية الصفر ثم تبدأ التحسن محقق تأثير ايجابي لبقية الفترة.

المبحث الثاني

تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي الكويتي للمدة (1970-2020)

أولاً. توصيف وصياغة النموذج القياسي

لبيان تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي الكويتي نستعمل نموذج *ARDEL* ومن خلال المعادلة التالية:

$$\begin{aligned}\Delta gdpk_t = & a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta gdpk_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta oshock_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta infk_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta ttk_{t-i} \\ & + \beta_1 gdpk_{t-1} + \beta_2 oshock_{t-1} + \beta_3 infk_{t-1} + \beta_4 ttk_{t-1} + \\ & \varepsilon_t \dots \dots \dots (7)\end{aligned}$$

حيث:

Gdpk = الناتج المحلي الاجمالي الكويتي .

Oshock = الصدمة النفطية .

Infk, ttk = اجمالي التجارة ومعدل التضخم في الكويت وهما متغيران تفسيران يدعمان

النموذج² .

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير .

a_0 = الحد الثابت .

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى .

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية .

¹ Cunado, J., (2003). 'Do oil price shocks matter?Op cit , pp. 137-154.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3 =$ معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة إمكانية وجود تكامل

مشترك.

t الزمن

$\varepsilon_t =$ حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه إذا أصبح إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا

لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta gdpk_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta gdpk_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta oilshock_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta infk_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta ttk_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots (8)$$

توصيف وتقدير الصدمة النفطية:

تم الاعتماد على توصيف التغيرات في اسعار النفط على دراسة هاملتون 1983 و تقدير

الصدمة النفطية بطريقة: المتغير العشوائي (البواقي) (resident) من خلال استعمال دالة

الارتباط الذاتي لمتغير اسعار النفط العالمية: بعد تقدير واستخراج قيم البواقي، يتم اجراء انحدار

بين البواقي مع القيم المتباطئة لها والبواقي الناتجة تمثل الصدمة النفطية.

ثانياً. بيانات النموذج القياسي:

تم تهيئة بيانات سنوية (راجع ملحق 2)، والتي جمعت من مصادر دولية (البنك الدولي

واحصاءات التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي)، ويوضح شكل (15) الاتجاه الزمني لمتغيرات

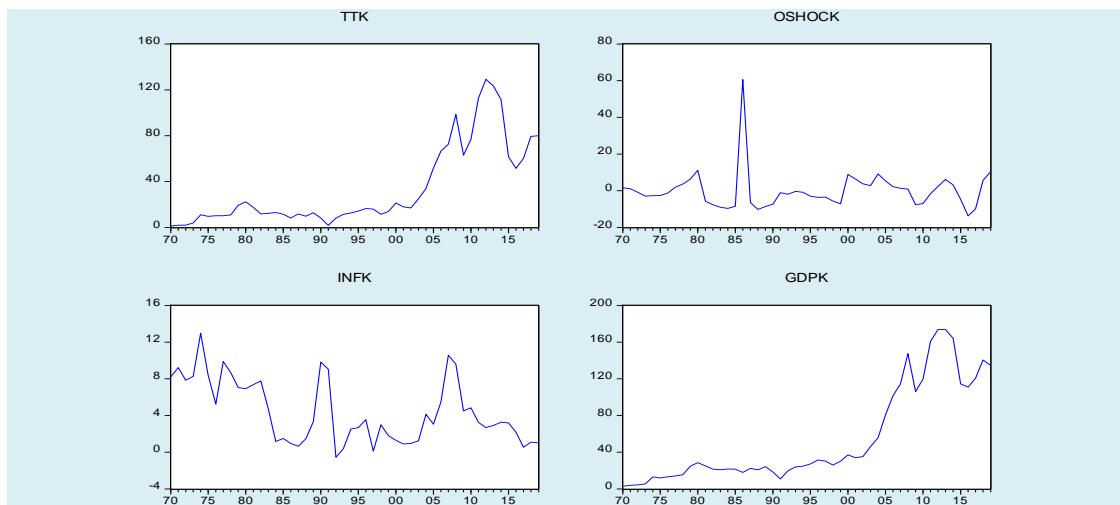
النموذج للمدة (1970-2020) بيانات سنوية. ويلاحظ ان المسار الزمن لبعض المتغيرات لا

يتسم بالاستقرار في اتجاهه العام.

ثالثاً. الوصف الاحصائي لبيانات النموذج

وبين جدول (15) الوصف الاحصائي لبيانات المتغيرات في الاقتصاد الكويتي وعلى النحو الاتي: حقق الناتج المحلي الاجمالي الكويتي gdpk اعلى قيمة له بلغت (173.90) مليار دولار في عام 2013 وادنى قيمة له (2.870) في عام 1970 وبوسط حسابي بلغ (54.97) ووسيط (26.56) وكان الانحراف المعياري له (53.31) وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت (0.009). اما معدل التضخم infi حقق اعلى نسبة له بلغت 12.99 في عام 1974 وادنى نسبة له -0.55 في عام 1992 وبوسط حسابي بلغ 4.41 ووسيط 26.5 وكان الانحراف المعياري له 3.44 وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت 0.023. اما متغير الصدمة النفطية oshock حقق اعلى قيمة له بلغت (60.58) دولار في عام 1986 وادنى قيمة (-) (13.72) في عام 2016. وبوسط حسابي بلغ (0.0004) ووسيط (-1.16) وكان الانحراف المعياري له (3.44) وباحتمالية صفرية. اما اجمالي التجارة الخارجية فحققت اعلى قيمة لها بلغت (129.24) مليار دولار في عام 2012 وادنى قيمة بلغت (1.22) دولار في عام 1970. مع وسط حسابي بلغ (33.58) ووسيط (15.1) وكان الانحراف المعياري له (35.72) وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت 0.0006.

شكل (15) الاتجاه الزمني لمتغيرات النموذج الكويتي للمدة (1970-2020)



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

جدول (15)

الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج الكويتي

GDPK	INFK	OSHOCK	TTK	
54.97980	4.417400	0.000400	33.58240	Mean
26.56000	3.265000	-1.160000	15.10000	Median
173.9300	12.99000	60.58000	129.2400	Maximum
2.870000	-0.550000	-13.72000	1.220000	Minimum
53.31908	3.445389	10.58403	35.72177	Std. Dev.
1.029120	0.574944	3.776162	1.301684	Skewness
2.533076	2.170182	22.59834	3.472352	Kurtosis
9.279932	4.189245	919.0261	14.58466	Jarque-Bera
0.009658	0.023117	0.000000	0.000681	Probability
2748.990	220.8700	0.020000	1679.120	Sum
139303.3	581.6646	5489.063	62526.19	Sum Sq. Dev.
50	50	50	50	Observations

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

رابعاً. اختبار جذر الوحدة

يتم عمل اختبار استقراره للسلسلة الزمنية للمتغيرات $Gdpk$, $oshock$, $infk$, ttk فيما يتعلق بوجود جذر الوحدة، من خلال تطبيق اختبارات كل من ديكي فولر المطور - الموسع - (ADF)، وفيليبس-بيرون (P-P)، عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (Differences1) و تحت فروض بدون قاطع، ويقاطع، ويقاطع واتجاه زمني.

جدول (16)

اختبار جذر الوحدة : اختبار ADF لمتغيرات نموذج الكويت للمدة 2020-1970

Variable	Level		1 st Difference	Critical value			
	ADF test	Prob.	ADF test	Prob.	1%	5%	10%
Gdpk	-0.7588	0.8215	-5.1630*	0.000	-3.5777	-2.9251	-2.6006
Oshock	-5.5643*	0.000			-3.5777	-2.9251	-2.6006
Infk	-2.0209	0.2772	-4.7453*	0.000	-3.5777	-2.9251	-2.6006
Ttk	-1.4076	0.5709	-5.0334*	0.000	-3.5777	-2.9251	-2.6006

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويوضح جدول (16) و (17) نتائج اختبار ADF و P-P، والقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%)، (5%)، (10%). وظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ADF):

جدول (17)

اختبار جذر الوحدة : اختبار P-P لمتغيرات نموذج الكويت للمدة 2020-1970

Variable	Level		1 st Difference	Critical value			
	P-P test	Prob.	P-P test	Prob.	1%	5%	10%
Gdpk	-0.6471	0.8501	-6.0429*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5906
Oshock	-6.6131*	0.000			-3.5744	-2.9237	-2.5922
Infk	-2.18420	0.0599	-7.3005*		-3.5744	-2.9237	-2.5906
Ttk	-1.2200	0.6586	-5.6425*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5906

المصدر : البرنامج الاحصائي Eviews.10

- ان السلسلة الزمنية للمتغير $gdpk$ غير ساكنة في مستوياتها الاصلية بالاستناد الى اختبار ديكي فولر الموسع، اذ كانت القيمة المقدرة له اكبر من القيم الجدولية مما يعني قبول فرضية العدم : H_0 القائلة بعدم سكون المتغير في مستواه لاحتواء السلسلة على جذر الوحدة. وعند اخذ الفرق الاول اصبحت السلسلة ساكنة اذ كانت القيمة المقدرة (-5.1630) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.5777) عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة: H_1 القائلة بسكون المتغير عند الفروق الاولى اي عدم احتواء السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي على جذر الوحدة. وعند اجراء الاختبار (بالمستوى (Level) وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير (oshock) وبالبالغة (-6.6131) اصغر من القيم الجدولية البالغة (-3.5777) عند مستوى معنوية 1% وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بسكون المتغير في مستواه بقاطع واتجاه زمني. و يتضح مما تقدم ان المتغير oshock متكامل من الدرجة الصفرية $I \sim 0$.

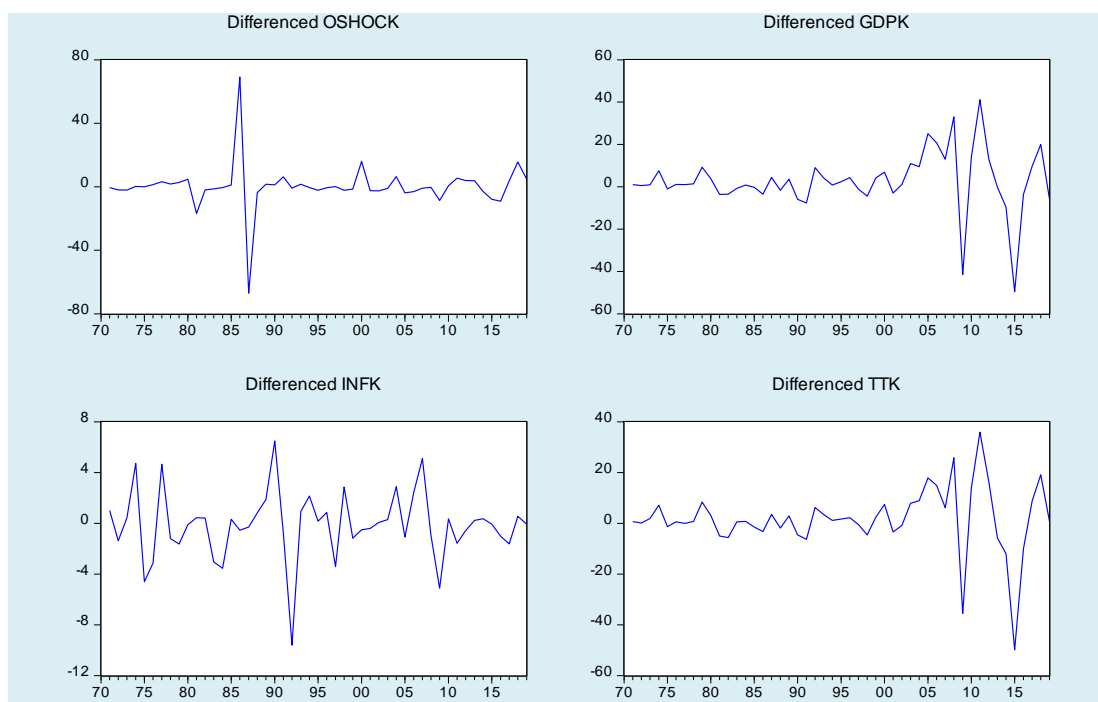
- ان السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الاقتصاد الكويتي غير ساكنة في مستوياتها الاصلية، اذ كانت القيمة المقدرة له اكبر (او القيمة المطلقة اصغر) من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% واحتمالية اكبر من (0.05) اذ بلغت (0.0.599) مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون المتغير في مستواه اي عدم احتواء السلسلة الزمنية لمعدل التضخم على جذر الوحدة. وعند اجراء الاختبار بالفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة اصغر من القيمة الجدولية البالغة عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بسكون المتغير في الفرق الاول بقاطع واتجاه زمني. ويتضح مما تقدم ان المتغير متكامل من الدرجة الاولى.

- سلسلة اجمالي التجارة الخارجية للكويت ساكنة بالمستوى، اذ كانت القيمة المقدرة لها اصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 1% واحتمالية بلغت -5.0334 اي ان سلسلة متغير اجمالي التجارة الخارجية متكاملة من الدرجة الصفرية. ولدعم نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع، تم اعتماد اختبار فيليبس-بيرون في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، لما له من قدرة احصائية ديناميكية افضل وادق ولا سيما في العينات ذات الحجم الصغيرة. ويتبين من نتائج هذا الاختبار بان السلاسل الزمنية للمتغير: الصدمة النفطية ساكنة في

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة (1970-2020)

المستوى وبكل الفروض، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلاسل اصغر من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاثة، مما يعني امكانية قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. في حين المتغيرات: الناتج المحلي الاجمالي الكويتي و معدل التضخم واجمالي التجارة الخارجية كانت غير ساكنة في المستوى وبكل الفروض وعند اجراء الاختبار باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير: الناتج المحلي الاجمالي اصغر من القيمة المقدرة عند مستوى معنوية و باحتمالية صفرية. اما القيمة المقدرة للمتغير اجمالي التجارة الخارجية اصغر من القيمة الجدولية و باحتمالية صفرية البديلة القائلة بعدم احتواء المتغير على جذر الوحدة واستقرارها. ويوضح شكل (16) استقرارية متغيرات النموذج الكويتي في المستوى: الصدمة النفطية والفرق الاول: الناتج المحلي الاجمالي الكويتي واجمالي التجارة الخارجية والتضخم.

شكل (16) استقرارية متغيرات النموذج الكويتي للمدة (1970-2020)



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي ايفيوز 10

خامساً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

لما كانت متغيرات النموذج: ttk , $infk$, $gdpk$ متكاملة من الدرجة الاولى و $oshock$ متكامل من الدرجة الصفرية اي غير متكاملة بنفس الرتبة فعليه لايمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، وعليه نستخدم نموذج (ARDL). ويكون تكامل مشترك بين الصدمة النفطية والناتج المحلي الاجمالي الكويتي ومعدل التضخم واجمالي التجارة وفقا لمنهج الحدود اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجه وعليه نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ونقبل بالفرضية البديلة المتضمنة وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. اما اذا كانت القيم المحسوبة اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة، نرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود. وجدول (18) يوضح نتائج اختبار الحدود.

جدول (18)

نتائج اختبار الحدود لنموذج الكويت

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	6.836647	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
	Finite Sample: n=45		44	Actual Sample Size
3.428	2.56	10%		
4.022	3.078	5%		
5.412	4.27	1%		
	Finite Sample: n=40			
3.454	2.592	10%		
4.088	3.1	5%		
5.544	4.31	1%		

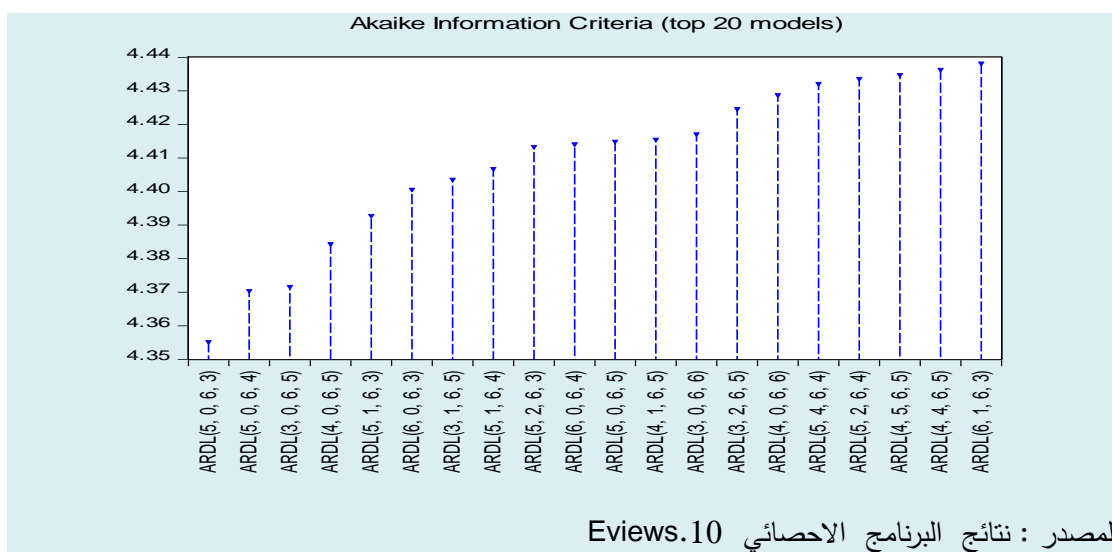
المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

يتبين من الجدول (18) ان قيمة احصائية F المحسوبة جاءت اكبر من قيمة الحد الاعلى للحدود (Bounds test) كما حدده Pesaran في حالة وجود حد ثابت للدالة، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة بان المتغيرات متكاملة معا وتحقق علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى معنوية 1% ، 2.5% و 5% و 10% .

1- تقدير فترة الابطاء المثلى

لما كان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل، اذن معاملات الاجل الطويل هي تمثل المرونات. وعلى ضوء ذلك فان النموذج الامثل الذي يعطي ادنى قيمة لمعيار AIC هو النموذج ARDL(5,0,6,3) لتقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل كما موضح في الشكل (17).

شكل (17) نموذج التباطئ الامثل للكويت



ويوضح جدول (19) نتائج تقدير النموذج اذ يتضح ان اغلب المرونات المقدره جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج، كما نجد ان النموذج يفسر 99 من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة النموذج المقدر، كما ان النتائج تتفق لحد كبير مع النظرية الاقتصادية وفروضها، اذ تؤدي زيادة الصدمة النفطية بنسبة 1 الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بنسبة (1.90). اما زيادة معدل التضخم بنسبة 1 فيؤدي الى تخفيض الناتج بنسبة (1.125). و زيادة اجمالي التجارة الخارجية بنسبة 1 فيؤدي الى زيادة الناتج

المحلي الاجمالي بنسبة 1.2 مع التأكيد على معنوية المعلمات الثلاث احصائيا وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت (0.003) و(0.009) و (0.000) على الترتيب.

جدول (19)

الميول الحدية لعلاقة طويلة الاجل لنموذج الكويت

Dependent Variable: GDPK				
Method: ARDL				
Date: 05/14/21 Time: 06:24				
Sample (adjusted): 1976 2019				
Included observations: 44 after adjustments				
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): OSHOCK INFK TTK				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2058				
Selected Model: ARDL(5, 0, 6, 3)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.720009	0.159495	1.071808	GDPK(-1)
0.9674	-0.041321	0.225773	-0.009329	GDPK(-2)
0.0025	-3.349471	0.168046	-0.562867	GDPK(-3)
0.0183	-2.517423	0.033341	-0.083933	GDPK(-4)
0.0027	3.315452	0.029337	0.097265	GDPK(-5)
0.0039	2.048213	0.027577	1.906845	OSHOCK
0.0094	-0.838544	0.149274	-1.125173	INFK
0.6324	0.484054	0.177295	0.085821	INFK(-1)

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (2020-1970)

0.1437	-1.507548	0.178080	-0.268464	INFK(-2)
0.4341	0.794542	0.186708	0.148347	INFK(-3)
0.0440	-2.116731	0.176625	-0.373868	INFK(-4)
0.7221	0.359525	0.169838	0.061061	INFK(-5)
0.0459	-2.096161	0.138017	-0.289306	INFK(-6)
0.0000	44.51578	0.027002	1.202003	TTK
0.0000	-6.865160	0.183431	-1.259285	TTK(-1)
0.7183	0.364738	0.261511	0.095383	TTK(-2)
0.0015	3.555072	0.196465	0.698447	TTK(-3)
0.0000	4.978536	1.161483	5.782486	C
61.53091	Mean dependent var		0.999283	R-squared
53.58542	S.D. dependent var		0.998814	Adjusted R-squared
4.355136	Akaike info criterion		1.845196	S.E. of regression
5.085032	Schwarz criterion		88.52343	Sum squared resid
4.625817	Hannan-Quinn criter.		-77.81300	Log likelihood
2.074337	Durbin-Watson stat		2131.653	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ونجري عدد من الاختبارات على النموذج المستخدم لقياس المرونات في الاجل الطويل وهي:

أ. اختبار عدم تجانس التباين:

يشير جدول (20) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين وقيمة F المحسوبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5%، وان معلمة Chi-square غير معنوية باحتمالية بلغت (0,456) و (0,403).

جدول (20)

اختبار عدم تجانس التباين لنموذج الكويت

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.4560	Prob. F(17,26)	1.036074	F-statistic
0.4035	Prob. Chi-Square(17)	17.76945	Obs*R-squared
0.9999	Prob. Chi-Square(17)	3.326467	Scaled explained SS

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ب. اختبار LM للارتباط الذاتي :

يشير جدول (21) الى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي اذا كانت قيمة F المحتسبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5% بلغت (1.864).

جدول (21)

اختبار الارتباط المتسلسل لنموذج الكويت

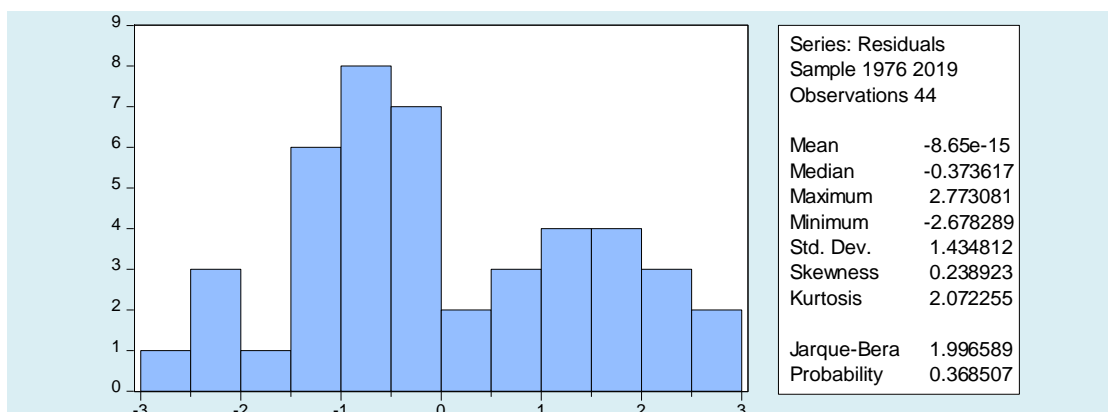
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.1767	Prob. F(2,24)	1.864671	F-statistic
0.0519	Prob. Chi-Square(2)	5.917595	Obs*R-squared

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ج. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

توضح شكل (18) من الاحصائية الى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر.

شكل (18) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لنموذج الكويت



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

2. تقدير معاملات الاجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

العلاقة طويلة الاجل يمكن ان نستخرجها من نموذج تصحيح الخطأ علاقة المتغيرات في المستوى يعكس هذه العلاقة وكما يوضحها جدول (22):

جدول (22)

العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL للكويت

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0061	2.247964	0.056678	1.814054	OSHOCK
0.0000	-5.496448	0.284483	-1.563644	INFK
0.0000	72.32511	0.020909	1.512248	TTK
0.0000	7.770913	1.527791	11.87233	C

EC = GDPK - (-0.8141*OSHOCK - 1.5636*INFK + 1.5122*TTK + 11.8723)

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

والمعادلة اسفل الجدول هي معادلة معلمة تصحيح الخطأ تشير للعلاقة الطويلة الاجل بين متغيرات النموذج وعلى النحو الاتي:

$$Gdpk = 11.872 + 1.814 Oshock - 1.563 Infi + 1.512 TTi \dots \dots (9)$$

وتشير معادلة 9 الى وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج. حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي الكويتي بعلاقة موجبة مع الصدمة النفطية فزيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.814 وحدة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. في حين ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 يؤدي الى انخفاض الناتج بنسبة 1.56 وارتفاع اجمالي التجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار 1.512 وحدة وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

والخطوة الاخيرة في نموذج ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في الاجل القصير باستخدام نموذج ARDL(5,0,6,0).

جدول (23)

نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل لنموذج الكويت

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPK)
Selected Model: ARDL(5, 0, 6, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/21 Time: 07:24
Sample: 1970 2019
Included observations: 44
ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (2020-1970)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	4.022763	0.138925	0.558864	D(GDPK(-1))
0.0002	4.384340	0.125340	0.549535	D(GDPK(-2))
0.6036	-0.525601	0.025365	-0.013332	D(GDPK(-3))
0.0010	3.701373	0.026278	1.997265	D(OSHOCK)
0.0344	2.047669	0.119477	0.125173	D(INFK)
0.0001	4.723472	0.152902	0.722230	D(INFK(-1))
0.0068	2.938037	0.154445	0.453766	D(INFK(-2))
0.0007	3.846747	0.156525	0.602113	D(INFK(-3))
0.0928	1.744812	0.130813	0.228245	D(INFK(-4))
0.0294	2.305192	0.125502	0.289306	D(INFK(-5))
0.0000	51.20932	0.023472	1.202003	D(TTK)
0.0001	-4.804387	0.165230	-0.793830	D(TTK(-1))
0.0001	-4.585375	0.152321	-0.698447	D(TTK(-2))
0.0000	-6.280302	0.077553	-0.487056	CointEq(-1)*
2.785909	Mean dependent var		0.990732	R-squared
14.90386	S.D. dependent var		0.986716	Adjusted R-squared
4.173318	Akaike info criterion		1.717784	S.E. of regression
4.741015	Schwarz criterion		88.52343	Sum squared resid
4.383848	Hannan-Quinn criter.		-77.81300	Log likelihood
			2.074337	Durbin-Watson stat

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويتبين من الجدول (23) ما يأتي:

أ. سرعة تعديل النموذج الى حالة التوازن او معلمة تصحيح الخطأ معنوية وباحتمالية صفرية وتأخذ اشارة سالبة كما متوقع بلغت (-0.4870) اي خلال خمسة اشهر من السنة يتم تصحيح الاختلال الحاصل في الاجل القصير وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل.

ب. ان الصدمة النفطية ترتبط بعلاقة قصيرة الاجل موجبة مع الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى ان زيادة الصدمة النفطية بمقدار 1 دولار يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (1.99) مليار دولار.

ج. وجود علاقة اقصيرة الاجل عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم و طردية مع اجمالي التجارة الخارجية في الاقتصاد الكويتي للمدة (1970-2020).

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

يعكس هذا الاختبار معاملات الاجلين القصير و الطويل خلو البيانات المستعملة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن و يتم استعمال اختبارين لهذا الغرض:

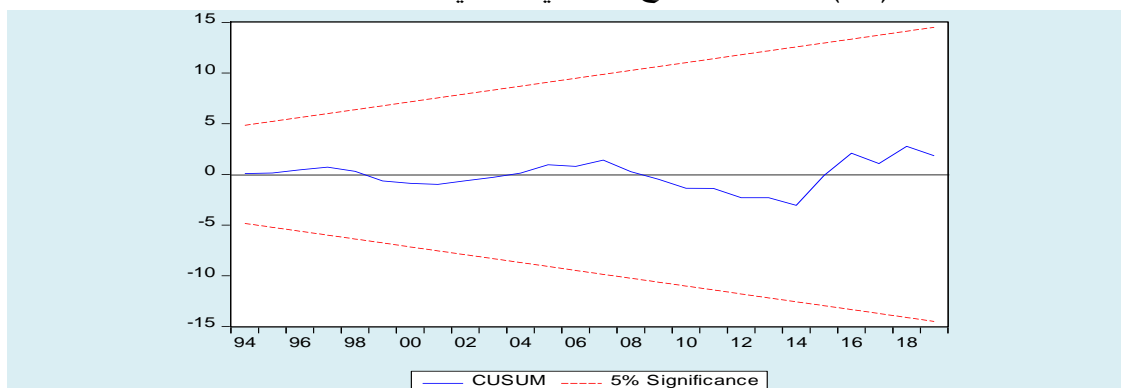
أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابعة CUSUM

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة CUSUMSQ

فاذا وقع داخل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين انفا الذكر للنموذج الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5% تكون هذه المعاملات مستقرة، اما اذا انتقل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين خارج هذه الحدود عند مستوى 5% تكون هذه المعاملات غير مستقرة.

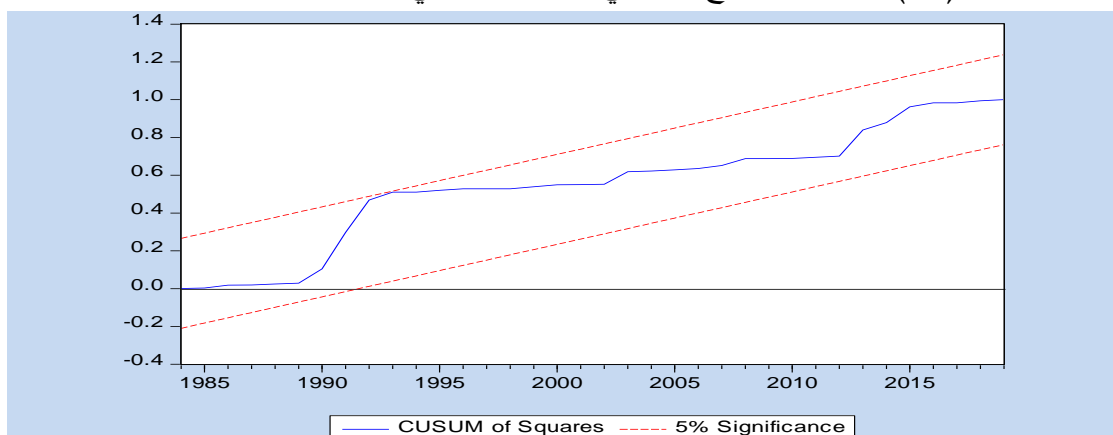
ويتضح من شكل (19) و (20) ان المعاملات المقدره لنموذج ARDL المستعمل لمتغيرات الاقتصاد الكويتي مستقرة وفي انسجام في نتائج تصحيح الخطأ بالاجلين القصير والطويل.

شكل (19) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

شكل (20) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

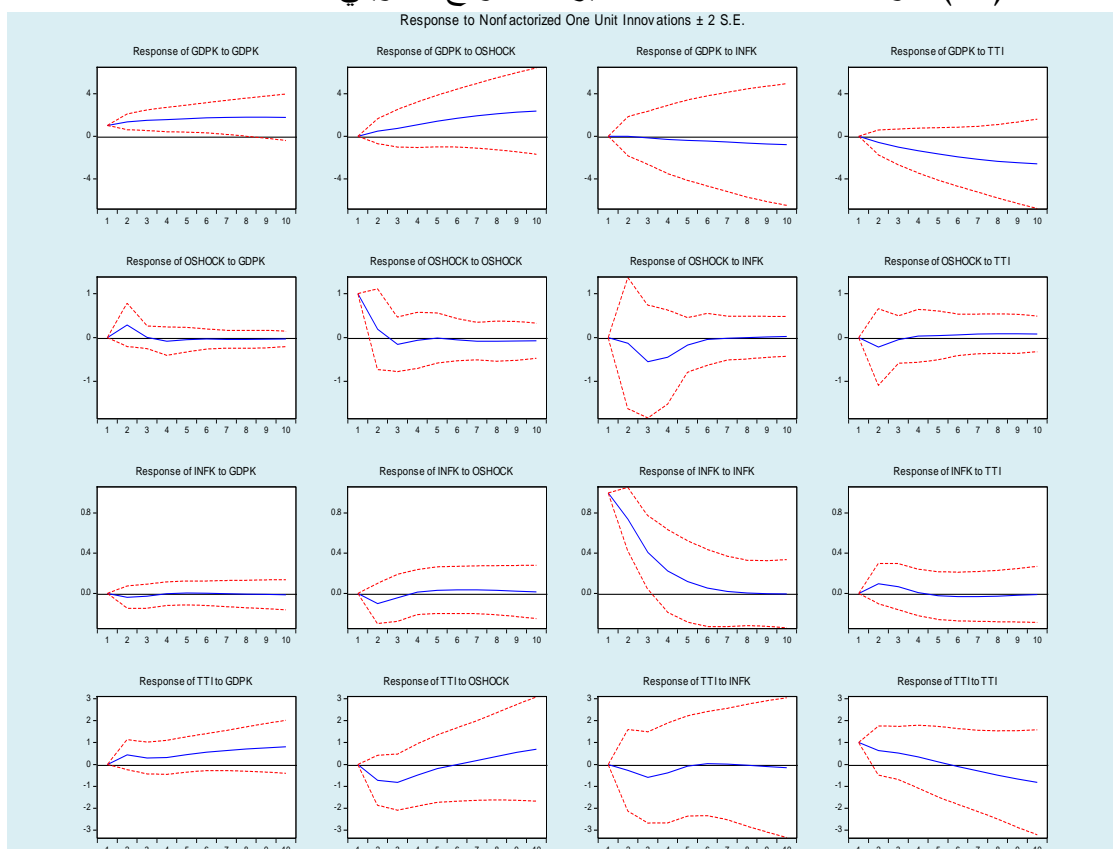
دالة استجابة النبضة Impulse Response Function

يوضح الشكل (21) دالة استجابة النبضة للصدمات والمشتقة من نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك لان المعامل الواحد في متجه (VECM) المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك فإن (Impulse Response) تبين استجابة المتغير التابع في النموذج نتيجة حدوث صدمة (Shock) في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية واحدة (One Standard deviation)، فإن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل، ولكن بسبب وجود هذا المتغير في معادلة متغير آخر، فإن تغيره سوف ينتشر إلى ذلك المتغير في الوقت الحاضر والمستقبل. و نلاحظ في الشكل المذكور ان استجابة الناتج المحلي الاجمالي للصدمات غير المتوقعة الحادثة له نفسه، ايجابية وتبدأ في منتصف الفترة

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (1970-2020)

الاولى وتستمر بتأثيرها الايجابي الى نهاية الفترة المبحوثة، حيث تمثل صدمات للناتج المحلي الاجمالي الكويتي دوراً مهماً في تفسير خطأ التنبؤ للمتغير نفسه. أما استجابة الناتج المحلي الاجمالي الكويتي لصدمة نفطية موجبة غير متوقعة تكون بشكل أولي كبيرة من الفترة الأولى ويستمر اثرها الايجابي لبقية الفترات الزمنية ويتبين ان الصدمات النفطية لها دور مهم في تفسير خطأ التنبؤ للناتج المحلي الاجمالي الكويتي. أما استجابة الناتج لصدمة غير متوقعة في معدل التضخم بمقدار انحراف معياري واحد تكون سلبية وضئيلة في بداية الفترة الاولى والثانية، لكنه ياخذ بالارتفاع بتأثير سلبي و بشكل سريع ليصل الى اقصاه في الفترة الثامن ثم يعود الانخفاض محقق اثر سالب على طول المدة المبحوثة. واستجابة الناتج للصدمات غير المتوقعة الحادثة لاجمالي التجارة الخارجية بمقدار انحراف معياري واحد تكون ايجابية ولكنها صغيرة في الفترة الاولى ثم تتلاشى في الفترة الثانية والثالثة وتصبح معدومة ومساوية الصفر ثم تبدأ التحسن محقق تأثير ايجابي لبقية الفترة.

شكل (21) دوال استجابة النبضات لمتغيرات النموذج الكويتي للمدة 1970-2020



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

المبحث الثالث

تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة (1970-2020)

أولاً. توصيف وصياغة النموذج القياسي

ليبيان تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي السعودي نستعمل نموذج ARDEL ومن خلال المعادلة التالية:

$$\Delta gdps_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta gdps_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta oshock_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta infs_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta tts_{t-i}$$

$$+ \beta_1 gdps_{t-1} + \beta_2 oshock_{t-1} + \beta_3 infs_{t-1} + \beta_4 tts_{t-1} + \varepsilon_t \dots (10)$$

حيث:

Gdpi = الناتج المحلي الاجمالي السعودي.

Oshock = الصدمة النفطية.

Infs, tts = اجمالي التجارة ومعدل التضخم في السعودية وهما متغيران تفسيريان يدعمان النموذج³.

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0 = الحد الثابت.

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك.

¹ Cunado, J., (2003). 'Do oil price shocks matter?Op cit , pp. 137-154.

t الزمن

= ϵt حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه إذا أصبح أمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta gdps_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta gdps_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta oilshock_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta infst_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta tts_{t-i} + yECT_{t-1} + \epsilon t \dots (11)$$

توصيف وتقدير الصدمة النفطية:

تم الاعتماد على توصيف التغيرات في اسعار النفط على دراسة هاملتون 1983 و تقدير الصدمة النفطية بطريقة: المتغير العشوائي (البواقي) (resident) من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي لمتغير اسعار النفط العالمية: بعد تقدير واستخراج قيم البواقي، يتم اجراء انحدار بين البواقي مع القيم المتباطئة لها والبواقي الناتجة تمثل الصدمة النفطية.

ثانياً. بيانات النموذج القياسي:

تم تهيئة بيانات سنوية (راجع ملحق 3)، والتي جمعت من مصادر دولية (البنك الدولي واحصاءات التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي)، ويوضح شكل (22) الاتجاه الزمني لمتغيرات النموذج للمدة (1970-2020) بيانات سنوية. ويلاحظ ان المسار الزمن لبعض المتغيرات لا يتسم بالاستقرار في اتجاهه العام.

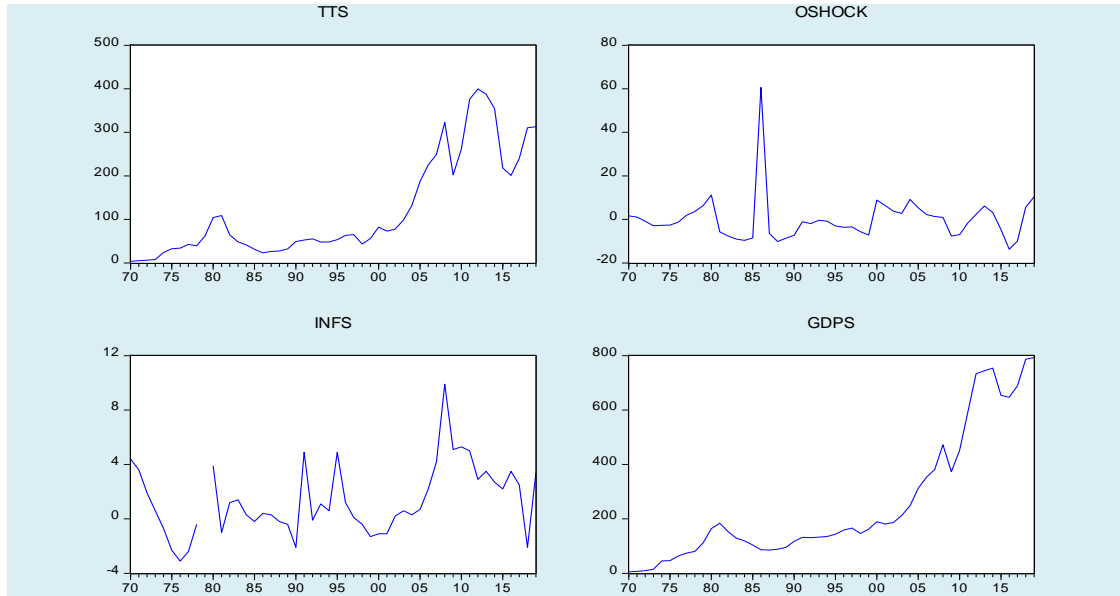
ثالثاً. الوصف الاحصائي لبيانات النموذج

ويبين جدول (24) الوصف الاحصائي لبيانات المتغيرات في الاقتصاد السعودي وعلى النحو الاتي: حقق الناتج المحلي الاجمالي السعودي gdps اعلى قيمة له بلغت (793.0) مليار دولار في عام 2019 وادنى قيمة له (5.370) مليار دولار في عام 1970 وبوسط

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (2020-1970)

حسابي بلغ (260.0006) ووسيط (158.70) وكان الانحراف المعياري له (241.3479) وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت (0.0063). اما معدل التضخم infi حقق اعلى نسبة له بلغت 9.9 في عام 2008 وادنى نسبة له -3.10 في عام 1975 وبوسط حسابي بلغ 1.34 ووسيط 0.6 وكان الانحراف المعياري له 2.56 وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت 0.042 . اما متغير الصدمة النفطية oshock حقق اعلى قيمة له بلغت (60.58) دولار في عام 1986 وادنى قيمة (-13.72) في عام 2016 . وبوسط حسابي بلغ (-0.129) ووسيط (-1.21) وكان الانحراف المعياري له (10.65) وباحتمالية صفرية. اما اجمالي التجارة الخارجية فحققت

شكل (22) الاتجاه الزمني لمتغيرات النموذج السعودي للمدة (2020-1970)



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

اعلى قيمة لها بلغت (399.44) مليار دولار في عام 2017 وادنى قيمة بلغت (3.81) مليار دولار في عام 1970 . مع وسط حسابي بلغ (121.45) ووسيط (63.5) وكان الانحراف المعياري له (118.23) وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت 0.0009.

جدول (24)

الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج السعودي

GDPS	INFS	OSHOCK	TTS	
260.0006	1.348980	-0.129388	121.4514	Mean
158.7000	0.600000	-1.210000	63.50000	Median
793.0000	9.900000	60.58000	399.4400	Maximum
5.370000	-3.100000	-13.72000	3.810000	Minimum
241.3479	2.566541	10.65344	118.2364	Std. Dev.
1.109584	0.769926	3.813219	1.058666	Skewness
2.818142	3.847486	22.66732	2.751176	Kurtosis
10.12213	6.307474	908.4725	9.279396	Jarque-Bera
0.006339	0.042692	0.000000	0.009661	Probability
12740.03	66.10000	-6.340000	5951.120	Sum
2795942.	316.1824	5447.793	671032.6	Sum Sq. Dev.
49	49	49	49	Observations

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي *Eviews.10*

رابعاً. اختبار جذر الوحدة

يتم عمل اختبار استقراريه للسلسلة الزمنية للمتغيرات *Gdps, oshock, infs, tts* فيما يتعلق بوجود جذر الوحدة، من خلال تطبيق اختبارات كل من ديكي فولر المطور - الموسع - (ADF)، وفيليبس - بيرون (P-P)، عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (Differences1) و تحت فروض بدون قاطع، ويقاطع، ويقاطع واتجاه زمني.

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (2020-1970)

جدول (25) اختبار جذر الوحدة: اختبار ADF لمتغيرات نموذج السعودية للمدة 2020-1970

Variable	Level		1 st Difference	Critical value			
	ADF test	Prob.	ADF test	Prob.	1%	5%	10%
gdps	0.4046	0.9812	-4.5518*	0.006	-3.5777	-2.9251	-2.6006
oshock	- 5.5643*	0.000			-3.5713	-2.9224	-2.5992
infs	-2.8475	0.0593	-5.9945*	0.000	-3.5777	-2.9251	-2.6006
tts	-1.0721	0.7194	-5.4105*	0.000	-3.5777	-2.9251	-2.6006

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويوضح جدول (25) و (26) نتائج اختبار ADF و P-P، والقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%)، (5%)، (10%). واطهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ADF):

جدول (26)

اختبار جذر الوحدة: اختبار P-P لمتغيرات نموذج السعودية للمدة 2020-1970

Variable	Level		1 st Difference	Critical value			
	P-P test	Prob.	P-P test	Prob.	1%	5%	10%
gdps	0.7814	0.9927	-5.3616*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5906
oshock	-6.6131*	0.000			-3.5713	-2.9224	-2.5922
infs	-3.7786*	0.005			-3.5713	-2.9224	-2.5906
Tts	-0.8097	0.8074	-5.8762*	0.000	-3.5744	-2.9237	-2.5906

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews.10

- ان السلسلة الزمنية للمتغير gdps غير ساكنة في مستوياتها الاصلية بالاستناد الى اختبار ديكي فولر الموسع، اذ كانت القيمة المقدرة له اكبر من القيم الجدولية مما يعني قبول فرضية العدم: H0 القائلة بعدم سكون المتغير في مستواه لاحتواء السلسلة على جذر الوحدة. وعند اخذ الفرق الاول اصبحت السلسلة ساكنة اذ كانت القيمة المقدرة (-4.5518) اصغر

من القيمة الجدولية البالغة (-3.5777) عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية (0.006), مما يعني قبول الفرضية البديلة: H_1 القائلة بسكون المتغير عند الفروق الاولى اي عدم احتواء السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي على جذر الوحدة. وعند اجراء الاختبار (بالمستوى (Level) وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير (oshock) والبالغة (-6.6131) اصغر من القيم الجدولية البالغة (-3.5777) عند مستوى معنوية 1% وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بسكون المتغير في مستواه بقاطع واتجاه زمني. و يتضح مما تقدم ان المتغير oshock متكامل من الدرجة الصفرية $I \sim 0$.

- ان السلسلة الزمنية لمعدل التضخم في الاقتصاد السعودي غير ساكنة في مستوياتها الأصلية، إذ كانت القيمة المقدرة له اكبر (او القيمة المطلقة اصغر) من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% واحتمالية اكبر من (0.05) اذ بلغت (0.0594) مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم سكون المتغير في مستواه اي عدم احتواء السلسلة الزمنية لمعدل التضخم على جذر الوحدة. وعند اجراء الاختبار بالفروق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة اصغر من القيمة الجدولية البالغة عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بسكون المتغير في الفرق الاول بقاطع واتجاه زمني. ويتضح مما تقدم ان المتغير متكامل من الدرجة الاولى.

- سلسلة اجمالي التجارة الخارجية للسعودية غير ساكنة بالمستوى، اذ كانت القيمة المقدرة لها اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 1% وعند اخذ الفرق الاول اصبحت السلسلة ساكنة اي ان سلسلة متغير اجمالي التجارة الخارجية متكاملة من الدرجة الاولى. ولدعم نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع، تم اعتماد اختبار فيليبس - بيرون في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، لما له من قدرة احصائية ديناميكية افضل وادق ولا سيما في العينات ذات الحجم الصغيرة. ويتبين من نتائج هذا الاختبار بان السلاسل الزمنية للمتغير: الصدمة النفطية ساكنة في المستوى وبكل الفروض، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلاسل اصغر من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاثة، مما يعني امكانية قبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة. في حين المتغيرات: الناتج المحلي الاجمالي السعودي و

معدل التضخم واجمالي التجارة الخارجية كانت غير ساكنة في المستوى وبكل الفروض وعند اجراء الاختبار باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير: الناتج المحلي الاجمالي اصغر من القيمة المقدرة عند مستوى معنوية وياحتمالية صفرية. اما القيمة المقدرة للمتغير اجمالي التجارة الخارجية اصغر من القيمة الجدولية وياحتمالية صفرية البديلة القائلة بعدم احتواء المتغير على جذر الوحدة واستقرارها. ويوضح شكل (23) استقرارية متغيرات النموذج السعودي في المستوى: الصدمة النفطية ومعدل التضخم والفرق الاول: الناتج المحلي الاجمالي الكويتي واجمالي التجارة الخارجية.

شكل (23) استقرارية متغيرات النموذج السعودي للمدة (1970-2020)



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي ايفيز 10

خامساً. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

لما كانت متغيرات النموذج: gdp, tts متكاملة من الدرجة الاولى و , infs , oshock متكامل من الدرجة الصفرية اي غير متكاملة بنفس الرتبة فعليه لايمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، وعليه نستخدم نموذج (ARDL). ويكون تكامل مشترك بين الصدمة النفطية والناتج المحلي الاجمالي السعودي ومعدل التضخم واجمالي التجارة وفقاً لمنهج الحدود اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة وعليه نرفض فرضية عدم

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (1970-2020)

القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ونقبل بالفرضية البديلة المتضمنة وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. اما اذا كانت القيم المحسوبة اقل من الحد الادنى للقيم الحرجة ، نرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود. وجدول (27) يوضح نتائج اختبار الحدود.

جدول (27)

نتائج اختبار الحدود لنموذج السعودية

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	5.66573	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
	Finite Sample: n=45		44	Actual Sample Size
3.428	2.56	10%		
4.022	3.078	5%		
5.412	4.27	1%		
	Finite Sample: n=40			
3.454	2.592	10%		
4.088	3.1	5%		
5.544	4.31	1%		

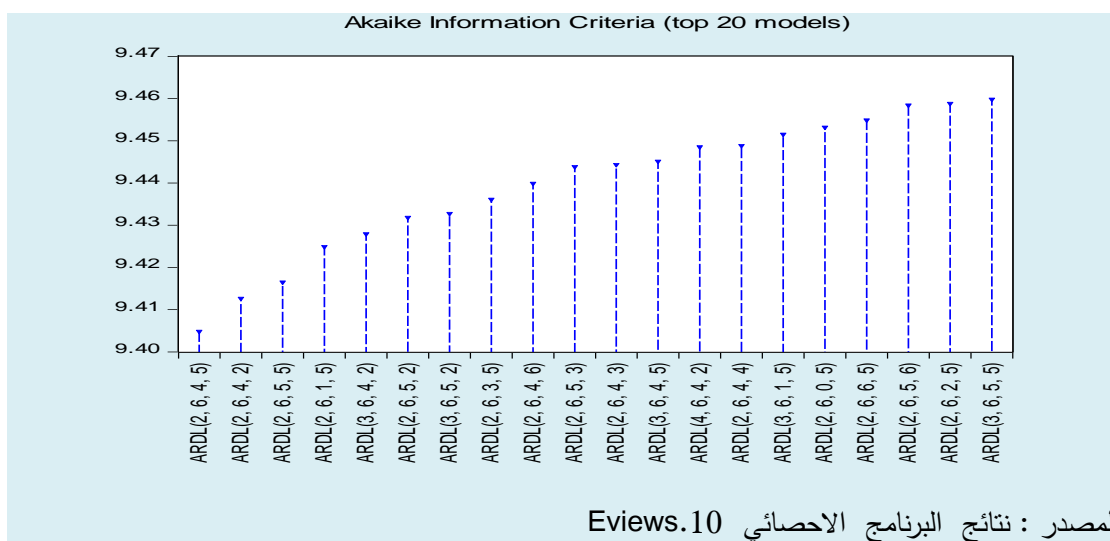
المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

يتبين من الجدول (27) ان قيمة احصائية F المحسوبة جاءت اكبر من قيمة الحد الاعلى للحدود (Bounds test) كما حدده Pesaran في حالة وجود حد ثابت للدالة، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة بان المتغيرات متكاملة معا وتحقق علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى معنوية 1% ، 2.5% و 5% و 10%.

1- تقدير فترة الإبطاء المثلى

لما كان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل، اذن معاملات الاجل الطويل هي تمثل المرونات. وعلى ضوء ذلك فان النموذج الامثل الذي يعطي ادنى قيمة لمعيار AIC هو النموذج ARDL(2,6,4,5) لتقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل كما موضح في الشكل (24).

شكل (24) لتقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل



ويوضح جدول (28) نتائج تقدير النموذج اذ يتضح ان اغلب المرونات المقدره جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج، كما نجد ان النموذج يفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة النموذج المقدر، كما ان النتائج تتفق لحد كبير مع النظرية الاقتصادية وفروضها، اذ تؤدي زيادة الصدمة النفطية بنسبة 1 الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.36). اما زيادة معدل التضخم بنسبة 1 فيؤدي الى تخفيض الناتج بنسبة (0.10). و زيادة اجمالي التجارة الخارجية بنسبة 1 فيؤدي الى زيادة الناتج المحلي

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (1970-2020)

الاجمالي بنسبة 0.62 مع التأكيد على معنوية المعلمات الثلاث احصائيا وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت (0.000) و (0.026) و (0.000) على الترتيب.

جدول (28)

الميل الحدية لعلاقة طويلة الاجل لنموذج العراق

Method: ARDL				
Date: 05/14/21 Time: 22:09				
Sample (adjusted): 1976 2019				
Included observations: 44 after adjustments				
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): OSHOCK INFS TTI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2058				
Selected Model: ARDL(2, 6, 4, 5)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.886450	0.157111	1.553273	GDPS(-1)
0.0005	-4.026923	0.160272	-0.645401	GDPS(-2)
0.0000	7.267170	0.682790	0.361948	OSHOCK
0.0000	6.698382	1.235868	0.278316	OSHOCK(-1)
0.0023	-3.421242	1.227399	-0.199230	OSHOCK(-2)
0.3092	1.039988	0.786614	0.818068	OSHOCK(-3)
0.0774	-1.848584	0.843365	-1.559031	OSHOCK(-4)
0.0026	3.375292	0.637613	2.152131	OSHOCK(-5)
0.0085	-2.876775	0.535945	-1.541792	OSHOCK(-6)
0.0263	-1.792293	2.290139	-0.104598	INFS
0.1140	1.642859	2.624330	4.311405	INFS(-1)
0.5036	0.679578	2.199124	1.494476	INFS(-2)
0.1281	-1.578735	2.217220	-3.500403	INFS(-3)
0.1888	1.354346	2.181752	2.954847	INFS(-4)

الفصل الثالث: قياس تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية
للمدة (1970-2020)

0.0000	10.22922	0.549994	0.626009	TTI
0.0000	-6.973392	1.223421	-8.531395	TTI(-1)
0.0017	3.552810	1.096446	3.895465	TTI(-2)
0.2014	-1.315156	0.698798	-0.919028	TTI(-3)
0.0900	1.769913	0.781536	1.383250	TTI(-4)
0.1559	-1.467015	0.544726	-0.799121	TTI(-5)
0.2695	1.131523	5.725584	6.478630	C
289.1498	Mean dependent var		0.995058	R-squared
238.0882	S.D. dependent var		0.990760	Adjusted R-squared
9.404775	Akaike info criterion		22.88597	S.E. of regression
10.25632	Schwarz criterion		12046.66	Sum squared resid
9.720569	Hannan-Quinn criter.		-185.9051	Log likelihood
1.960785	Durbin-Watson stat		231.5389	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي

ونجري عدد من الاختبارات على النموذج المستخدم لقياس المرونات في الاجل الطويل وهي:

أ. اختبار عدم تجانس التباين:

يشير جدول (29) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين وقيمة F المحسوبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5%، وان معلمة Chi-square غير معنوية باحتمالية بلغت (0,994) و (0,978).

جدول (29)

اختبار عدم تجانس التباين لنموذج السعودية

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.9948	Prob. F(20,23)	0.310264	F-statistic
0.9785	Prob. Chi-Square(20)	9.348741	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(20)	3.419070	Scaled explained SS

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ب. اختبار LM للارتباط الذاتي :

يشير جدول (30) الى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي اذا كانت قيمة F المحتسبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5% بلغت (0.92) .

جدول (30)

اختبار الارتباط المتسلسل لنموذج السعودية

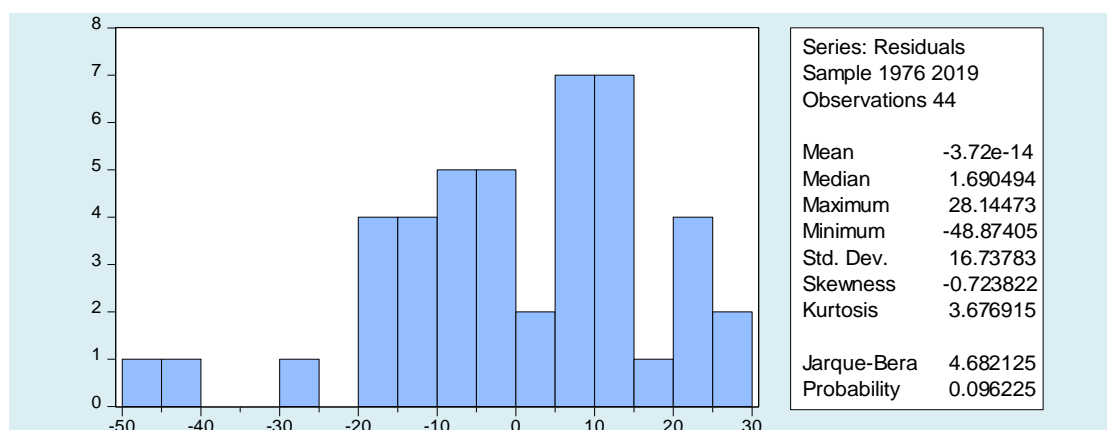
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.9202	Prob. F(2,21)	0.083521	F-statistic
0.8406	Prob. Chi-Square(2)	0.347232	Obs*R-squared

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ج. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

توضح شكل (25) من الاحصائية الى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بان توزيع الاخطاء العشوائية لا يتبع التوزيع الطبيعي .

شكل (25) اختبار توزيع الاخطاء العشوائية لنموذج السعودية



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

2. تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

العلاقة طويلة الاجل يمكن ان نستخرجها من نموذج تصحيح الخطأ علاقة المتغيرات في المستوى يعكس هذه العلاقة وكما يوضحها جدول (31).

جدول (31)

العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL السعودية

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0077	0.129622	1.333210	0.01728	OSHOCK
0.0292	-0.296033	12.95991	-3.836561	INFS
0.0000	7.503219	0.299884	2.250097	TTS
0.8017	0.253294	22.60851	5.726606	C
EC = GDPS +(0.0172*OSHOCK - 3.8366*INFS + 1.033*TTS + 5.7266)				

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

والمعادلة اسفل الجدول هي معادلة معلمة تصحيح الخطأ تشير للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وعلى النحو الاتي:

$$Gdps = 5.726 + 0.0178 Oshock - 0.836 Infi + 1.033TTi \dots \dots (12)$$

وتشير معادلة 12 الى وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج. حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي السعودي بعلاقة موجبة مع الصدمة النفطية فزيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.0178 وحدة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية مع العلم ان تأثيرها ضعيف يقترب من الصفر الصحيح. في حين ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1 يؤدي الى انخفاض الناتج بنسبة 0.836 وارتفاع اجمالي التجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار 1.033 وحدة وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

والخطوة الاخيرة في نموذج ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في الاجل القصير باستخدام نموذج ARDL(3,0,2,5) .

جدول (32)

نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل لنموذج السعودية

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	3.369434	0.080737	0.272036	D(GDPS(-1))
0.0000	5.946898	0.072943	0.433787	D(GDPS(-2))
0.2059	1.292145	0.561362	0.725362	D(INFS)
0.0392	-2.153334	0.577397	-1.243329	D(INFS(-1))+
0.0000	31.71305	0.032601	1.033881	D(TTS)
0.0333	-2.227485	0.078271	-0.174348	D(TTS(-1))
0.0000	-4.939566	0.086785	-0.428682	D(TTS(-2))
0.0000	-6.884673	0.046220	-0.318209	D(TTS(-3))
0.0036	3.148843	0.056677	0.017846	D(OSHOCK)
0.0062	-2.935525	0.032241	-0.094644	CointEq(-1)*
16.61311	Mean dependent var		0.977119	R-squared
45.50024	S.D. dependent var		0.971236	Adjusted R-squared
7.117827	Akaike info criterion		7.716880	S.E. of regression
7.519308	Schwarz criterion		2084.258	Sum squared resid
7.267495	Hannan-Quinn criter.		-150.1511	Log likelihood
			1.917707	Durbin-Watson stat

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

ويتبين من الجدول (32) ما يأتي:

أ) سرعة تعديل النموذج الى حالة التوازن او معلمة تصحيح الخطأ معنوية وباحتمالية صفرية وتأخذ اشارة سالبة كما متوقع بلغت (-0.0946) اي خلال فصل من السنة يتم تصحيح الاختلال الحاصل في الاجل القصير وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل.

ب) ان الصدمة النفطية ترتبط بعلاقة قصيرة الاجل موجبة مع الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى ان زيادة الصدمة النفطية بمقدار 1 دولار يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (0.017) مليار دولار.

ج) وجود علاقة قصيرة الاجل عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم و طردية مع اجمالي التجارة الخارجية في الاقتصاد السعودي للمدة (1970-2020).

5. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

يعكس هذا الاختبار معاملات الاجلين القصير و الطويل خلو البيانات المستعملة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن و يتم استعمال اختبارين لهذا الغرض:

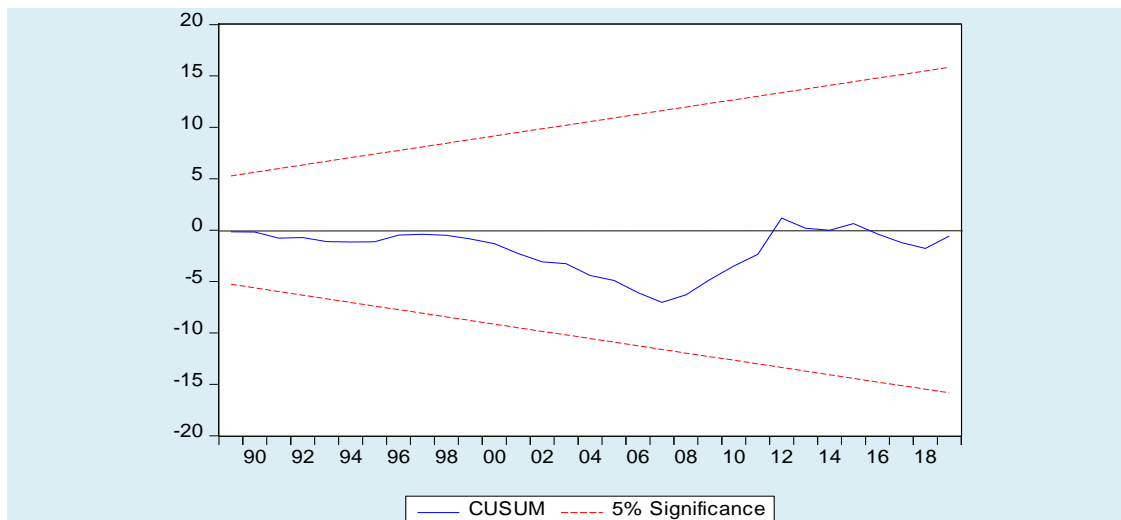
أ) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM

ب) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ

فاذا وقع داخل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين انفا الذكر للنموذج الحدود الحرجة بمستوى معنوية 5% تكون هذه المعاملات مستقرة، اما اذا انتقل الشكل البياني لاحصاء الاختبارين خارج هذه الحدود عند مستوى 5% تكون هذه المعاملات غير مستقرة .

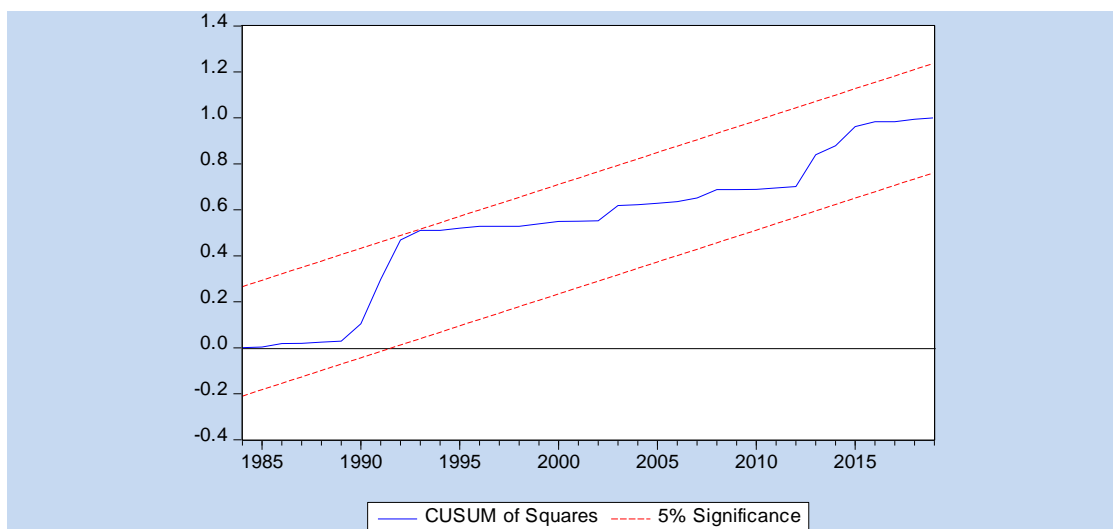
ويتضح من شكل (25) و (26) ان المعاملات المقدره لنموذج ARDL المستعمل لمتغيرات الاقتصاد السعودي مستقرة وفي انسجام في نتائج تصحيح الخطأ بالاجلين القصير والطويل.

شكل (25) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

شكل (26) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ

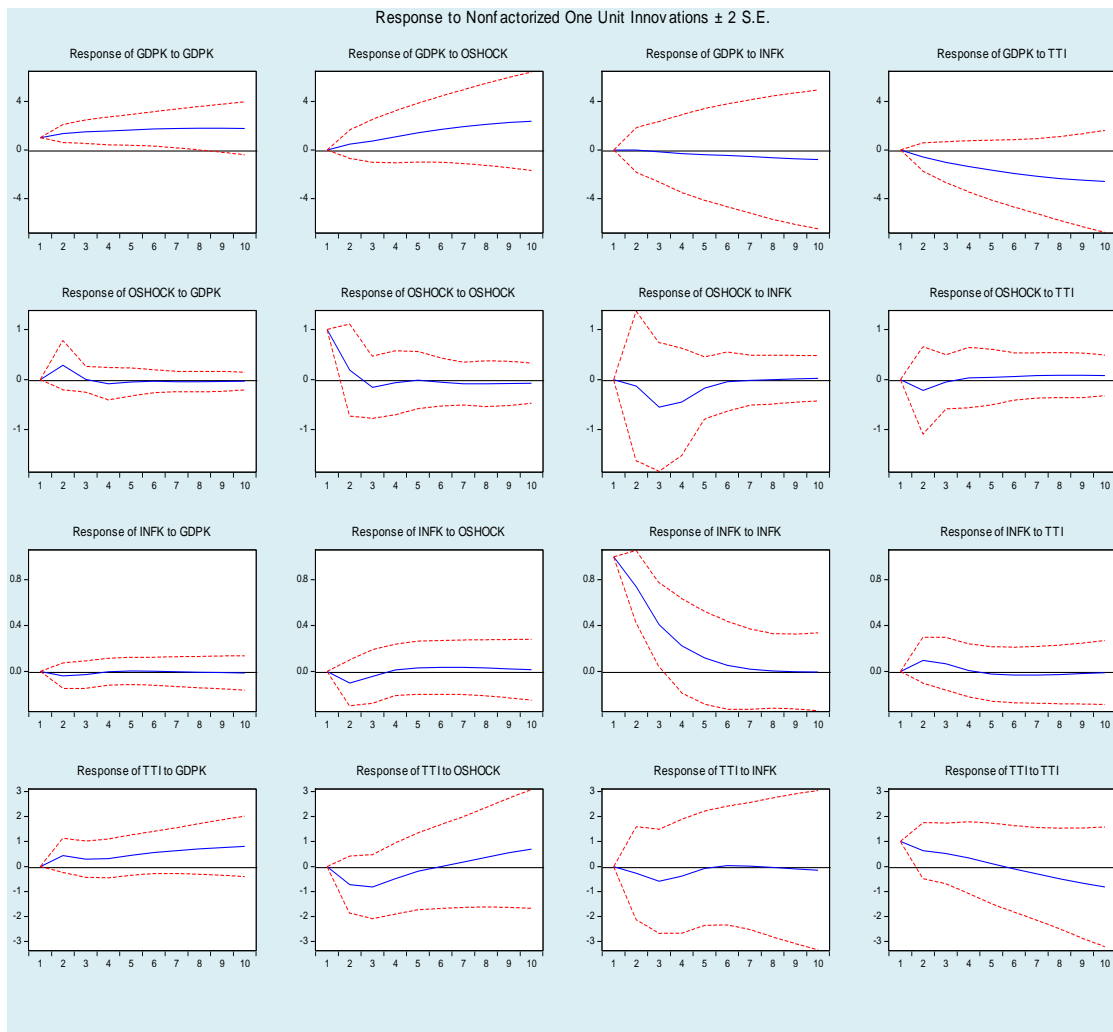


المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

دالة استجابة النبضة Impulse Response Function

يوضح الشكل (27) دالة استجابة النبضة للصدمات والمشتقة من نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك لان المعامل الواحد في متجه (VECM) المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك فإن (Impulse Response) تبين استجابة المتغير التابع في النموذج نتيجة حدوث صدمة (Shock) في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية واحدة (One Standard deviation)، فإن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل، ولكن بسبب وجود هذا المتغير في معادلة متغير آخر، فإن تغيره سوف ينتشر إلى ذلك المتغير في الوقت الحاضر والمستقبل. و نلاحظ في الشكل المذكور ان استجابة الناتج المحلي الاجمالي للصدمات غير المتوقعة الحادثة له نفسه، ايجابية وتبدأ في منتصف الفترة الاولى وتستمر بتأثيرها الايجابي الى نهاية الفترة المبحوثة، حيث تمثل صدمات للناتج المحلي الاجمالي السعودي دوراً مهماً في تفسير خطأ التنبؤ للمتغير نفسه. أما استجابة الناتج المحلي الاجمالي السعودي لصدمة نفطية موجبة غير متوقعة تكون بشكل أولي كبيرة من الفترة الثانية ويستمر تأثيرها الايجابي لبقية الفترات الزمنية ويتبين ان الصدمات النفطية لها دور مهم في تفسير خطأ التنبؤ للناتج المحلي الاجمالي السعودي. أما استجابة الناتج لصدمة غير متوقعة في معدل التضخم بمقدار انحراف معياري واحد تكون سلبية وضئيلة وتقترب من الصفر في بداية الفترة الاولى ومنتصف الفترة الثانية، لكنه يأخذ بالارتفاع بتأثير سلبي و بشكل بطئ ليصل الى اقصاه في الفترة السادسة ثم يعود للانخفاض محقق تأثير سالب على طول المدة المبحوثة. واستجابة الناتج للصدمات غير المتوقعة الحادثة الفترة الاولى ثم تتلاشى في الفترة الثانية والثالثة وتصبح معدومة ومساوية الصفر ثم تبدأ التحسن محقق تأثير ايجابي لبقية الفترة.

شكل (27) دوال استجابة النبضات لمتغيرات النموذج السعودي للمدة 2020-1970



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث:

1. اتسمت اسعار النفط الخام خلال مدة البحث بالديناميكية وعدم الاستقرار وبالاخص بعد عام 1973 مما عرض كل من العراق والكويت والسعودية المعتمدة بشكل اساس على العوائد النفطية لمواجهة التحديات ومشاكل اقتصادية متعددة
2. تعرض الاقتصاد العراقي لصددمات داخلية متعددة فضلا عن الصدمات النفطية والتي تعد من ابرز الصدمات واكثرها تأثيراً فيه.
3. تعاني البلدان الثلاثة : العراق والكويت والسعودية من مشاكل متباينة وفي مقدمتها الريعية والاعتماد الشبه الكلية على الايرادات النفطية للحصول على الدخل القومي وتمويل الموازنة العامة.
4. **النموذج العراقي:** عارضت نتائج النموذج القياسي، الفرضية القائمة بوجود علاقة طردية موجبة بين الصدمات النفطية والنتائج المحلي الاجمالي, اذ جاءت النتائج بوجود علاقة عكسية وذات تأثير سلبي كبير على الناتج المحلي الاجمالي العراقي وفي الاجلين القصير والطويل. ويمكن تعليل هذا النتيجة الى ان تأثيرات الصدمات السلبية كانت اكبر من تأثيرات الصدمات الايجابية، فضلاً عن الحروب والعقوبات الدولية والازمات والصدمات الداخلية اضافة للصددمات النفطية الخارجية كانت من اهم الاسباب. كما عكست النتائج الحساسية الكبيرة للنشاط الاقتصادي العراقي للصددمات النفطية، لتعكس بما لايقبل الشك بهشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته الكامل للريع النفطي وقصور واضح للحكومات المتعاقبة في الوصول بالاقتصاد الى تنويع اقتصادي مقبول. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات الرائدة لكل من Hamilton، 1983، 1996، 2003، 2008؛ Kilian، 2009؛ Kim & Roubini، 2000، والتي ترجع العلاقة العكسية الى ان البلد المنتج للنفط ذو القاعدة الاقتصادية الضيقة والافتقار إلى قدرة التكرير المحلية قد لا يتمتع بزيادة في الناتج بعد صدمة أسعار النفط الإيجابية، وهذا الوضع ينطبق على الاقتصاد العراقي.
5. **النموذج الكويتي:** النتائج تدعم فرضية وجود علاقة طردية للصددمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، ومن ثم هما لا يبتعدان عن بعضهم البعض. ووجود

علاقة طردية قصيرة الاجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ، مع تأثير كبير للصدمات النفطية على الناتج. وهذه النتائج تؤكد الحساسية الكبيرة للنشاط الاقتصادي الكويتي للصدمات النفطية، لتعكس هشاشة الاقتصاد الكويتي وتبعيته الكامل للريع النفطي وقصور واضح للحكومة الكويتية بالرغم من سعيها المستمر في الوصول بالاقتصاد الى تنوع اقتصادي مقنع. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات الرائدة: *Vahid and Jabber 1997*، *Majid 2006 and Amuzegar 2001*، *Stauffer 1984*

6. **النموذج السعودي:** وكانت النتائج تدعم فرضية وجود علاقة طردية للصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل، ومن ثم هما لا يبتعدان عن بعضهم البعض. ووجود علاقة طردية قصيرة الاجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ، مع تأثير ضئيل جدا للصدمات النفطية على الناتج يقترب من الصفر. وهذه النتائج تدعم نجاح المملكة العربية السعودية في سعيها و جهودها المستمرة منذ عام 2016 في تنوع الاقتصاد السعودي من خلال "رؤية السعودية 2030" وفي تقليل الاعتماد الكبير للقطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: التوصيات

1. عدم الاستقرار وكثرة الاضطرابات المفاجئة في السوق النفطية وبالأخص الاعوام الاخيرة ونظرا لاعتماد البلدان الثلاثة العراق والكويت والسعودية على الايرادات النفطية بنسبة تتجاوز 80% من ايراداتها العامة، فان من اهم التوصيات العمل على تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل والصادرات وفك تبعيته الربعية لتجنب او تقليل تأثيرات الصدمات النفطية السلبية.
2. استغلال الفوائض النفطية في مشاريع انتاجية جديدة تحقق قيمة مضافة او تطوير المشاريع القائمة.
3. انشاء صندوق تحوطي للصدمات النفطية حصراً، علماً وجود صندوق سيادي لدى كل من الكويت والسعودية.
4. العمل على تطوير القطاع النفطي كونه يعد الركيزة الاساسية لاقتصاديات البلدان الثلاث وتنويع مصادر دخله بين استخراجية وتحويلية.
5. تطوير صناعة التكرير والبتروكيمياويات، علماً ان العراق البلد الوحيد من هذه البلدان لا يمتلك قاعدة متطور لهذه الصناعات.
6. دعم النشاط الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي من خلال مشاركته القطاع الحكومي في المشاريع الاستراتيجية والانتاجية الكبرى.
7. القضاء على الفساد المالي والاداري والمستشري في العراق وبنسبة اقل منه في الكويت والسعودية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

القران الكريم

المصادر العربية:

اولا . الكتب:

1. احمد بريهي علي، (2011) اقتصاد النفط والاستثمار النفطي في العراق، بيت الحكمة، العراق، الطبعة الاولى.
2. اديب قاسم الشندي،(2015) استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، ط1، واسط.
3. اديب قاسم شندي، (2015) الاقتصاد العراقي الى اين، الطبعة الأولى، دار المواهب، النجف الاشرف.
4. توماس والين، (2006) نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى.
5. حاتم القريشي (2020) اقتصاديات النفط، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، الطبعة الاولى.
6. حسين عبد الله، (2006) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
7. سالم توفيق النجفي، (2004) موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية، ط1 ،عمان، دار الحامد للنشر.
8. سالم محمد عبود(2011)، الازمة المالية ومستقبل اقتصاديات الحياة، دار الدكتور للعلوم، بغداد.
9. عباس النصراوي، (1995) الاقتصاد العراقي – النفط - التنمية – الحروب – الانفاق، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

10. عدنان حسين يونس وآخرون، (2016) الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان.
11. علي عبد الكاظم دعدوش، (2020) اسعار النفط ودول الاوبك: علاقة متضادة، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، بغداد.
12. فؤاد قاسم الأمير، (2014) الدولار ودوره وتأثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات الاخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط، دار الغد، بغداد.
13. مايكل روس، (2014) نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم، ترجمة: محمد هيثم دشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر.
14. محمد ازهر السماك، زكريات عبد الحميد باشا، (1979) دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
15. محمد عبد الكريم مرعي، عمادين احمد المصباح، (2016) تقدير فجوة الناتج في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2012، مجلة الاقتصاد العربي، 23 مجلد 8.
16. نبيل جعفر عبد الرضا، خالد مطر مشاري، (2016) مستقبل الدولة الريعية في العراق، الطبعة الاولى، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة.

ثانيا. البحوث والدراسات والمؤتمرات

1. اسراء سعيد صالح، اسراء عبد فرحان، (2018)، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الثاني العدد 1 السنة الثالثة.
2. أسماعيل عبيد حمادي، (2004) الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي: التشخيص وسبل المعالجة: رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد، مركز العراق للدراسات.
3. جواد شاكر فريح، سالم محمد معطش العنزوي، (2018) قياس اثر التطورات في اسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة 1990-2015 دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع، تموز، اسطنبول.

4. حسين كريم عاتي، العراق في مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية: اضاء ومعالجات، ورقة نقاشية منشورة على الموقع [www.http/nazaha.iq](http://www.nazaha.iq)
5. عبد العزيز الحسيني، (1999) التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات، مجلة جامعة فيصل، عدد خاص 190.
6. عبد الله بن خالد بن ربيعان، وحيد عبد الرحمن بانافع، (2019) دور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعزيز اجمالي الناتج المحلي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة، 14 (50).
7. وحيد بانافع، مؤيد الرصاصي، (2018) الاثر غير المتماثل لصدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة العامة (3) 56.

ثالثا. الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. بلعود نوال، (2018)، الربح البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصاد دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة 1973-2013، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
2. رحيم حسوني زيارة سلطان، (2010) دور العوائد لنفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1951-2008 اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
3. صادق علي يحيى مناع، (2005) الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام خارج منظمة اوبك وتأثيرها في سوق النفط الدولية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية.
4. محمد جواد جمعة (2020)، تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة اوبك مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة.

رابعاً. التقارير والنشرات الدولية

1. الاوابك: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، (2018) التقرير السنوي.
2. ساما (2017) التقرير السنوي الثالث والخمسون، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.
3. ساما (2017) التقرير السنوي الثالث والخمسون، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.
4. ساما (2020) التقرير السنوي السادس والخمسون، مؤسسة النقد العربي السعودي.
5. صندوق التنمية الزراعية (2019)، التقرير السنوي، الرياض.
6. صندوق التنمية الصناعية (2019) التقرير السنوي لعام 2018، الرياض.
7. مجلس النواب العراقي، تقرير الموازنة العامة لعام 2008.
8. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول (اوابك)، تقارير الامين العام السنوية 2015-2016.
9. الهيئة العامة للإحصاء، (2016) معلومات عامة عن المملكة العربية السعودية، الرياض.
10. وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية السابعة 2005 وخطة التنمية الثامنة 2010. الرياض.
11. وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2016) رؤية السعودية 2030، ابريل، الرياض.
12. وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية الخمسية الاولى حتى التاسعة 1970-2015، الرياض.
13. وزارة المالية (2019)، الادارة المالية، تقرير المتابعة الشهري، الكويت.

Reference:**Recerch, Article, Reviw**

1. Adelman, A. (2004), "The real Oil problem", Regulation, Vol. 27, No. 1, p 16-21.
2. Ahmad, Nadim and Paul Schreyer.(2016). "Are GDP and Productivity Measures Up to the Challenges of a Digital Economy?" International Productivity Monitor Number 30 (Spring).
3. Andreas, G.,(2016) Oil price shocks: A measure of the exogenous and endogenous supply shocks of crude oil , Oxford institute for energy studies, UK.
4. Barsky, R. B. and Kilian, L.:(2004), Oil and the macroeconomy since the 1970s, Journal of -Economic Perspectives 18(4).
5. Bastianin, A & Manera, M.,(2015) How does stock market volatility react to oil shocks - Boyd, James.(2007). "Nonmarket Benefits of Nature: What Should Be Counted in.
6. Blanchard, O. J. and J. Gali (2007): The Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks.
7. Bohi, D. R. (2012). "On the Macroeconomic Effects of Energy Price Shocks." Resources and Energy, 13.
8. Cunado, J., (2003). 'Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries', Journal of Energy Economics, vol. 41.
9. Daniel Rees,(2013) Terms of Trade Shocks and Incomplete Information, Research Discussion Paper, 9-2013, Economic Research Department, reserve Bank of Australia, July.

10. Eltony, M. N. and M. Al-Awadi (2001): Oil price fluctuations and their impact on the Extension of Hamilton's Results, *The Journal of Political Economy* 97
11. Feldstein, Martin. (2019). "Underestimating the Real Growth of GDP, Personal Income, and Productivity" *Journal of Economic Perspectives* 31 (Spring).
12. Ferderer, J. Peter (1996) "Oil price volatility and the macroeconomy: A solution to the asymmetry puzzle," *Journal of Macroeconomics*, 18(1996).
13. Finn, Mary G, (1997), "Perfect competition and the effects of energy price increase on economic activity", working paper, Wharton school, university of Pennsylvania.
14. Hamilton, J. D. (1983): Oil and the Macroeconomy since World War II, *The Journal of Political Economy* 91.
15. Hamilton, J. D. (1996): This is what happened to the oil price-macroeconomy relationship, *Journal of Monetary Economics* 38.
16. Hamilton, J. D. (1994): *Time Series Analysis*, Princeton University Press, New Jersey.
17. Hamilton, J. D. (2003): What is an Oil Shock? *Journal of Econometrics* 133, *Journal of Energy Research* 25(11).
18. Kassenboehmer, Sonja C., Christoph M. Schmidt. (2020). "Beyond GDP and Back: What is the Value-Added by Additional Components of Welfare Measurement?" IZA Institute of Labor Economics Discussion Paper, No. 5453.

19. Latife Ghalayini (2011) , The Interaction between Oil Price and Economic Growth, Middle Eastern Finance and Economics ISSN: 1450-2889 Issue 13 © Euro Journals Publishing, Inc.
20. Lee, K., S. Ni and R. A. Raati (1995): Oil Shocks and the Macroeconomy: The Role macroeconomic variables of Kuwait: a case study using a VAR model, International.
21. Mohsen Fardmanesh, (1991) , Dutch disease economics and oil syndrome: An empirical study, journal of [World Development](#) , [Volume 19, Issue 6](#), June.
22. Mork, K. A. (1989): Oil and the Macroeconomy When Prices Go Up and Down.
23. Nordhaus, W. D. (2007) , Who's afraid of a big bad oil shock? Brookings papers on Economic Activity.
24. Nyangarika, A. M. (2018) Correlation of oil price and gross domestic product in oil countries Of Energy Prices, Journal of Money, Credit and Banking 28.
25. Olomola, P. A. and A. V. Adejumo (2006): Oil Price Shock and Macroeconomic of Price Variability, The Energy Journal 16.
26. Pans vargugis, and others, (2004) Exogenous shock in low income countries ,economic policy issues and there roll of international community , World Bank.
27. Rotemberg, J. J. and M. Woodford (1996): Imperfect Competition and the Effects.
28. Tatom, J. A. (1993). Are There Useful Lessons from the 1990-91 Oil Price Shock?. The Energy Journal, 14(4).

29. Why are the 2000s so different from 1970s?, MIT Department of Economics ,Working Paper No. 07.

Reports:

1. Aljazeera Capital . (2013) Saudi economy: opportunities & challenges , December report.
2. Bureau of Foreign and Domestic Commerce and Simon Kuznets. (1934). National Income, 1929-1932. Washington: U.S. Government Printing Office.
3. Central Intelligence Agency (2017) , CIA World Factbook.
4. World Bank , (2020) ,Kuwait's economic update, October.
5. World Bank ,(2019), the economic development of Kuwait.
6. World Bank, (2018) forecast for Iraq, June.

The impact of oil shocks on the gross of Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia for the period 1970-2020

Abstract :

This research aims to measure and analyze the impact of oil shocks on the gross domestic product of Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia for the period extending from the year 1970 to 2020. Annual data includes all oil shocks that occurred from the beginning of the seventies of the last century and our present time was born. It is assumed that the degree of the impact of oil shocks on the economic activity of Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia varies according to the degree of sensitivity, fragility, or diversity of their economies. By using modern methods in legal analysis in studying the relationship between the economic variables under study, as well as Identify the characteristics of the time series of these variables, as the stability tests (stability tests), the co-integration test of the Bound Test, the VECM model, the ARDEL slow-gap model, as well as the IRF response functions were applied. The results of the Iraq model showed opposition to the hypothesis of the existence of a positive relationship to oil shocks on the GDP and the explanation for that because the impact of negative shocks is more significant than positive shocks and wars and international sanctions. Internal shocks to which the economy is exposed during the research period, and the Kuwaiti model results indicated a positive relationship between Oil shocks and output in the short and long term with a significant impact of the shock reveals the fragility and quarters of the Kuwaiti economy. As for the Saudi model, its results support the hypothesis of a direct relationship to oil shocks on GDP in the long term and the existence of a short-term direct relationship through the ECM error correction model. This results in the success of the Kingdom of Saudi Arabia supports that Saudi Arabia in its efforts to diversify the Saudi economy through Saudi Vision 2030 and in reducing the heavy dependence of the oil sector in generating GDP, and the research concluded with the most important conclusions and recommendations.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Al-Qadisiyah
College of Administration and Economics
Department of Economics



The impact of oil shocks on the GDP of Iraq, Kuwait, and Saudi Arabia for the period 1970-2020

**A thesis submitted to
the council of the College of Administration
and Economics - University of Qadisiyah, as
part of the requirements for obtaining a
master's degree in economic sciences**

**By
Ghada Saleh Abboud**

**Supervised by
Prof. Dr. Nabeel Mahdi Al-Janabi (Ph.D.)**

1442 A.H.

2021 A.D.